هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
INTEGRITY AND ANTI-CORRUPTION COMMISSION
Nazaha نزاهة

التقرير السنوي

بيئة مؤسسية نزيهة وشفافة

مؤشر النزاهة الوطني
NATIONAL INTEGRITY INDICATOR

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
(نزاهة)

www.jiacc.gov.jo

التقرير السنوي

2025

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

Integrity & Anti-Corruption Commission

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكي
الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم

VISION
رؤيتنا

أردن مزدهر، جوهره النّزاهة، تترسخ ثقة المجتمع
بمؤسساته وإنجازاته

MISSION

رسالتنـــــــــــــا

إدارة عامة تعمل بتكامل وشراكة استراتيجية محلياً ودولياً لحماية المال العام وصون مكتسبات الوطن، وتعزيز قيم ومعايير النزاهة والعدالة لتكريس الثقة المجتمعية والتنمية المستدامة تتبنى نهجاً تشريعياً ورقابياً وإدارياً مبتكراً يعزز الشفافية والإصلاح والمساءلة، توفر قنوات آمنة وسهلة للإبلاغ والمشاركة لتجفيف منابع الفساد ، تُميزها قدرتها على التوظيف والدمج بين القيم الأخلاقية والابتكار لتكون نموذجاً وطنياً وإقليمياً رائداً في النزاهة ومكافحة الفساد.

مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفســـاد

د. مهنـــد حجـــازي
رئيـس المجلس

ســامي السلايطة
نـائب الرئيس

ســعد الشهــاب
عضــو

حـــازم المجـــالي
عضــو

نـــاصر القـــاضي
عضــو

الفهرس

الملخص التنفيذي 19

الباب الأول: 23
تعزيز النزاهة والوقاية

الباب الثاني: 39
إنفـــاذ القـــانون

الباب الثالث: 45
بناء القدرات

الباب الرابع: 55
الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد 2026 -2030

الباب الخامس: 63
التعاون الدولي والإعلام والاتصال والعلاقات العامة

كلمة الرئيس

كان العام 2025 عامًا استثنائيًا في مسيرة هيئة النزاهة ومكافحة الفساد على شتّى مهامها ومجالات عملها وأدائها الذي يتميّز بالجديّة والشفافية والإقبال على كل ما من شأنه تلبية تطلعات ورؤى جلالة الملك عبد اللّه الثاني ابن الحسين المعظم بضرورة تحديث مسارات الدولة الإدارية والاقتصادية والسياسية حيث جسّد العام 2025 مسارًا متقدمًا لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية بما يتماهى مع عملية الإصلاح التي تستدعي العمل على تعزيز ثقافة النزاهة لدى مؤسسات الدولة والمجتمع .

جاء إطلاق مؤشر النزاهة الوطني في دورته الثانية علامة فارقة في ترسيخ معايير النزاهة الوطنية وتوطينها في القطاع العام وتتويجًا لجهود حثيثة لتطوير بُنية المعايير وأدوات التقييم والقياس وصولًا إلى مؤشرات أكثر دقة وشمولية تركّز على المساءلة المؤسسية ومشاركة المجتمع المدني والاستفادة من التحوّل الرقمي الذي أُنجز بكفاءة لافتة ،إضافة إلى دراسات مخاطر الفساد في قطاعات المياه والصحة والتربية والزراعة التي أجرتها فرق الهيئة مع التحضير الجاد لإطلاق مؤشر حوكمة البلديات .

لقد أكّدت ردود الفعل الراجعة ونتائج مؤشر النزاهة تنافسًا إيجابيًا بين مؤسسات الدولة وبأن الالتزام بمعايير النزاهة الوطنية أضحى رفيقًا لأداء موظفي الإدارة العامة ، وأصبحت سيادة القانون ، والشفافيّة ، والمساءلة والمحاسبة ، والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ، والحوكمة الرشيدة عناوين لا رجوع عنها ولا بديل لها ، وكلّ ذلك ترك ارتياحًا وأثرًا مطمئنًا لدى مجلس الهيئة بأن تضافر الجهود الوطنية آتت أُكلها .

علاوة على ما تقدّم أطلقت الهيئة برعاية ملكية سامية الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد 2026-2030 بمناسبة احتفالها باليوم الدولي لمكافحة الفساد في شهر كانون الأول الماضي والذي شهده رئيس الوزراء مندوبًا عن جلالة الملك، وهي استراتيجية تستند على إرادة سياسية عليا وحدب ملكي سامٍ وتعكس رؤية عميقة بأن النزاهة فلسفة وطنية متجذّرة تسعى إلى غرس قيم النزاهة في الفكر والسلوك، واستراتيجية ذات هوية وطنية تعمل بذكاء استباقي يحصّن المستقبل وتمكّن المؤسسات والأفراد من تحمّل مسؤولياتهم في حماية مكتسبات الوطن، بوصفها عقداً أخلاقياً اجتماعياً يفترض أن محاربة الفساد واجب وطني مشترك .

وفي إطار رؤية التحديث الاقتصادي تسهم الهيئة بدور محوري في دعم الاستثمار وبيئة

الأعمال وتعزيزهما وحمايتهما من كافة التشوهات التي قد تنجم عن الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ كما تراقب التجاوزات التي قد تصاحب المشتريات الحكومية والمخالفات خلال جميع مراحل العملية الشرائية.

إن مجلس الهيئة يؤمن بأن كفاءة مؤسسات الدولة لا تقاس بحجم الخدمات التي تقدمها للمواطن وإنما بقدرتها على بناء وتعزيز الثقة معه عن طريق الالتزام بمعايير النزاهة الوطنية ، فيما لاحظ مجلس الهيئة بارتياح وجود إقبال لافت خلال العامين 2024-2025 للالتحاق ببرنامج الماجستير المشترك مع الجامعة الأردنية «الحوكمة ومكافحة الفساد» .

ولم تغفل الهيئة قطاع الشباب بصفتهم بناة الغد وقادة المستقبل فحرصت على إشراكهم بالجهود الوطنية الرامية إلى غرس قيم النزاهة في أنفسهم وذلك عن طريق تشجيعهم على تقديم مبادرات ريادية تعتمد على توظيف التكنولوجيا؛ فأطلقت في جامعة اليرموك مسابقة «الابتكار في النزاهة» ، كما أطلقت واحدة أخرى بالتعاون مع المركز الوطني للأمن السيبراني ألا وهي مسابقة « المصمم المبدع» إضافة إلى مبادرة سفراء النزاهة والتي هدفت إلى تدريب خمسة آلاف طالب وطالبة جامعيين للإسهام في بناء منظومة وطنية تقوم على الشفافية والمواطنة الفاعلة ، وعلاوة على ذلك حرصت الهيئة على المشاركة في مشروع تمكين الشباب في تعزيز نزاهة الأحزاب ، فيما تحرص الهيئة بسياسة ثابتة وأسلوب عمل على بناء جسور التواصل مع الهيئات النظيرة العربية والأجنبية ومع المنظمات الدولية والإقليمية لتبادل الخبرات والاستفادة من التجارب الناجحة لديها والتعريف بجهود الهيئة وإنجازاتها على صعيد مهامها القانونية .

د. مهند حجازي

رئيس مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

٢ الملخص التنفيذي

يعرض الملخص أبرز الإنجازات المتحققة خلال عام 2025، حيث يغطي خمسة أبواب رئيسة تشمل منجزات عمل الهيئة وأنشطتها.

على النحو الآتي :

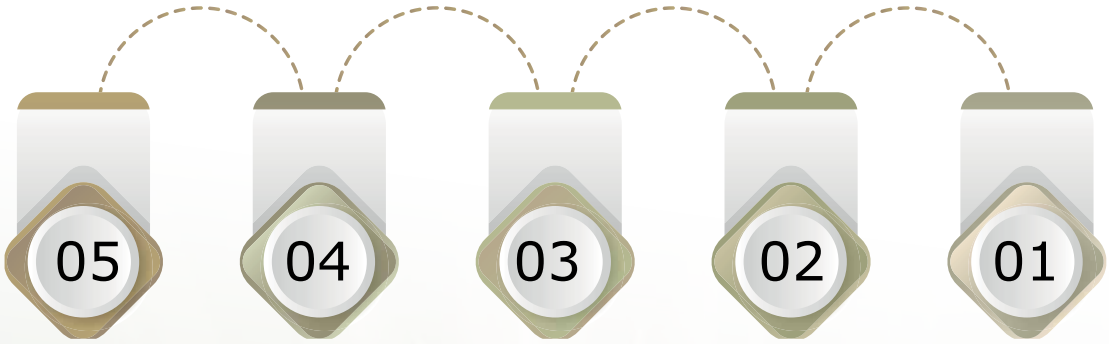

الباب الأول: تعزيز النزاهة والوقاية

الباب الثاني: إنفاذ القانون

الباب الثالث: بناء القدرات

الباب الرابع: الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد 2026 - 2030

الباب الخامس: التعاون الدولي والإعلام والاتصال والعلاقات العامة

واصلت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد جهودها بإضافة جملة إنجازات لإنجازاتها المتنامية حيث يتناول الباب الأول من التقرير ما تبذله الهيئة من جهود لتفعيل منظومة النزاهة الوطنية التي تستند إلى سيادة القانون، ومبادئ العدالة والمساواة، والشفافية وكفاءة الأداء والحوكمة وضمان امتثال الإدارة العامة لها، وإطلاق مؤشر النزاهة الوطني الذي سعى إلى إعادة صياغة علاقة المؤسسة العامة بالمواطن وتحويل الإدارة العامة من مقدم خدمة إلى حاضنة ثقة ومن جهاز تنفيذي إلى مرآة لقيم الدولة، وتعزيز كفاءة العمل الوقائي في مكافحة الفساد.

سعت الهيئة باللقاءات التوعوية لبيان أهمية تعزيز معايير النزاهة و آثار أفعال الفساد وأضراره بشتى المجالات، كما أعدت دراسات تقييم مخاطر الفساد للعديد من الجهات بالتشارك مع ممثليها لتحديد الثغرات التشريعية والاجرائية لديها وفق خطط عمل ممنهجة ، ولتحقيق ذلك قامت الهيئة بما يأتي:

1. إطلاق مؤشر النزاهة الوطني في دورته الثانية 2024-2025 في الاحتفال باليوم الدولي لمكافحة الفساد الذي أقيم بتاريخ 2024/12/22 حيث استهدف (119) جهة إدارة عامة أعلنت نتائجه في 2025/10/20 حيث حلت بالمركز الأول عن فئة الوزارات وزارةالإقتصاد الرقمي والريادة ، و بالمركز الثاني وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، فيما حققت وزارة الأشغال العامة والإسكان المركز الثالث.

أما عن فئة الدوائر والمؤسسات الحكومية فقد حققت دائرة العطاءات الحكومية المركز الأول ودائرة الجمارك الأردنية المركز الثاني ، فيما جاء مركز إيداع الأوراق المالية في المركز الثالث .

وعن فئة الجامعات فقد حققت جامعة العلوم والتكنولوجيا المركز الأول ، والجامعة الألمانية الأردنية المركز الثاني ، والجامعة الأردنية المركز الثالث.

وعن فئة المستشفيات الحكومية والتعليمية حقق مستشفى البشير المركز الأول ، ومستشفى الإيمان الحكومي المركز الثاني، ومستشفى الملك المؤسس عبدالله الجامعي المركز الثالث.

2. إصدار أربعة تقارير قطاعية تتعلق بمؤشر النزاهة الوطني تضمنت الصورة الكلية للبيئة المؤسسية في القطاعات المستهدفة، وقراءة تحليلية لمدى تطبيق معايير النزاهة الوطنية فيها، ونقاط القوة وفرص التحسين .

3. إطلاق مؤشر حوكمة البلديات/ الدورة الأولى في 2025/12/8.

4. نفذت الهيئة (218) محاضرة توعوية حول مكافحة الفساد ومعايير النزاهة الوطنية استهدفت كافة شرائح المجتمع "مؤسسات القطاع العام والمدارس والجامعات وفئات الشباب ومنظمات المجتمع المدني" .

5. إجراء دراسة لتقييم مخاطر الفساد في عام 2025 لقطاعي (المياه و الصحة) ووزارتي (الزراعة والتربية والتعليم) حيث أُصدرت (3) توصيات رئيسة لقطاع المياه و(11) توصية عامة لقطاع الصحة، و(16) توصية عامة لوزارة الزراعة ، و(14) توصية لوزارة التربية والتعليم .

أما الباب الثاني (إنفاذ القانون) الذي يشمل أعمال الهيئة في مجال التحري وتلقي الشكاوى والبلاغات والمعلومات والأعمال التحقيقية والتسويات، واسترداد الأموال، وحماية المبلغين والشهود والمخبرين، فقد بلغ عددالشكاوى والمعلومات المسجلة ما مجموعه (1669) وقد تعاملت معها الهيئة بتحريات وتحقيقات من وجود شبهات فساد من عدمه عبر جمع الوثائق والأدلة.

أما في مجال الأعمال التحقيقية لدى محور إنفاذ القانون فقد تعاملت الهيئة مع (1940) ملفًا، حيث بلغ عدد المفصول منها(1318) ملفًا، أحيل منها (298)ملفًا إلى مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد والنيابة العامة، وحفظ (1020)ملفًا لعدم ثبوت شبهات فساد و تبقى (622) ملفاً قيد الإجراء.

وخلال عام 2025 ركزت الهيئة على الجانب التصويبي و الوقائي في الوزارات والمؤسسات الحكومية من خلال تبني النهج الوقائي حيث أصدرت ما يزيد على (78) توصية وقائية كما صُوّب الوضع في (179) ملف.

كما خاطبت الهيئة خلال عام 2025 وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أجل الحصول على التحريات المالية اللازمة لإجراء التحليل المالي لقضايا غسل الأموال الناتجة من الفساد المنظورة لدى الهيئة وعددها (20) مخاطبة .

وعلى صعيد متصل، تمكنت الهيئة خلال عام2025 من استرداد الأموال الناتجة عن أفعال الفسادمباشرة أو أسهمت في استردادها أو إيقافها أو منع هدرها والبالغة قيمتها (78,939,203.8) ثمانية وسبعون مليونًا وتسعمائة وتسعة وثلاثون ألفًا ومئتان وثلاثة دنانير أردنية وثمانمائة فلس.

أما بخصوص حماية المبلّغين والشهود والخبراء والمخبرين، فقد واصلت الهيئة عملها في تلقي طلبات الحماية إذ تلقت خلال عام 2025 ما مجموعه (56) طلبًا، وبتت في(54) طلب حماية، حُفظ منها (51) طلبًا لعدم وجود مبرر قانوني و/ أو عدم استيفاء شروط المنح، و بذات الوقت و باعتبار أن إخفاء شخصية مصدر المعلومة هو إحدى وسائل الحماية، فقد بلغ عدد الشكاوى والإخبارات التي رُمّزت معلومات مقدميها خلال عام 2025 ما مجموعه (195) .

أما الباب الثالث (باب بناء القدرات) حيث شمل هذا الباب بيان التزام هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بدعم مسارات التحديث الوطني الثلاث ذكرها، فقد أولت الهيئة لبناء القدرات المؤسسية والفردية، بوصفها ركيزة أساسية لترسيخ منظومة النزاهة والحوكمة الرشيدة أهمية كبيرة،فعلى المسار الإداري، عززت فاعلية البنية المؤسسية لديها من خلال التحول الرقمي، وتطوير الأنظمة الرقمية المتكاملة لإدارة القضايا والتحقيقات، إلى جانب إطلاق الدورة الثانية من مؤشر النزاهة الوطني، وإجراء تحليلات نوعية لمخاطر الفساد في القطاعات الحيوية، بما يعزز كفاءة الإدارة العامة ويضمن عدالة الخدمات وشفافية القرار.

وفي السياق الاقتصادي، تسهم الهيئة في حماية بيئة الاستثمار وتطوير نظم الشراء العام بالتنسيق مع الشركاء الحكوميين، إلى جانب المشاركة في دعم الجهود الوطنية بمكافحة التهرب الضريبي والجمركي، مما يعكس الالتزام بدعم البيئة الاقتصادية بعدالة وتنافسية.

أما على الصعيد السياسي، فقد سعت الهيئة إلى ترسيخ ثقافة المواطنة الفاعلة ومبادئ الحوكمة في العمل السياسي، عن طريق مبادرات نوعية مثل "سفراء النزاهة" و"تمكين الشباب من الانخراط في الحياة السياسية والحزبية، إلى جانب تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة، والسعي إلى مأسسة النزاهة في مجالس البلديات.

أما الباب الرابع (باب الاستراتيجية الوطنية للنزاهة 2026-2030) فقد أُعدت هذه الاستراتيجية بدعم فني من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وقد أُعتمد في إعدادها على نهج تشاركي شامل يجمع جهات الإدارات العامة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية ووسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية والدينية.

وتولت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد مسؤولية قيادة عملية التخطيط الاستراتيجي الوطني للنزاهة ومكافحة الفساد وتنسيقها، بهدف تحقيق التكامل في الجهود المبذولة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على المستوى الوطني.

وقد استند هذا على منهجيات تحليلية (تحليل الوضع الراهن، وتقييم المخاطر والفرص) تعتمد على دراسة التحديات القائمة، والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية، واعتماد نظرية التغيير (الحالة الراهنة، والحالة المستقبلية المستهدفة)، وجمع البيانات عبر عقد حلقات نقاشية وطنية وورشات تشاورية واستطلاعات رأي والإستفادة من التقنيات الحديثة في رصد البيانات وتحليلها لا سيما للقطاعات الأكثر عرضة للفساد وفقاً لعدد الشكاوى المقدمة بحق الإدارات العامة.

أما الباب الخامس(باب التعاون الدولي والاتصال والعلاقات العامة) فقد بين ما تبذله الهيئة من جهود على مستويات وأصعدة دولية ووطنية عدة، حيث يرتكز عمل الهيئة في مجال التعاون الدولي على بناء وتفعيل شراكات استراتيجية مع المنظمات الدولية والإقليمية والجهات النظيرة، بما ينسجم مع التزامات المملكة والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد على وجه الخصوص لدعم منظومة النزاهة الوطنية، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وبناء القدرات المؤسسية من خلال تبادل الخبرات ونقل المعرفة وتطبيق أفضل الممارسات الدولية مع مراعاة الخصوصية الوطنية.

وقد واصلت الهيئة خلال هذا العام تفعيل حضورها على الصعيدين الدولي والإقليمي، فانضمت إلى ائتلاف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عبر توقيع تعهّد الشفافية، كما شاركت في أعمال الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف الذي عقد في

الدوحة/قطر، إلى جانب مساهماتها في إعداد استبيانات دولية متخصصة ودعم مبادرات إقليمية، من أبرزها مبادرة «توائم: نحو حكومات رقمية شفافة» المقدّمة إلى جامعة الدول العربية. وأسهمت هذه المشاركات في تعزيز موقع الأردن بصفته شريكاً موثوقاً وفاعلاً في منظومة التعاون الدولي لمكافحة الفساد.

وعلى مستوى الشراكات الدولية ، شكّل التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) محوراً رئيساً، تُوّج بإعداد الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد (2026–2030) والتي أطلقت برعاية ملكية سامية وبحضور رئيس الوزراء في الاحتفال باليوم الدولي لمكافحة الفساد في الثامن من شهر كانون الأول 2025 . كما عززت الهيئة اعتماد نهج قائم على الأدلة من خلال تطوير مؤشر النزاهة الوطني والمشاركة في مبادرة مؤشرات النزاهة العامة (PII)، بما مكّنها الانتقال من الامتثال الشكلي إلى التقييم المنهجي لأداء منظومة النزاهة، وتوسّع هذا التعاون ليشمل تطبيقات عملية لإدارة مخاطر الفساد في قطاعات ذات أولوية، من بينها قطاع السياحة.

كما واصلت الهيئة توسيع شراكاتها مع عدد من الجهات الدولية، من بينها مجلس أوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج (SIGMA) الممول من الاتحاد الأوروبي، وشبكات استرداد الأصول الدولية والإقليمية، مما عزز مجالات الوقاية من الفساد، وتقييم المخاطر المؤسسية والقطاعية، واسترداد الأصول، وبناء القدرات الفنية.

وقد أسهم هذا التعاون المتعدد الأطراف في دعم تنفيذ الإصلاحات الوطنية، وتعزيز التكامل بين الأطر الدولية والسياسات الوطنية، وترسيخ مكانة الأردن في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.

وفي إطار جهودها الرامية إلى تحقيق شمولية الاتصال وحرصاً منها على بناء علاقة تفاعلية مع المجتمع بمختلف أطيافه، فقد نوعت الهيئة قنوات تواصلها، معززةً حضورها الرقمي عبر منصاتها الرسمية على شبكات التواصل الاجتماعي وموقعها الإلكتروني، حيث بثت في العام 2025 ونشرت عبر قنواتها الرقمية وبالتعاون مع وسائل الإعلام والجهات الشريكة، أخباراً ورسالات توعويةوإضاءات ومقابلات تلفزيونية وإذاعية بما مجموعه (209).

كما أطلقت خمس حملات إعلامية ، هدفت الأولى إلى تعريف الجمهور بالنزاهة الرقمية وأثرها في التعاملات الرقمية واستدامة البيئة الاستثمارية، فيما هدفت الثانية إلى تعريف مؤسسات الإدارة العامة وموظفيها بتفعيل النظام الإلكتروني لمصفوفة مؤشر النزاهة الوطني في دورته الثانية، بينما أطلقت الثالثة لتعريف المواطنين والوزارات ومؤسسات الإدارة العامة بنتائج الدورة الثانية لمؤشرالنزاهة الوطني وأنه ليس ترتيبًا أوتصنيفًا عابرًا، بل منصةً وطنيةً للتطوير المؤسسي تنبع من الالتزام برفع كفاءة القطاع العام ضمن خارطة تحديث القطاع العام.

أما الحملة الإعلامية الرابعة فهدفت إلى تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الأمن السيبراني، وترسيخ قيم الشفافية في الفضاء الرقمي، وإبراز دور النزاهة في استدامة الخدمات الرقمية وحمايتها من التجاوزات المحتملة. فيما هدفت الحملة الإعلامية الخامسة إلى التعريف بالاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد 2026-2030، رسالة ورؤية ومحاور وأهداف وأبرز المبادرات.

وفي مجال سعيها إلى تعزيز التنسيق والتعاون مع المؤسسات الوطنية وقعت الهيئة أربع مذكرات تفاهم الأولى مع القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية- الجيش العربي، والثانية مع المركز الوطني للأمن السيبراني، والثالثة مع مركز الشفافية الأردني، والرابعة مع المركز الأردني للتصميم والتطوير (JODDB).

الباب الأول:

تعزيز النزاهة والوقاية

حفل تكريم الجهات الحكومية الحاصلة على درع مؤشر النزاهة الوطني/ الدورة الثانية

باب تعزيز النزاهة والوقاية:

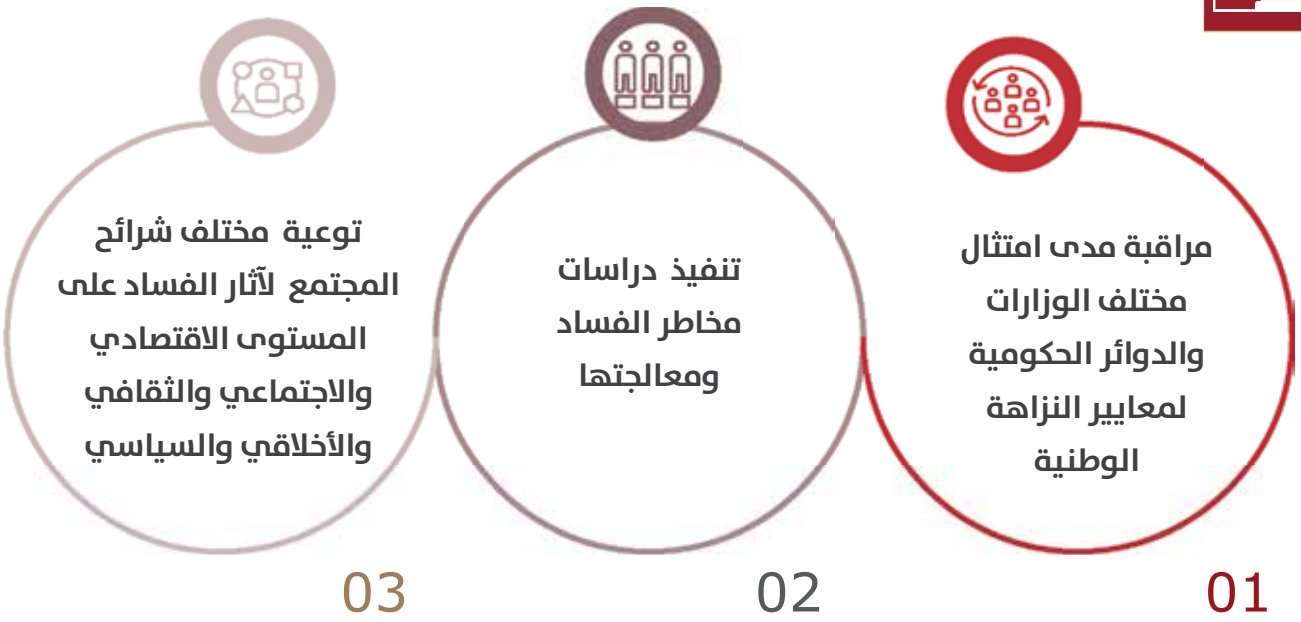

في ظل سعي الهيئة إلى تفعيل منظومة النزاهة الوطنية وضمان امتثال الإدارة العامة لها، وتعزيز كفاءة العمل الوقائي والاستباقي لمنع ومحاصرة الفساد قبل ارتكابه أو وقوعه، تعمل الهيئة على تحقيق هذا السعي من خلال ثلاثة محاور رئيسة، تصب جميعها في بوتقة واحدة .

المحور الأول يعمل على مراقبة مدى امتثال مختلف الوزارات والدوائر الحكومية لمعايير النزاهة الوطنية، فيما يعمل المحور الثاني على تنفيذ دراسات مخاطر الفساد ومعالجتها، أما المحور الثالث فيتم من خلال توعية مختلف شرائح المجتمع لآثار الفساد على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأخلاقي والسياسي وحث المجتمع على رفضه ومحاربته.

حققت الهيئة ضمن هذه المحاور العديد من الإنجازات من أهمها:

محور التوعية

1. إذكاء الوعي من خلال برامج توعوية استهدفت المفاصل الرئيسة الآتية:
- المدارس والجامعات
- المساجد والكنائس
- موظفو القطاع العام
- الأسرة من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

2.أنجزت الهيئة العديد من النشاطات على صعيد بناء قدرات موظفي القطاع العام في مجال النزاهة ومكافحة الفساد وفق الآتي:
- عقد لقاءات توعوية للقيادات العليا والقيادات الإشرافية.
- عقد محاضرات توعوية للمستوى التنفيذي والموظف الجديد يجريها ضباط الارتباط لدى جهات الإدارة العامة.

• توظيف التكنولوجيا في إيصال رسائل الهيئة لكافة موظفي الإدارة العامة من خلال الرسائل التوعوية في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ونشرها إلكترونياً.

3. التعاون مع المؤسسات الشبابية و التربوية (المدارس والجامعات) ومنظمات المجتمع المدني، لغايات خلق حالة وعي شامل لدى هذه الشريحة الكبيرة والمهمة تتدرج معها في كل مراحلها بهدف تأهيل جيل مدرك لأهمية النزاهة، وقد نفذت الهيئة النشاطات الآتية:

• إقامة معسكرات متخصصة في مجال النزاهة ومكافحة الفساد مع العديد من مراكز الشباب والشابات بالتعاون مع وزارة الشباب ، حيث عقدت الهيئة (9) لقاءات في مراكز الشباب وبلغ عدد الحضور (228) منهم (111) شابًا و(117) شابة وفق التالي:

1. مركز شباب وشابات الرصيفة
2. مركز شابات العاصمة / ماركا
3. مركز شباب وشابات عين الباشا
4. مركز شباب وشابات البلقاء
5. مركز شباب قفقا
6. مركز شابات العاصمة / زيارة للهيئة
7. مركز شباب الفيصلية
8. مركز شباب وشابات الصريح
9. مدينة الحسين للشباب

• الاشراف على تنفيذ مبادرتي (مدرسة النزاهة وأصدقاء النزاهة) بالتعاون والتنسيق مع رشيد/ الشفافية الدولية - الأردن، تضمنت لقاءات توعوية مع الطلبة الأكثر تأثيراً بمشاركة محاضرين من الهيئة. حيث بلغ عدد اللقاءات والفعاليات التي نُفّذَت (17) لقاءً وبلغ عدد الحضور (1023) منهم(530) طالبًا و (493) طالبةً.

• عقد (21) لقاءً توعويًا مع الجامعات بلغ عدد الطلبة فيها (7063) منهم (4038) طالبًا و(3025) طالبةً .

وتاليًا أبرز الإنجازات التوعوية
نُفّذ (218) لقاء خلال العام 2025 حسب الجدول الآتي :

الجهة المستهدفة	عدد اللقاءات	عدد الحضور	مشارك	مشاركة
القطاع العام	99	3622	2067	1555
الأمن العام	41	1025	1025	0
منظمات مجتمع مدني	35	1738	940	798
الجامعات	21	7063	4038	3025
المدارس	17	1060	415	645
الهيئات الدينية الإسلامية والمسيحية	5	153	123	30
المجموع	218	14661	8608	6053

وتوزعت اللقاءات على محافظات المملكة وفق الآتي :

إقليم الوسط	إقليم الشمال	إقليم الجنوب
178	28	12

أولًا : برنامج سفراء النزاهة

نُفّذ برنامج سفراء النزاهة الذي استهدف (12) جامعة حكومية وخاصة تضمنت المرحلة الأولى منه (جامعة العلوم التطبيقية وجامعة الزرقاء الأهلية وجامعة اليرموك وجامعة الشرق الأوسط وجامعة آل البيت وجامعة مؤتة) والمرحلة الثانية (جامعة العلوم والتكنولوجيا وجامعة الطفيلة التقنية والجامعة الأردنية وجامعة عمان الأهلية وجامعة الإسراء وجامعة عمان العربية) بواقع (5000) طالب وطالبة، حيث يهدف البرنامج إلى إيجاد شبكة فاعلة من طلبة الجامعات بوصفهم سفراء للنزاهة وتمكينهم من إيصال رسالة الهيئة التوعوية لأقرانهم باعتبار أن الشباب شركاء استراتيجيين للهيئة في مكافحة الفساد وترسيخ قيم النزاهة ، وبيان الأثر السلبي للفساد على مستقبلهم وحياتهم العملية وعلى التنمية المستدامة.

وتأتي أهمية مبادرة سفراء النزاهة من خلال الحرص على تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد لدى الشباب في عدة مستويات:

1. المستوى الفردي عن طريق:
   - ترسيخ القيم الأخلاقية
   - تنمية الوعي بالمسؤولية
   - بناء القدرات القيادية
2. المستوى المجتمعي عن طريق:
   - نشر ثقافة النزاهة
   - تعزيز المشاركة المجتمعية
3. المستوى الوطني عن طريق:
   - إيجاد جيل محصن بمفاهيم النزاهة
   - دعم الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد
   - تعزيز سمعة المملكة في المجتمع الدولي

ثانيًا : حدائق النزاهة

1.إطلاق مبادرة (غراس النزاهة) بالتعاون مع جامعة اليرموك

نُفّذت هذه الفعالية بمشاركة (1000) ألف طالب وطالبة من جامعة اليرموك زرعوا (1000) ألف غرسة في حديقة البيّاضة بمنطقة المدينة الصناعية في مدينة إربد وذلك ضمن احتفالات المملكة بعيد الاستقلال التاسع والسبعين.

مبادرة غراس النزاهة

2.العمل على إنشاء (حديقة النزاهة) في العاصمة عمان

جاءت فكرة مشروع (حديقة النزاهة) بصفته مشروعاً وطنياً متكاملاً يهدف إلى إشراك الشباب إشراكاً فاعلاً في جهود الوقاية من الفساد، فالحديقة ستكون امتدادًا عمليًا لمبادرة سفراء النزاهة ، حيث ستوفر لهم بيئة مثالية لتنظيم فعالياتهم وتنفيذ برامجهم والتواصل مع فئات المجتمع في مساحة محفّزة للتعلم والعمل والحوار المجتمعي .

وتهدف الهيئة من خلال مشروع (حديقة النزاهة) إلى تجسيد معاني النزاهة عن طريق مشاريع رمزية وفعّالة تشمل زراعة الأشجار وإقامة قاعة متعددة الأغراض تحتضن الفعاليات التوعوية، مما سيسهم في نقل قيم النزاهة إلى الأجيال الناشئة بطريقة حيوية ومؤثرة، ويدعم الاستدامة البيئية عبر الدمج بين القيم البيئية وقيم النزاهة ويُعدّ ذلك من قصص النجاح التي باشرت الهيئة بإنجازها .

ثالثًا : تدريب (13834) معلماً ومعلمة

أسفر التعاون المتواصل والمستمر بين هيئة النزاهة ومكافحة الفساد ووزارة التربية والتعليم عن تدريب (13834) معلماً ومعلمة تلقوا تدريبًا إلكترونياً على برنامج الامتثال لمعايير النزاهة الوطنية الذي أُعِدّ بالشراكة مع إدارة الإشراف التربوي / في الوزارة والذي جرى عبر منصة وزارة التربية والتعليم الإلكترونية الخاصة بالتدريب .

محور دراسات تقييم مخاطر الفساد

تنطلق هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في عملها من قناعة راسخة بأن الوقاية المسبقة من الفساد تمثل مدخلًا استراتيجيًا أساسيًا لتعزيز الحوكمة الرشيدة وتحسين كفاءة أداء الإدارة العامة. وفي هذا الإطار، تشكّل دراسات تقييم المخاطر التي قد تواجه بعض القطاعات أهمية قصوى لدى الهيئة لتشخيص مواطن الخلل المحتملة، وتعزيز الامتثال التشريعي، وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة لضمان التطبيق الشفاف للتشريعات، وتعزيز الأطر القانونية الناظمة لمساءلة المسؤولين ومتخذي القرار في إدارة المال العام، بما يكفل إخضاعهم للمساءلة والمحاسبة وفق أسس عادلة وشفافة.

وقد نفذت الهيئة خلال عام 2025 سلسلة من الدراسات المتخصصة التي استهدفت قطاعات ومؤسسات ذات أولوية وأهمية قصوى ، بهدف دعم اتخاذ القرار المبني على الأدلة، وتعزيز النهج الوقائي في مكافحة الفساد، وقد شملت هذه الدراسات قطاعات حيوية تمثلت بما يأتي:

1. دراسات مخاطر الفساد القطاعية، وشملت قطاعي المياه والصحة.
2. دراسات مخاطر الفساد المؤسسية، وشملت وزارتي الزراعة والتربية والتعليم.

وقد نتج عن هذه الجهود حزمة من التوصيات العملية القابلة للتطبيق، بما ينسجم مع التزامات المملكة الدولية، وجاءت هذه الدراسات ضمن إطار شراكات استراتيجية موسعة مع الشركاء الوطنيين والدوليين.

أهمية دراسات مخاطر الفساد القطاعية

تعد دراسات مخاطر الفساد القطاعية أداة استراتيجية وأساسية لفهم طبيعة عمل كل قطاع من القطاعات العامة أو الخاصة وتحديد نقاط القوة فيه ونقاط الضعف، إذ تختلف صور الفساد ومظاهره باختلاف القطاع ،ومن هنا تأتي أهمية الدراسات التي تتيح تحديد الثغرات المؤسسية والإجرائية والتشريعية التي قد تستغل لتنفيذ أعمال فساد؛ سواء على مستوى جرائم الرشوة أو إساءة استعمال السلطة أو تضارب المصالح، لذلك تبنّت الهيئة مبادرة دراسة إدارة مخاطر الفساد في قطاعي (المياه والصحة) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإقليمي " UNDP " لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية .

أهداف دراسات مخاطر الفساد القطاعية

الهدف الأساسي من إعداد دراسة مخاطر الفساد لقطاعي (المياه والصحة) هو منع الفساد قبل وقوعه عن طريق تحليل الواقع المؤسسي وتقديم التوصيات العملية القابلة للتنفيذ ضمن إطار شراكة فاعلة مع القطاعات المستهدفة في الدراسة ، وفيما يأتي الأهداف التي سعت الدراسات إلى تحقيقها :

أولًا : تحديد بؤر الفساد المحتملة في كل قطاع

حيث إنّ كلا القطاعين يُعَدّان من القطاعات الحيوية والخدمية والأكثر إنفاقاً من الموازنة والمنح والقروض والتي تمس حياة المواطنين مساساً مباشراً، وعليه فإن وجود أي صورة من صور الفساد فيهما يؤثر في جودة الخدمات ويضعف الثقة بهذه القطاعات.

ثانيًا : بناء فهم دقيق مبني على بيانات للتحديات والضغوطات التي قد تؤدي إلى ممارسات فساد في هذين القطاعين كتضارب المصالح ، أو سوء استخدام الموارد ، أو التلاعب في العطاءات أو وجود فجوات في الأنظمة الرقابية والتشريعات.

ثالثًا: دعم صانعي القرار

تدعم دراسات مخاطر الفساد اتخاذ قراراتٍ مبنيةٍ على معلومات دقيقة تُشكل مرجعًا عمليًا يُسهم في تطوير سياسات وإجراءات إستباقية وفعَّالة للحد من تلك المخاطر .

رابعًا: تعزيز الحوكمة الرشيدة
تقديم الخدمات العامة في هذه القطاعات بما يضمن وصولها لجميع المواطنين بعدالة وكفاءة وبما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

أهم إنجازات الهيئة في إعداد دراسات المخاطر

دراسات مخاطر الفساد القطاعية

أُعِدَّت دراستان لمخاطر الفساد في قطاعي (المياه والصحة) بتبني الهيئة منهجية تُعنى بإدارة وإعداد دراسات مخاطر الفساد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإقليمي" UNDP " حيث شملت عدة مراحل:

أولًا: مرحلة الإعداد
1. عُقدت ورش عمل تدريبية متخصصة لفريق من الهيئة ومن الجهات المستهدفة أشرف عليها خبراء من " UNDP " بعنوان " تعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة مخاطر الفساد القطاعية في الهيئة"
2. شُكّلَت فرق عمل من موظفي الهيئة والجهات المستهدفة في قطاعي المياه والصحة وممثلين عن ديوان المحاسبة بوصفه جهة رقابية مستقلة.

ثانيًا: تحديد السياق والنطاق
جرى في هذه المرحلة عقد اجتماعات لفريق العمل بالحضور الوجاهي والمشاركة عن بعد، حيث راجع خبراء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " UNDP" المنهجية التي تدرب عليها الفريق، وحدّدوا محوري الدراسة للقطاعين وحدّدوا المجالات الآتية بكل قطاع :
- قطاع المياه (مجال منح رخصة حفر بئر إنتاجي) .
- قطاع الصحة (رحلة المريض في المراكز الصحية وتقسيمها لثلاثة مسارات رئيسة للخدمة):
  1. مسار المريض للحصول على خدمات الرعاية الطبية.
  2. مسار المريض للحصول على خدمات الإسعاف والطوارئ.
  3. مسار السيدة/الطفل للحصول على خدمات الأمومة والطفولة.

أسباب اختيار المجالات المحددة في قطاعي المياه والصحة

- قطاع المياه (مجال منح رخصة حفر بئر إنتاجي) :
نظراً لأهمية موضوع منح رخصة حفر بئر إنتاجي جراء وجود إشكاليات كثيرة بخصوصها في الوقت الحاضر ومخاطر مستقبلية قد تترتب عليها؛ فقد تم التوافق بين أعضاء الفريق على اعتماد مجال قرار واحد وصدرت القرارات اللازمة باعتماده ثم بدء العمل بالمسار المحدد وفق المنهجية التي اعتمدتها الهيئة مع خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " UNDP"

- قطاع الصحة :
- تم اختيار مجال تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة بصفتها المظلة المسؤولة عن القطاع الصحي وسمي هذا المجال (رحلة المريض في المراكز الصحية) نظرًا لأهميته وانعكاسه المباشر على المواطنين وطالبي الخدمة الصحية للأسباب الآتية:
  1. يتجاوز عدد المراكز الصحية 500 مركز صحي في كافة أنحاء المملكة.
  2. المراكز منتشرة جغرافيًا بكافة المحافظات والألوية والقرى .
  3. المراكز تقدم خدمات متعددة الرعاية الصحية .
  4. الكلف المالية المترتبة على الخدمات الصحية .

ثالثًا: تقييم مخاطر الفساد حول نقاط القرار (تحليل الأثر والاحتمالية للنتيجة المشوهة)
تضمنت هذه المرحلة تقييم مخاطر الفساد المحتملة في كل قطاع عن طريق تحليل نقاط اتخاذ القرار في القطاعين ، وذلك عبر دراسة احتمالية الانحراف في ضوء ما تفرزه بيئة العمل الداخلية والخارجية، وتقييم الأثر المحتمل في حال وقوع مثل هذه الانحرافات على المستويات الإدارية، والمالية، والخدمية، والبيئية. وقد خلُص هذا التقييم إلى مجموعة من النتائج التي تسلط الضوء على مكامن الضعف في منظومة الحوكمة بالقطاعات المستهدفة بالدراسة.

رابعًا : التوصيات التي انبثقت عن الدراسة:
اعتمادًا على نتائج المراحل السابقة قدّم الفريق عددًا من التوصيات والآليات التصحيحية اللازمة للمعالجة للحد من مخاطر الفساد التي حُدّدت وقُيّمت في قطاعي المياه والصحة .

خامسًا : التخطيط والتنفيذ
اعتمادًا على نتائج تقييم مخاطر الفساد في قطاعي المياه والصحة وضعت خطة وقائية للحد من المخاطر المنبثقة في تلك القطاعات .

- **توصيات قطاع المياه:**

صدرت توصيات رئيسة لمعالجة المخاطر المحتملة التي تؤدي إلى أفعال الفساد والتي تلخصت في ما يأتي :

- أتمتة الإجراءات المتعلقة بمنح رخصة حفر بئر إنتاجي واعتماد تقنية التحول الرقمي.
- مراجعة وتحديث التشريعات الناظمة لمنح رخصة حفر بئر إنتاجي.
- تبسيط الإجراءات التنظيمية وتوضيح هيكل الصلاحية والمسؤولية .

- **توصيات قطاع الصحة (رحلة المريض في المراكز الصحية):**

#	توصيات عامة
1	نظام دور متصل مع نظام المواعيد والسجل المركزي
2	أنظمة مراقبة (كاميرات).
3	مراجعة كافة الصلاحيات على نظام الملف الطبي الإلكتروني
4	جعل كافة الحقول التي تثبت شخص المريض إلزامية عند تسجيل المريض في برنامج (حكيم)*
5	اتخاذ الإجراءات الإدارية والقانونية لإلزام الموظف المختص بعدم السماح للغير باستخدام صلاحيته على نظام حكيم وباقي الأنظمة.
6	اتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية لإلزام الموظف المختص بإغلاق ملف متلقي الخدمة الإلكتروني بعد الانتهاء من تقديم الخدمة مباشرة لمنع استخدام ذات الملف لمصلحة متلقٍ آخر.
7	إغلاق «اسم المستخدم» (Users) المتروكة عند انفكاك أصحابها عن العمل لمنع استخدامها بصورة مخالفة.
8	تطوير برنامج حكيم لرفض البطاقات التأمينية منتهية الصلاحية.
9	ضرورة إيجاد ربط إلكتروني بين جهات الإدارة العامة المشمولة بالتأمين الصحي والتأمين الصحي للكشف عن حالات فقدان الوظيفة والاستقالة.
10	حفز العاملين في برنامج حكيم على التبليغ عن شبهات الفساد.
11	قياس مدى رضا متلقي الخدمة.

*برنامج حكيم : هو البرنامج الوطني الأردني لحوسبة القطاع الصحي، والذي يهدف إلى التحول الرقمي وتوفير السجل الطبي الإلكتروني الموحد للمرضى والأطباء، مما يحسّن جودة الخدمات الصحية ويقلل التكاليف التشغيلية في المنشآت الصحية من خلال أتمتة العمليات وتوفير الوصول للمعلومات الصحية في أي وقت ومن أي مكان عبر تطبيق(حكيمي)

دراسات مخاطر الفساد المؤسسية

خلصت الدراسة التي أجريت على مخاطر القطاع الزراعي إلى مجموعة من التوصيات:

1. ضرورة الامتثال لمعايير النزاهة الوطنية لمنع الممارسات التي تؤدي إلى ارتكاب أفعال فساد.
2. إصدار تعليمات ناظمة لعملية استيراد المنتجات الحيوانية، وعملية اعتماد المسالخ، والأمن الحيوي، والمسح الوبائي الدوري والتفتيش.
3. الالتزام بتعليمات الحجر البيطري للإرساليات على اختلاف أنواعها.
4. توثيق الوزارة لجميع الحيازات لمزارعي المملكة واعتماد التكنولوجيا الحديثة مثل نظام الاستشعار عن البعد والشرائح الإلكترونية أو صور جوية حديثة مثل الخرائط الجغرافية.
5. إعادة دراسة وتقييم الاستثناءات التي تقدمها الوزارة للشركات المستوردة والمصدرة.
6. توفير وسائل نقل للمفتشين والطوافين وتزويدهم بكاميرات ونظام (GPS).
7. تشكيل لجنة فنية متخصصة تعنى بتقييم طلبات الاستيراد بناءً على أسس علمية وصحية واضحة مع تشديد الرقابة على أعمال لجان صحة الحيوان والمعنية بالموافقة على طلبات الاستيراد لأول مرة، واللجان المعنية بدراسة عطاءات اللقاحات والأدوية والمبيدات البيطرية مع التأكيد على حضور عضو الرقابة جميع الجلسات وتدقيق المحاضر من حيث التواقيع والاعتراضات.
8. تدوير تعيين موظفين مؤهلين وذوي خبرة في المواقع الحساسة في إصدار تصاريح استيراد الحيوانات الحية أو اللقاحات أو الأدوية البيطرية أو منح رخص لمنشآت حيوانية .
9. للحد من مخاطر الفساد في الحيازات الوهمية يجب تفعيل العقوبات المنصوص عليها في قانون وزارة الزراعة في موضوع (الحيازات الوهمية) وتوثيق جميع حيازات مزارعي المملكة من قبل مديرية الحيازات في الوزارة والكشف عليها دوريًا.
10. تشديد الرقابة على الكشف الحسي للأراضي التي تمنح شهادات منشأ لغاية تقدير كميات الإنتاج من القمح وأخذ عينات عشوائية للتأكد من عدم خلط الحبوب وزيادة الكمية ورفع قيمة الدعم.
11. استحداث ربط إلكتروني بين وزارة الزراعة والدوائر المعنية (دائرة الأراضي والمساحة، ووزارة الصناعة والتجارة).
12. الحد من المخاطر الناتجة عن الفساد في التسويق والجودة يجب إعداد تعليمات ناظمة لعملية الاستيراد للمنتجات الزراعية.
13. اتباع عمل نظام إلكتروني متكامل لمختبرات الثروة النباتية والثروة الحيوانية بحيث تُدخَل العينات إلى المختبر المعني بشكل (مرمز) وتظهر النتائج على النظام مما يساعد على تجنب أي تعديل أو تزوير على نتائج الفحوصات المخبرية وعدم السماح بخروج شحنات الخضار والفواكه دون تفتيش عن متبقيات المبيدات.
14. تفعيل دور الرقابة الداخلية على مفتشي الضابطة العدلية والمرتبطة بالنشاط الزراعي وطوافي الحراج، وجميع الإرساليات (الحيوانية والنباتية) القادمة من المعابر الحدودية، والبضائع الواردة من الخارج والموجودة في المنطقة الحرة، وعمل الجمعيات المستفيدة من أنشطة وزارة الزراعة وحملات التفتيش على الأراضي غير المفروزة (المشاع)، ومنح كتب الحيازات، والمبالغ المالية المصروفة على المشاريع ومتابعة وتدقيق صرف المكافآت المالية للموظفين الصادر بحقهم أحكام جزائية.
15. الربط الإلكتروني بين مديريات وزارة الزراعة والمحاجر والدوائر والمؤسسات المعنية (الجمارك الأردنية ووزارة الصناعة والتجارة، ووزارة العمل، والمؤسسة العامة للغذاء والدواء) لمتابعة المعاملات والتدقيق عليها.

توصيات تقييم مخاطر الفساد في وزارة التربية والتعليم

أولًا: التوصيات حول المخاطر ذات المستوى العالي:

1. ضرورة متابعة المعنيين للمنح الدولية الواردة للوزارة لإنجازها ضمن الخطط المعتمدة للوزارة.
2. الالتزام بنظام الأبنية الحكومية وتعديلاته رقم (64) لسنة 2007 عند إجراء دراسة العطاءات تجنباً لسوء الاختيار / وسحب المنح.
3. تفعيل دور الرقابة الداخلية ورفدها بالكفاءات المتخصصة واعتماد خطة دورية للرقابة ووضع مؤشرات قياس أداء لمختلف المديريات ووضع تقييم أداء للمدققين بما يضمن قيام الرقابة بأداء وظيفتها على أكمل وجه وتمكينها من أداء وظيفتها بالتدقيق على مستندات القبض والصرف لمستودعات الكتب المدرسية وعمليات الإخراج والإدخال و تشديد الرقابة في عمليات جرد الصناديق وإجراء الدورة المستندية والتسويات البنكية حسب الأصول .
4. التقيّد بإعداد مذكرة تسوية البنك من قبل الموظف المسؤول وقيامه بحصر عدد الشيكات كون ذلك ضمن مسؤولياته وتدقيق كشف البنك ومطابقته مع السجلات اليومية ومعرفة الشيكات المعلقة والمصروفة وإعداد مذكرة التسويات لمعرفة الفروقات إن وجدت .
5. تفعيل الإشراف على أداء المهام على كافة مستويات الهرم التنظيمي مع المتابعة الجادة من قبل المسؤولين لأداء مرؤوسيهم تحت طائلة المسؤولية التأديبية وفقًا للتشريعات الناظمة وعدم التهاون في تطبيق ذلك.
6. تشديد العقوبات على الإهمال أو التهاون أو الخطأ المترتب على ضياع كلمة السر الخاصة بالموظفين المستخدمة في أجهزة الحاسوب أو استخدامها استخداماً غير صحيح أو إعطائها للغير لأي اعتبار ، وحصر الصلاحيات بالموظفين المعنيين.
7. تأهيل ورفع كفاءة الموظفين العاملين في قسم اللوازم وفي المدارس التابعة للوزارة .
8. ضرورة استكمال كافة مراحل العملية الشرائية عبر نظام الشراء (JONEPS) لحين تبليغ المناقص بالإحاله حسب الأصول .

ثانيا: التوصيات حول المخاطر ذات المستوى المتوسط :

1. وضع أسس ومعايير محددة لاختيار أعضاء اللجان الفنية وفقاً لمسمياتهم الوظيفية مع مراعاة تخصص هذه اللجان، والتأكيد على المشاركة الفاعلة لأعضائها .
2. ضرورة التقيّد بالتشريعات الناظمة عند منح المكافآت والحوافز وبدل العمل الإضافي واعتماد أسس وتعليمات شاملة لكافة المكافآت والحوافز تبيّن نوع المكافآت وحدّها الأعلى وشروط منحها.
3. التقيّد بالتشريعات الناظمة بالتعيين على حساب التعليم الإضافي.
4. مراعاة تطابق الأعمال التي يقوم بها الموظف مع الوصف الوظيفي خاصة في الوظائف المالية و تفعيل خطة الإحلال والتعاقب الوظيفي ومطابقة الوصف الوظيفي مع العمل الفعلي للموظف والاعتماد على الكفايات الوظيفية بالتعيينات .

ثالثا: التوصيات حول المخاطر ذات المستوى المنخفض:

1. إعادة النظر في تعليمات وأسس إدارة نوادي المعلمين بحيث تتيح للوزارة الإشراف على أعمال الهيئة الإدارية المنتخبة ومتابعة أعمالها .
2. المتابعة والتدقيق المستمر على عمل المؤسسات التعليمية الخاصة والتأكد من التزامها بالتراخيص الممنوحة لها حسب الأصول .

خارطة طريق حوكمة البلديات

في إطار جهود الهيئة الهادفة لتجذير ثقافة النزاهة والحوكمة لدى الإدارات العامة، وترجمةً للرؤى الملكية السامية بأهمية تطبيق معايير النزاهة الوطنية ومبادئ الحوكمة الرشيدة بكافة إدارات الدولة، واستجابةً للتوجهات الحكومية لتحقيق مضمون خارطة طريق تحديث القطاع العام، أعلنت الهيئة في اليوم الدولي لمكافحة الفساد بتاريخ 2025/12/8 عن إطلاق خارطة طريق حوكمة البلديات/ الدورة الأولى 2025 ، بصفته أحد المشاريع الهيكلية لسد الفجوة بين الواقع البلدي والحالة المأمولة عبر بناء نموذج محوكم يعزز كفاءة العمل ويرفع مستوى الخدمات ويرسي فكرة الشفافية في اتخاذ القرار، حيث يستهدف هذا المشروع بلديات المملكة بفئاتها الثلاث (كبرى، ومتوسطة، وصغرى) ضمن مصفوفة تدقيق تحاكي طبيعة العمل البلدي على أرض الواقع وبما يتناسب مع الفئة المستهدفة من البلديات وذلك عن طريق فرق تدقيق مدربة ومتخصصة ستقوم بعمل زيارات تدقيق ميداني لكل بلدية والاطلاع على إجراءات العمل ومطابقتها بالمصفوفة مع طلب تقديم معززات وأدلة، بالإضافة إلى تنفيذ استطلاعات رأي متعددة تشمل المواطنين والعاملين في البلديات.

يهدف هذا المشروع إلى تشخيص واقع الحوكمة في البلديات، وتحديد نقاط القوة والضعف، وتعزيز ثقافة الأداء القائم على الأدلة. والخروج بتوصيات لتطوير منظومة العمل البلدي وتحسين جودة مخرجاته ونتائجه على أرض الواقع لينعكس إيجاباً على رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وستجري المباشرة بالزيارات الميدانية وعمليات التدقيق بصورة محوكمة ومنظمة ومدروسة تباعًا وتنفيذ استطلاعات الرأي خلال النصف الأول من عام 2026.

مؤشـــر النزاهة الوطنـــي
"سبـاقٌ نحـو النزاهة "

مؤشر النزاهة الوطني
NATIONAL INTEGRITY INDICATOR

أطلقت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد مؤشر النزاهة الوطني في دورته الأولى في عام 2022 بهدف تحقيق رؤى الإصلاح التي ينادي بها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين -حفظه الله ورعاه- من خلال تبني ما جاء في الأوراق النقاشية ورؤى التحديث الاقتصادي والسياسي والإداري ، حيث استهدف (99)إدارة عامة شُملت بالمؤشر و نتج عن ذلك عدد من التوصيات التفصيلية التي أرسلت بتقارير لكافة الجهات ليجري العمل عليها والاستجابة لها بهدف الوقوف على المعضلات، ومعيقات منظومة الإصلاح لديها.
تمثل معايير النزاهة الوطنية الركيزة الأساسية التي بُني على أساسها مؤشر النزاهة الوطني وهي خمسة معايير مهمة ورئيسة لا يمكن فصلها عن منظومة الإصلاح وهي :

1: معيار سيادة القانون : هو معيار أساسي يقوم على ضمان جودة التشريعات واحترام تطبيقها على الجميع من دون استثناء كما يُعَدّ أساسًا لبناء مجتمع نزيه حيث تُطَبّق القوانين تطبيقاً عادلاً وشفّافاً .

2: معيار المساءلة والمحاسبة: يقوم على إخضاع جميع العاملين في المؤسسة للمساءلة عن قراراتهم وأفعالهم ومحاسبتهم أو تحفيزهم وفق مؤشرات الأداء وأحكام التشريعات الناظمة كما يعكس هذا المعيار

حفل تكريم الجهات الحكومية الحاصلة على درع مؤشر النزاهة الوطني/ الدورة الثانية

وجود آليات رقابية فعالة مما يسهم في تعزيز النزاهة وتقليل الفساد وتعزيز الثقة في المؤسسات .

3: معيار الشفافية : يُعنى بالإفصاح عن المعلومات والبيانات والقرارات الموثقة والمصنفة الخاصة بالدائرة والخاصة بالمعنيين وفق الشروط والضوابط المحددة بالتشريعات الناظمة .

4: معيار العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص: هو معيار أساسي يضمن تطبيق القرارات والإجراءات والمعايير التي تضمن العدالة والمساواة بين الموظفين ، ومتلقي الخدمة وإتاحة الفرص أمامهم بإنصاف وتحقيق جودة الخدمات لجميع المتعاملين من خارج المؤسسة. ويعكس هذا المعيار نهج يحقق العدالة والمساواة داخل المؤسسات وخارجها ويمنح الجميع حق الحصول على الفرص المتاحة ويضمن الخدمات بصورة متميزة .

5: معيار الحوكمة الرشيدة: يضمن تطبيق الأطر التشريعية والتنظيمية في إدارة المؤسسات لتنفيذ عملياتها وإجراءاتها وتقديم خدماتها وإدارة مواردها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية بكفاءة وفاعلية ، فالحوكمة الرشيدة هي مبادئ يسعى مؤشر النزاهة الوطني لترسيخها لتشمل كافة مؤسسات الدولة ، لقياس مدى تطبيق المؤسسات لعملياتها وإجراءاتها وتقديم خدماتها ضمن أطر تشريعية وتنظيمية بصورة محوكمة .

وقد مرت رحلة المؤشر بالعديد من المحطات والمراحل الرئيسة على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: التطوير والتحسين والتعلّم

1. شرعت الهيئة وبعد إعلان نتائج المؤشر في دورته الأولى (2022-2023) بعقد جلسات نقاشية لأخذ تغذية راجعة وملاحظات المقيمين المشاركين بالمؤشر بخصوص إجراءات ونتائج المؤشر و من خلال لقاءات قطاعية وثنائية جرت مع جهات الإدارة العامة .
2. اتُّخِذ قرار بدورية تنفيذ مؤشر النزاهة الوطني وبوشر باتخاذ الإجراءات اللازمة لإدخال التحسينات والتحديثات على ضوء التغذية الراجعة أعلاه .

3. تم من خلال مشروع "معًا " التعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) لتطوير نسخة المؤشر .

جدول يوضح التطوير والتحسين بين الدورة الأولى والثانية للمؤشر:

وجه المقارنة	الدورة الأولى	الدورة الثانية
عدد الإدارات المستهدفة	99	119
عدد المعايير الرئيسة	5	5
عدد المعايير الفرعية	21	14
عدد بنود مصفوفة الامتثال	122	77
المقيمون	مشترك	مشترك
استطلاعات الرأي	أحادي	ثلاثية
معادلة احتساب العلامة النهائية	90 % مصفوفة + 10 % استطلاع الرأي – عدد قضايا الفساد واستيضاحات ديوان المحاسبة	تتكون المصفوفة من خمسة معايير رئيسة أعطي لها وزن نسبي 60 % من التقييم موزعة على النحو الآتي: معيار سيادة القانون= 25 % معيار المساءلة والمحاسبة= 24 % معيار الشفافية= 17 % معيار العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص= 17 % معيار الحوكمة الرشيدة=17 % 40 % استطلاعات الرأي
تصنيف المؤسسات	لم يكن موجوداً	يوجد تصنيف
التقرير النهائي	تقارير تقييم	محتوى جديد مبني على الممارسات النزيهة

المرحلة الثانية: الإطلاق

1. أُطلق مؤشر النزاهة الوطني في دورته الثانية تحت رعاية رئيس الوزراء في اليوم الدولي لمكافحة الفساد بتاريخ 2024/12/22 بشعار " العدالة والنزاهة نهج كل مسؤول وموظف" حيث أصدر تعميماً لاحقاً لكافة الإدارات العامة للتعاون مع الهيئة وتلبية متطلبات مؤشر النزاهة الوطني .

2. بوشر بعقد لقاءات توعوية وتدريبية للجهات والقطاعات المستهدفة ضمن الفئات الآتية: (الوزارات، الدوائر والمؤسسات المستقلة، الجامعات الحكومية والمستشفيات الحكومية والجامعية) ، حيث كانت اللقاءات مع الأمناء العامين ومن يوازيهم (مديرون عامون، رؤساء هيئات، نواب رؤساء جامعات، مديرو مستشفيات) وكذلك لقاءات تدريبية مع العاملين على مؤشر النزاهة الوطني لدى الإدارات العامة المستهدفة حيث عقدت اللقاءات على مستوى الأقاليم الثلاث (شمال -وسط - جنوب) وقد شملت (360) موظفًا.

المرحلة الثالثة : التقييم

1. بوشر بالعمل على نظام مؤشر النزاهة الوطني إلكترونياً من قبل كافة الجهات المستهدفة لمدة شهر بدأت بتاريخ 2025/2/16 وانتهت بتاريخ 2025/3/17.

2. وبعد الانتهاء من العمل على مصفوفة المؤشر الإلكترونية باشرت الهيئة عملية التقييم حيث قُيّمَت الجهات والمؤسسات المشاركة من قبل مقيّمين اثنين (داخلي وخارجي) .

3. نُفّذَت استطلاعات رأي ثلاثية وهي (التقييم الذاتي للموظف = 5 %، تقييم نزاهة المؤسسة = 10 %، تقييم متلقي الخدمة = 25 %)ميدانياً .

ممثلو الجهات التي تم تكريمها في حفل إعلان نتائج مؤشر النزاهة الوطني

المرحلة الرابعة : إعلان النتائج

أعلنت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد نتائج مؤشر النزاهة الوطني في حفل تحت رعاية رئيس الوزراء بتاريخ 2025/10/22 تم خلاله تكريم المراكز الثلاث الأولى لكل فئة، وفق الآتي:

1. فئة الوزارات:
   المركز الأول: وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة
   المركز الثاني: وزارة التخطيط والتعاون الدولي
   المركز الثالث: وزارة الأشغال العامة والإسكان

2. فئة الدوائر والمؤسسات الحكومية :
   المركز الأول: دائرة العطاءات الحكومية
   المركز الثاني: دائرة الجمارك الأردنية
   المركز الثالث: مركز إيداع الأوراق المالية

3. فئة الجامعات الحكومية:
   المركز الأول: جامعة العلوم والتكنولوجيا
   المركز الثاني:الجامعة الألمانية الأردنية
   المركز الثالث: الجامعة الأردنية

4. فئة المستشفيات الحكومية والتعليمية:
   المركز الأول: مستشفى البشير
   المركز الثاني: مستشفى الإيمان الحكومي
   المركز الثالث: مستشفى الملك المؤسس عبدالله الجامعي

التقارير القطاعية لمؤشر النزاهة الوطني (2024-2025)

مقدمة

يُشكّل هذا التقرير خلاصة تحليلية للدورة الثانية من تقييم مؤشر النزاهة الوطني 2025/2024، والتي تمثل خطوة متقدمة في مسار بناء ثقافة مؤسسية تعزز النزاهة.

ولا تقتصر وظيفة هذا التقرير على عرض النتائج، بل يتجاوز ذلك إلى تقديم خارطة طريق تنفيذية عملية لكل قطاع، تهدف إلى سد الثغرات، وتعظيم مكامن القوة، وتعزز الحوكمة الفاعلة، عبر مراجعة المؤشرات التفصيلية لكل مؤسسة، وتحليلها بمنهجية مقارنة مرجعية (Benchmarking) مع أفضل الممارسات العالمية والتقارير الدولية ذات الصلة بمجال النزاهة والشفافية.

يُعد هذا التقييم دعوةً مفتوحة للإدارات العامة لتوظيف نتائجه في تطوير خططها المؤسسية، وتحسين جودة أدائها، وتعزيز ثقافة الامتثال، وتحقيق قيمة مضافة ملموسة للمجتمع، باعتبار النزاهة اليوم ليست هدفًا منفصلاً، بل منصة انطلاق نحو تطوير إداري وتنموي شامل يعكس ثقة المواطن والمستثمر في آنٍ معًا.

أولاً: التقرير القطاعي ـــــ قطاع الوزارات

معدل علامات قطاع الوزارات (55.35 %)

معدل علامات القطاعات كافة (54.09 %)

يعكس أداء قطاع الوزارات في الدورة الثانية لمؤشر النزاهة الوطني مشهدًا معتدل النضج في ممارسات النزاهة، حيث بلغ المعدل العام للقطاع (55.35٪)، متجاوزًا تجاوزاً طفيفاً المعدل العام لكافة القطاعات الحكومية، الأمر الذي يشير إلى تحسن نسبي في البنية المؤسسية، من دون أن يرقى بعد إلى مستوى النزاهة المؤسسية المتكاملة .

الصورة الكلية للبيئة المؤسسية

تُظهر النتائج أن الوزارات تمتلك أطرًا تشريعية وتنظيمية قائمة، وأنظمة رقابية موجودة، إلا أن التحدي الجوهري يتمثل في ضعف ترجمة هذه الأطر إلى ممارسات فعّالة قائمة على الأثر. ويتجلى ذلك في التباين بين وجود السياسات من جهة، ومستوى تطبيقها وإنفاذها من جهة أخرى، خاصة في المحاور ذات الحساسية العالية مثل إدارة المخاطر، ومساءلة القيادات، وحوكمة القرار.

دلالات نتائج مصفوفة الامتثال

تؤكد نتائج المصفوفة أن غالبية عناصر التقييم تقع ضمن نطاق الامتثال الإجرائي، مع انخفاض واضح في عدد من البنود أبرزها:

- تحليل الأحكام القضائية والاستفادة منها.
- مساءلة الرؤساء المباشرين.
- تحديد الوظائف الحرجة والتدوير الوظيفي.
- الاستفادة من تقييم الأداء وإدارة المخاطر المرتبطة بالفساد، وهي مؤشرات تعكس أن النزاهة ما زالت تُدار بوصفها وظيفة رقابية أكثر من كونها منظومة حوكمة متكاملة.

يمكن توصيف بيئة الوزارات في مؤشر النزاهة الوطني بأنها بيئة انتقالية:

انتقلت من البدائية في النزاهة إلى الامتثال المنظم، لكنها لم تنتقل بعد إلى النزاهة الوقائية المدمجة في التخطيط والقيادة وصناعة القرار. ويُعد هذا فرصة استراتيجية لصنّاع القرار للانتقال من إدارة النزاهة بوصفها ملفاً مستقلاً، إلى ترسيخها بوصفها حاكماً للأداء الحكومي، يقوده رأس الهرم الإداري، ويُقاس بالأثر لا بالإجراء.

ثانياً: التقرير القطاعي ـــــ قطاع الدوائر والمؤسسات الحكومية

معدل علامات قطاع الدوائر والمؤسسات الحكومية (59.81 %)

معدل علامات القطاعات كافة (54.09 %)

من خلال نتائج التقرير، تقف المؤسسات والهيئات عند مرحلة "الجاهزية التشريعية مقابل التحدي التنفيذي" في مسار النزاهة المؤسسية ومكافحة الفساد.

إذ تُظهر النتائج أن المؤسسات تمتلك أطرًا تشريعية وتنظيمية وسياسات مكتوبة تشكّل قاعدة مناسبة لتعزيز النزاهة، إلا أن مستوى التفعيل العملي والالتزام المؤسسي لا يزال محدودًا، مما يضعها في منتصف الطريق بين الامتثال المحدود والتحول المؤسسي الفعلي.
وتعكس مؤشرات النزاهة المتوسطة واقعًا يتمثل في وجود جهود تنظيمية وإجراءات معلنة، مقابل ضعف في التطبيق، والمساءلة، والربط بين الأداء والحوكمة، وبطء الاستجابة للتوصيات الرقابية، وضعف الإدارة المنهجية لمخاطر الفساد.

و تعكس نتائج المعايير الخمسة أن المؤسسات والهيئات تمتلك أسسًا تنظيمية وتشريعية واعدة، إلا أن التحدي الجوهري يتمثل في تفعيل هذه الأسس، وربطها بالأداء والمساءلة، وتبني منهجيات مؤسسية متكاملة لإدارة المخاطر والحوكمة.
وعليه، يمكن توصيف موقع المؤسسات والهيئات بأنها انتقلت من مرحلة التأسيس إلى مرحلة (التفعيل غير المكتمل) ، حيث تتطلب المرحلة المقبلة قرارات واضحة للانتقال إلى مستوى أعلى من النضج المؤسسي، يقوم على الامتثال الفعلي، والشفافية الاستباقية، والمساءلة المرتبطة بالأداء، بما يحقق أثرًا ملموسًا في مكافحة الفساد وترسيخ النزاهة المستدامة.

ثالثاً: التقرير القطاعي ـــــ قطاع الجامعات

معدل علامات قطاع الجامعات (53.95 %)

معدل علامات القطاعات كافة (54.09 %)

أظهرت نتائج الدورة الثانية من مؤشر النزاهة الوطني أن الجامعات الرسمية الأردنية حققت تقدمًا ملموسًا في ترسيخ ثقافة النزاهة المؤسسية إذ بلغ متوسط علامات الجامعات (53.95 %) وحيث إنها تقع بمصاف المؤسسات المتقدمة، فهذا يعني أنها تقف عند مفترق طرق حاسم: بين تراكم خبراتها المؤسسية الطويلة، وتحديات حقيقية تتعلق بالحوكمة، والشفافية، والمساءلة.

وأظهرت العديد من الجامعات التزامًا مقبولاً بالنزاهة، كوجود مدونات سلوك وظيفي، وسياسات إفصاح جزئية، لكن ثقافة الامتثال الاستباقي لا تزال في مراحلها الأولية ، فيما لوحظ ضعف في السياسات الشاملة للإبلاغ عن الفساد أو اجراءات لحماية المبلغين في بعض الجامعات ، ما يجعل بيئة العمل أقل قابلية للكشف المبكر عن المخاطر.
تعكس نتائج الدورة الثانية أن الجامعات الأردنية الرسمية تقف على نقطة توازن بين البناء المؤسسي التقليدي والانطلاق نحو ممارسات النزاهة المستدامة، وقد بدأت تُشكل "أرضية النزاهة " بفضل جهود إداراتها، إلا أن تحريك عجلة الإصلاح يتطلب توجيهًا حاسمًا نحو:

- الرقمنة الرقابية
- الربط الوظيفي بين النزاهة والأداء
- المأسسة القيمية للممارسات اليومية
- تعزيز شراكة القطاع الخاص

معدل علامات قطاع المستشفيات الحكومية والجامعية(50.86 %)

معدل علامات القطاعات كافة (54.09 %)

تشير نتائج التقرير إلى أن قطاع المستشفيات يقف عند مرحلة الجاهزية التشريعية مقابل التحدي التنفيذي في مسار النزاهة المؤسسية. فعلى الرغم من توافر أطر تنظيمية وتشريعية وسياسات مكتوبة تشكّل أساسًا مناسبًا لتعزيز النزاهة، إلا أن مستوى التفعيل العملي والالتزام المؤسسي لا يزال جزئيًا، مما يضع المستشفيات في منطقة وسطى بين الامتثال الجزئي والتحول المؤسسي الفعلي، حيث أظهرت نتائج الدورةالثانية من مؤشر النزاهة الوطني أن متوسط علامات المستشفيات الحكومية (50.86 %) . وتعكس مستويات النزاهة المتوسطة وجود بعض الإجراءات التنظيمية يقابلها تطبيق جزئي للمساءلة والربط بين الأداء ومتطلبات الحوكمة، إلى جانب بطء الاستجابة للتوصيات الرقابية .

وعليه، يمكن توصيف واقع قطاع المستشفيات بأنه في مرحلة التفعيل غير المكتمل، بما يستدعي قرارات واضحة للانتقال إلى مستوى أعلى من النضج المؤسسي، قائم على الامتثال الفعلي، والشفافية الاستباقية، والمساءلة المرتبطة بالأداء، بما يحقق أثرًا ملموسًا ومستدامًا في تعزيز النزاهة وجودة الخدمات الصحية.

أبرز الممارسات التي قدمتها الإدارات العامة

أولاً: سيادة القانون:
- وجود أطر تشريعية وتنظيمية أساسية مكتملة نسبياً داخل جهات الإدارة.

ثانياً: المساءلة والمحاسبة:
- إشراك وحدات الرقابة الداخلية في اللجان .

ثالثاً: الشفافية:
- توفير نماذج طلب المعلومات .
- الأتمتة الشاملة للأنظمة المالية والإدارية.

رابعاً: العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص
- تطبيق تعليمات وأسس منح المكافآت والحوافز بعدالة وإنصاف.

خامساً: الحوكمة الرشيدة:
- مواءمة الخطط الاستراتيجية مع الرؤى الوطنية.

مجالات التحسين والتطوير في الإدارات العامة

أولاً: سيادة القانون:
- الانتقال من الامتثال الجزئي إلى الامتثال القائم على الأثر.
- اقتراح وإصدار تعليمات ناظمة متكاملة للعمل المؤسسي.

ثانياً: المساءلة والمحاسبة:
- تحويل الرقابة من وظيفة إجرائية إلى أداة تحسين مؤسسي.

ثالثاً: الشفافية:
- الانتقال من الشفافية التفاعلية إلى الشفافية الوقائية.

رابعاً: العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص
- ربط تقييم الأداء السنوي بالمسار المهني.

خامساً: الحوكمة الرشيدة:
- بناء حوكمة قائمة على البيانات والمخاطر.

التوصيات الاستراتيجية الكبرى

1. الانتقال من منهج الامتثال إلى منهج النزاهة المتكاملة.
2. تعزيز مساءلة كافة المستويات الإدارية بصفتها مدخلاً أساسياً لمكافحة الفساد.
3. دمج معايير النزاهة في التخطيط الاستراتيجي وإدارة الأداء.
4. توحيد أطر إدارة المخاطر والوظائف الحرجة على مستوى الحكومة.
5. الاستثمار في الثقافة المؤسسية والشفافية الاستباقية.
6. اعتماد مؤشرات قياس النزاهة المؤسسية ضمن تقييمات الأداء السنوي.
7. إنشاء " وحدة النزاهة المؤسسية " ، ترتبط مباشرة بمجالس الأمناء في الجامعات.
8. إطلاق برامج تدريب إلزامية حول أخلاقيات الوظيفة العامة وتضارب المصالح.
9. تفعيل ثقافة التبليغ الداخلي الآمن عن أفعال الفساد.

الباب الثاني:

إنفـــاذ القـــانون

باب إنفاذ القانون

يمثل العمل في إنفاذ القانون إحدى مهام الهيئة الرئيسة التي تنقسم إلى عدة مهام فرعية:

أولاً : التحري والذي يرتبط بالبحث عن مواطن الفساد وجمع المعلومات والأدلة المرتبطة به.

ثانياً : التحقيق وإجراءات الضبط والتفتيش الميداني وفقاً للأصول القانونية وجمع الأدلة والمعلومات الضرورية وأخذ الإفادات وإعداد التقارير الفنية، واتخاذ كافة الإجراءات الاحترازية مثل (الحجز التحفظي، و منع السفر وغيرها) وإعداد المطالعات القانونية وكتب الإحالة إلى الجهات القضائية المختصة.

ثالثاً : عقد المصالحات والاسترداد وفق الإجراءات والتشريعات الناظمة ،بما في ذلك المتابعة مع الجهات ذات الاختصاص .

رابعاً: حماية الشهود والمبلغين والخبراء والمخبرين في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم ،وهو دور لا يمكن إغفاله نظراً لأهميته في توفير المعلومة والتشجيع على تقديمها .

خامساً: تلقي التظلمات وفحص شروط قبولها واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها .

التحري

يتولى العمل على محور إنفاذ القانون مجموعة من الوحدات التنظيمية المتخصصة بإشراف مجلس الهيئة يساندها في أداء مهامها مجموعة أخرى من الوحدات التنظيمية الفنية المساندة التي تضم مجموعة من الخبراء والمتخصصين وفق أعلى درجات الحرفية والانضباط الأخلاقي والمهني، حيث تعمل الوحدات التنظيمية المتخصصة على استقبال المعلومات وتلقي الشكاوى وتسجيلها وتصنيفها ودراستها ، علاوة على فحص حالات التكرار بالشكاوى ،كما تقوم باستكمال التحري ومباشرة التحقيقات الأولية وإنضاجها ، وكذلك جمع المعلومات بمختلف الوسائل والأدوات القانونية الواردة من المصادر وتصنيفهم وتقييمهم وفقاً للمعايير المعتمدة لذلك . بالإضافة إلى القيام بضبط الإفادات وجمع الأدلة والمعززات وإعداد المطالعات القانونية والتعامل مع أركان كل جريمة من جرائم الفساد وإعداد كتب الإحالة للجهات القضائية المتخصصة .كما تعنى الوحدات التنظيمية المتخصصة بالملفات ذات الطابع الميداني أو تلك التي تتطلب تدخلاً سريعاً لضبط الأدلة وجمع المعلومات لإثبات أركان جرائم الفساد المبحوث عنها ، أو لمنع المشتبه بهم من طمس معالم جرائمهم ، وكذلك اتخاذ التدابير الاستباقية اللازمة كالرصد السريع والمتابعة الحثيثة للمشتبه بهم أو لمنعهم من الفرار وتهريب العوائد الجرمية إلى خارج البلاد.

في الجانب المالي يتم التحقيق بشبهات جرائم غسل الأموال الناشئة عن قضايا فساد ، من قبل وحدة متخصصة بالتحقيقات المالية وترصد وتحلل المعلومات المالية المرتبطة بواقعة الفساد من خلال التعاون الوثيق مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجهات ذات العلاقة وذلك من خلال إجراء التحليلات المالية وتتبع الحركات المشبوهة وربطها بجريمة الفساد والمتحصلات المالية الجرمية الناشئة عنها ، يضاف إلى ذلك القيام بإجراء التحليل المالي الموازي والذي يدعم التحقيقات الجنائية في قضايا الفساد عن طريق تحديد مصادر الأموال ومسارها والمستفيد الحقيقي منها وكشف العائدات غير المشروعة ، كما تقوم بدور التحقيق في حالات نمو الثروة غير الطبيعي للموظفين بإجراء عملية التحقيق المالي وتتبع النمو غير الطبيعي لثروات الموظفين ومن في حكمهم سواء المشمولين بقانون الكسب غير المشروع أو غير المشمولين ، والتي لا تتناسب مع دخولهم المتحققة من الأعمال المشروعة .

وفي جانب الالتزام الفني بمعايير مجموعة العمل المالي (FATF) قامت الهيئة بمواءمة إجراءات العمل لديها مع التوصيات والمعايير الدولية والمحلية وتعزيز القدرات التحليلية والتحقيقية في القضايا المالية المعقدة بتطوير أنظمة رقمية سمحت بإنشاء قواعد بيانات وربطها إلكترونيا مع الجهات ذات الاختصاص ، كما عززت الهيئة أطر التعاون الدولي حيث أبرمت مجموعة من مذكرات التفاهم لتسهيل التعاون الدولي وتبادل المعلومات ، كما لم تغفل الهيئة مسألة تتبع الأموال واستردادها باتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة لمنع التصرف بالأموال المشبوهة .

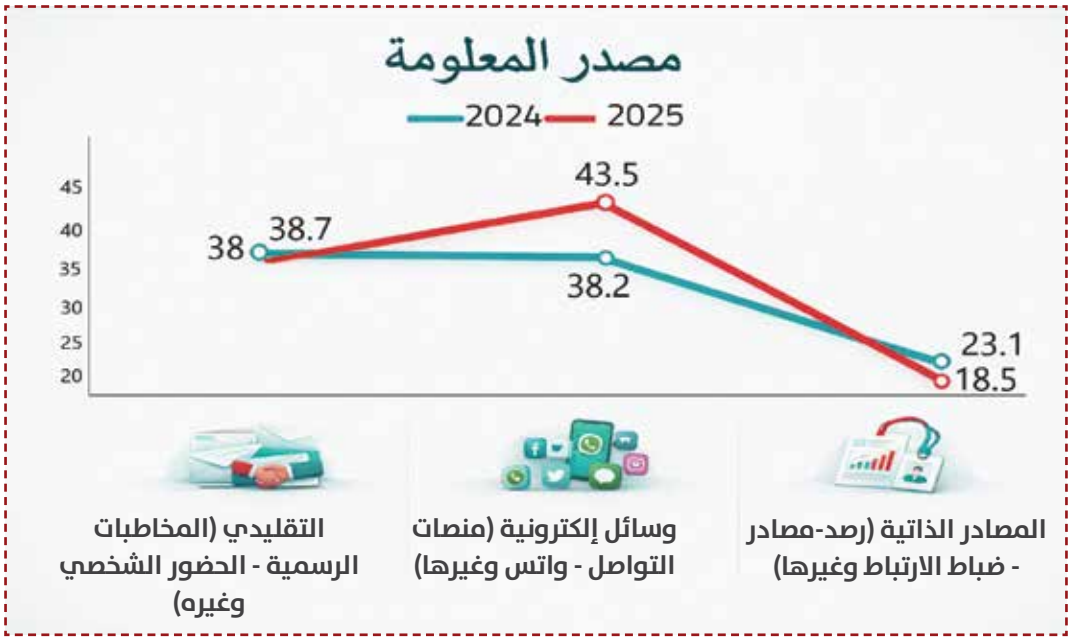

رسم بياني يبين مصادر المعلومات والإخبارات وفرزها لعام 2025 مقارنة مع عام 2024

التحقيق

تتولى عمليات التحقيق بالهيئة عدة وحدات تنظيمية تمتلك خبرات متخصصة ومختلفة، منها مديرية التحقيق التي تقوم بكافة إجراءات التحقيق اللازمة لذلك من حيث استكمال جمع البيّنات، وسماع الإفادات، وبعد الانتهاء من عمليات التحقيق يُرفع الملف مكتملًا إلى مجلس الهيئة مشفوعًا بالتوصيات لاتخاذ القرار المناسب: إما بحفظ الملف لعدم وجود شبهات فساد أو لعدم صحة المعلومات أو نتيجة التصويب، وإما إحالته إلى مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد.

وإلى جانب مديرية التحقيق، تتولى وحدة العمليات الملفات التحقيقية الميدانية، أي الملفات التي تحتاج إلى تدخل سريع وميداني، إما لضبط الوثائق والأدلة أو لضبط إحدى الجرائم كجريمة الرشوة، أما وحدة التحقيق المالي فيعهد إليها النظر في الجرائم التي تحتاج إلى تحقيقات وتحليلات مالية ، حيث تُعِدّ التقارير المالية للحركات المالية المشبوهة: (معلومات الحساب المصرفي، ومَلفات العقارات، وسجلات المركبات والسفر، وغيرها) .

جدول يبين الملفات التحقيقية التي تم التعامل معها لعام 2025

	عدد الملفات التحقيقية	التوزيع النسبي
المدور السابق *	727	37.5
عدد الملفات الواردة	1213	62.5
المجموع	1940	100.0
عدد الملفات المفصولة	1318	68.0
قيد الإجراء	622	32.0
عدد الملفات التحقيقية المحالة إلى مدعي عام النزاهة/ النائب العام	298	22.6
عدد الملفات المحفوظة	1020	77.4

جدول يوضح أنواع الخبرات الفنية وعددها لعام 2025

نوع الخبرة الفنية	عدد الملفات	التوزيع النسبي
مالي	58	41.1
هندسي	53	37.6
خبير خطوط/ خارجي	29	20.6
خبير داخل الهيئة	1	0.7
المجموع	141	100.0

جدول يبين حجم العينات والملفات التي تعامل معها مختبر الأدلة الرقمية والأقسام المساندة لعام 2025

	العينات أو الملفات	النسبة المئوية
مختبر الأدلة الرقمية	525	84.3
قسم الإسناد الرقمي	86	13.8
قسم تكنولوجيا المعلومات	9	1.4
قسم الاستخبار الرقمي	3	0.5
المجموع	**623**	**100.0**

التسويات واسترداد الأموال

وعلى صعيد متصل، تمكنت الهيئة خلال عام2025 من استرداد الأموال الناتجة عن أفعال الفساد مباشرة أو أسهمت في استردادها أو إيقافها أو منع هدرها والبالغة قيمتها (78,939,203.8) ثمانية وسبعون مليونًا وتسعمائة وتسعة وثلاثون ألفًا ومئتان وثلاثة دنانير أردنية وثمانمائة فلس.

حماية الشهود والمبلغين والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد

تعمل الهيئة على حماية الشهود والمبلغين والمخبرين والخبراء ضمن إجراءات واضحة وسريعة لضمان أمنهم وسلامتهم بهدف تعزيز الثقة لدى الشهود والمبلغين وتشجيعهم على الإبلاغ عن قضايا الفساد من دون خوف من الانتقام أو الأذى حيث تؤدي الهيئة دورها في حماية هذه الفئات وأقاربهم حتى الدرجة الرابعة والأشخاص وثيقي الصلة بهم، وذلك وفق نظام حماية الشهود والمبلغين والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد رقم 62 لسنه 2014 كما أُطْلِقَت منصات رقمية آمنة وسرية تتيح للمبلغين تقديم معلومات من دون الكشف عن هوياتهم، مع توفير تقنيات حديثة لضمان عدم تتبع المعلومات بهدف تشجيع الإبلاغ عن قضايا الفساد بحماية سرية المبلغين حماية فعالة، (لا يشمل هذا البند فئة الشهود لأن الشاهد لا يجوز إخفاء هويته).

التظلمات

يُعَدّ النظر في التظلمات من المهام الرئيسة التي نص عليها قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (13) لسنة 2016 وتعديلاته وذلك بتلقي التظلمات ضمن مجموعة من الشروط والمعايير والضوابط شريطة أن يُقدم التظلم من المتظلم نفسه أو وكيله على النموذج المعتمد لدراسته ويُبَت فيه حسب الأصول.

إحصائية التظلمات والشكاوى الواردة خلال العام 2025

المدور من العام 2024	محال إلى اللجنة المشتركة	التظلمات المقبولة	التظلمات /غير المقبولة	المجموع	التظلمات والشكاوى المفصولة	التظلمات والشكاوى قيد النظر	نسبة الإنجاز
7	16	11	89	123	116	7	94.3%

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
المملكة الأردنية الهاشمية
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
INTEGRITY AND ANTI-CORRUPTION COMMISSION
Nazaha نزاهـة

الباب الثالث:

بنـــــاء القـــدرات

باب بناء القدرات

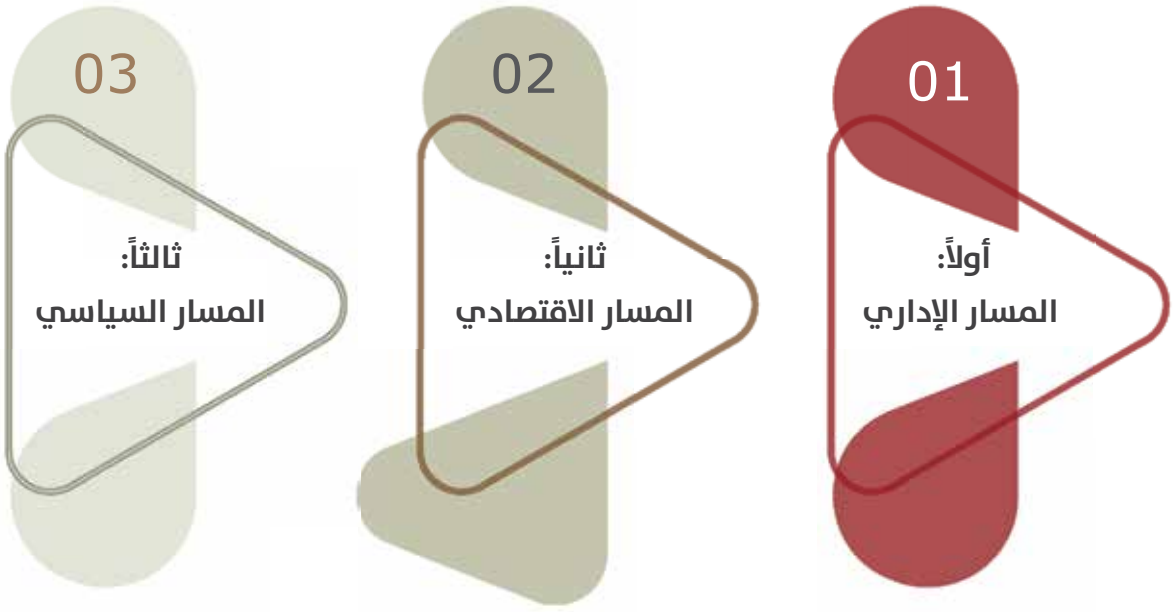

في ظل مسيرة التحديث والتطوير التي يشهدها الأردن على مختلف الأصعدة، تبرز هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بصفتها إحدى الركائز المؤسسية الداعمة لتحقيق الأهداف الوطنية ضمن محاور التحديث الثلاثة: الإداري، والاقتصادي، والسياسي. إذ تدرك الهيئة أن ترسيخ معايير النزاهة، والشفافية، والمساءلة تشكل أساساً لا غنى عنه لضمان بيئة إدارية كفؤة، واقتصاد منتج، ومسار سياسي يكرّس سيادة القانون وثقة المواطنين بالمؤسسات.

وقد أولت الهيئة أهمية خاصة لمحور بناء القدرات المؤسسية والفردية، بتعزيز كفاءة الجهاز الإداري لديها وتطوير أدوات العمل الرقابي والوقائي، ورفع قدرات كوادرها المهنية، إلى جانب دعم المؤسسات الوطنية الأخرى في تطوير منظومة النزاهة والامتثال، ونشر ثقافة الحوكمة الرشيدة عبر برامج التدريب وبناء الشراكات الاستراتيجية والحملات الإعلامية والفعاليات والنشاطات المتنوعة التي تقوم بها الهيئة.

وانطلاقاً من ذلك، حرصت الهيئة خلال عام 2025 على توجيه جهودها الاستراتيجية وأدواتها المؤسسية لتعزيز منظومة النزاهة في مختلف القطاعات، بما يواكب متطلبات التحديث، ويكفل حماية المال العام، ويمنع استغلال السلطة، ويعزز ثقة المستثمرين والمواطنين بها على حد سواء.

وتجسيدًا لهذا الدور الحيوي، نتناول أبرز جهود الهيئة في مجال بناء القدرات بما يدعم ويعزز مسيرة التحديث الوطني عبر المسارات الثلاثة: الإداري، والاقتصادي، والسياسي.

أولاً: المسار الإداري

في إطار خارطة تحديث القطاع العام تبرز الهيئة بصفتها إحدى الركائز الداعمة لترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على الشفافية والمساءلة وسيادة القانون. واستنادًا إلى أهدافها الواردة في المادة (4) من قانونها، تضطلع الهيئة بدور يتجاوز البُعد الرقابي التقليدي، نحو تمكين الإدارة العامة من الالتزام الفعّال بقيم الحوكمة الرشيدة، والارتقاء بجودة الخدمات، وضمان عدالة السياسات وشفافية القرارات.

إن حضور الهيئة في مشروع التحديث لا يقتصر على دورها التقليدي في التحري والمساءلة، بل يشمل دعم البيئة المؤسسية التي تُعزز النزاهة وتكافؤ الفرص، وتكفل حق المواطن في المعرفة، وتُرسّخ منظومة قيم تعكس التزام الدولة ببناء إدارة حديثة، كفؤة، وعادلة، وبهذا الدور التشاركي، تسهم الهيئة في بناء إدارة عامة موثوقة، قادرة على مواكبة متطلبات التحديث والتنمية المستدامة. وتحقيقًا لذلك عملت الهيئة على:

1. إطلاق مؤشر النزاهة الوطني في دورته الثانية، والذي يقيس التزام جهات الإدارة العامة بمعايير النزاهة الوطنية، بصفته جزءاً أساسياً من التحديث الإداري وتعزيز الشفافية.
ويُعد هذا المؤشر أداة منهجية لقياس النزاهة المؤسسية، استنادًا إلى مبدأ «ما لا يُقاس لا يُدار»، إذ إن غياب أدوات القياس يحدّ من فاعلية الاستراتيجيات وقدرة الجهات على تقييم أثرها. وبهذا يشكّل المؤشر نقلة نوعية في دعم الإصلاح الإداري من خلال:

- تعزيز التنافس الإيجابي بين الجهات الحكومية.
- تمكين القيادات من تقييم الأداء وتطويره.
- الاعتماد على معايير دولية بالشراكة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

ويهدف المؤشر إلى رفع كفاءة الأداء العام، وإغلاق منافذ الفساد، وبناء بيئة عمل ترتكز على الكفاءة والنزاهة. كما تسعى الهيئة من خلاله إلى معالجة الفساد الانطباعي، عبر ترسيخ بيئة مهنية عادلة وشفافة تعزز الثقة بالمؤسسات العامة.

2. التحليل المؤسسي الشامل لمخاطر الفساد وإدارتها في قطاعات حيوية: يسهم تحليل وتقييم مخاطر الفساد في القطاعات الحيوية (كالمياه، والصحة) في تحديد مواطن التعرض المحتملة لمخاطر الفساد وتقييم السياقات الإدارية أو التشريعية التي قد تسمح بحدوثها، مما يتيح تصميم إجراءات وقائية ومعززة للنزاهة، ترسخ ممارسات الحوكمة الرشيدة، وتعزز عدالة وكفاءة تقديم الخدمات، تماشيًا مع توجهات تحديث القطاع العام.

3. الاستثمار المكثف في التحول الرقمي، وهو عنصر رئيس في خارطة التحديث الإداري للقطاع العام ضمن محور الإجراءات والرقمنة، إذ تواصل الهيئة أداء دورها بما يعكس التزامها بتبنّي أدوات التحول الرقمي، بما يسهم في تعزيز كفاءة العمل المؤسسي، ورفع مستوى النزاهة والشفافية.

وفي هذا السياق، أنجزت الهيئة عددًا من المشاريع الرقمية النوعية التي أسهمت في تطوير بنيتها المؤسسية، وتعزيز قدراتها على رصد الفساد والوقاية منه باستخدام أدوات تكنولوجية متقدمة. فقد طُوّر نظام شامل لإدارة القضايا يتيح تتبّع دورة المعلومة – من لحظة ورودها إلى الهيئة بمختلف أشكالها، كالشكاوى والإخبارات والتظلمات وطلبات الحماية والتعاون الدولي – مرورًا بكافة

مراحل المعالجة، وصولًا إلى اتخاذ القرار النهائي بشأنها. ويسهم هذا النظام في توحيد الإجراءات، وأتمتتها بالكامل، وربطها بمختلف المديريات المعنية رقميًا، مما ينعكس إيجابًا على سرعة الإنجاز ودقة العمل.

كما تم الانتهاء من بناء نظام استخبار رقمي والربط مع عدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة يُعنى بإنشاء ملفات وصفية رقمية للأشخاص أو الجهات موضع شبهات فساد، يُستخدم بوصفه أداة داعمة في التحقيق ومتابعة نمو الثروة. وقد شكّل هذا النظام نقلة نوعية في تمكين الهيئة من العمل بأسلوب استباقي ومرتكز على البيانات في تتبّع شبهات الفساد المحتمل.

وفي سياق جهود الربط والتكامل الحكومي ضمن مسار التحول الرقمي، تم العمل مع دائرة قاضي القضاة ودائرة الأحوال المدنية والجوازات ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة لغايات حوسبة وقوعات الزواج والطلاق لدى دائرة قاضي القضاة ونقلها مباشرة إلى قواعد بيانات دائرة الأحوال المدنية والجوازات، وتم الانتهاء منها.

وضمن جهود الهيئة لتعزيز أمنها الرقمي، حُدّثت البنية التحتية الرقمية بالكامل، بما يشمل خوادم البيانات، وأنظمة الحماية، أدوات الربط، وأجهزة الموظفين، وذلك استنادًا إلى معايير المركز الوطني للأمن السيبراني، بما يضمن الجاهزية الفنية للهيئة ويحمي بياناتها الحساسة من التهديدات السيبرانية، وامتد العمل كذلك إلى فصل الشبكة الداخلية عن شبكة الإنترنت، وإنشاء شبكة خاصة بالاتصال اللاسلكي (Wi-Fi)، مع تحديد صلاحيات الوصول، بهدف رفع مستوى الأمان الرقمي والحد من احتمالات الاختراق.
وتُواصل الهيئة أيضًا تطوير مختبر الأدلة الرقمية، بتزويده بأحدث المعدات والبرمجيات المعتمدة عالميًا، بما يعزز من قدرته على معالجة وتحليل الأدلة الرقمية المرتبطة بالقضايا التي تنظرها الهيئة، وفق أعلى المعايير الفنية والتقنية.
وفي إطار التوجهات المستقبلية، تعمل الهيئة على تطوير منصة رقمية تفاعلية شاملة تعنى بالنزاهة ومكافحة الفساد، تهدف إلى تعزيز الوعي المجتمعي، وترسيخ ثقافة النزاهة، وخلق فضاء تفاعلي يتيح للمواطنين والمتخصصين المشاركة ضمن منظومة متكاملة توفر محتوىً تدريبيًا وتوعويًا متنوعًا، بالإضافة إلى أدوات تفاعلية ومساحات للنقاش والحوار العام.

كما تبذل الهيئة جهودًا لإدخال أدوات الذكاء الاصطناعي في عدد من مجالات عملها، منها بناء مساعد رقمي تفاعلي (Chat Bot) على موقعها الإلكتروني للإرشاد وتوجيه المستخدمين، إلى جانب تطوير تقنيات الرد الآلي عبر الخط الساخن وتسجيل الشكاوى وتحويلها تلقائيًا إلى بيانات قابلة للمعالجة. وتشمل هذه المبادرات أيضًا استخدام التقنيات والأدوات في تحليل البيانات، والتنبؤ بمواطن الفساد، وتعزيز دقة وكفاءة عمليات التحقيق.

4. تفعيل دور وحدة الأمن السيبراني في نشر ثقافة الأمن السيبراني عن طريق البرامج التدريبية التي ينفذها مركز الابتكار والتدريب لجهات الإدارة العامة الشريكة، حيث خُصصت خمس ساعات تدريبية ضمن برنامج «النزاهة ومكافحة الفساد» للتوعية بدور الأمن السيبراني في مكافحة الفساد، إلى جانب تنفيذ ورشة تدريبية متخصصة حول الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي ودورهما في دعم النزاهة والوقاية من الفساد، استفادت منها جهات متعددة من الإدارة العامة.

كما عززت الوحدة الوعي بالأمن السيبراني لدى موظفي الهيئة، حيث تم توعية (134) موظفًا خلال العام، لترتفع نسبة التوعية إلى (70 %) من إجمالي كادر الهيئة.

ونفذت وحدة الأمن السيبراني فعاليات توعوية تفاعلية بعنوان «سايبر واعي»، استهدفت موظفي الهيئة وموظفي جهات الإدارة العامة، وهدفت إلى قياس مستوى المعرفة بأساليب تفاعلية مبتكرة تسهم في تعزيز الوعي وتحديد الفجوات المعرفية. وقد نُفذت الفعاليات عبر المنصة الإلكترونية (Kahoot)، واختُتمت بحفل تكريم بحضور رئيس المركز الوطني للأمن السيبراني وعدد من الأمناء العامين للجهات المشاركة.

وفي إطار الحد من الهجمات السيبرانية والاختراقات وحملات التصيد الإلكتروني، وتنفيذًا لغايات تحصين قواعد البيانات والبنية التحتية الرقمية للهيئة وحمايتها، تنفذ الوحدة خطة متكاملة بالتعاون مع المركز الوطني للأمن السيبراني والجهات ذات العلاقة، تشمل الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني الواردة ومعالجتها وفق توصيات المركز، والتعامل مع حملات التصيد

الإلكتروني بتوعية موظفي الهيئة بآليات الوقاية والتعامل السليم، إضافة إلى متابعة التعاميم المتعلقة بالثغرات الأمنية، وإجراء فحوص دورية للأصول الرقمية ومعالجة الثغرات المكتشفة لضمان استمرارية الأمن السيبراني.

5.ترسيخ ثقافة مؤسسية جديدة تدمج معايير النزاهة الوطنية في العمل اليومي لدى الموظف العام لخلق بيئة عمل شفافة ونزيهة تتوافق تماماً وأحد أبرز ركائز خارطة تحديث القطاع العام.

6 تعزيز الابتكار واستثمار الشباب في دعم جهود تعزيز النزاهة، تعمل الهيئة على تطوير بيئة عمل مؤسسية محفزة على الابتكار، مع التركيز على إشراك الشباب واستثمار التكنولوجيا لتعزيز النزاهة والشفافية. وتأتي هذه الجهود لدعم قدرة الهيئة على تبني حلول مبتكرة قابلة للتطبيق، تواكب المستجدات الرقمية وتدعم الأداء المؤسسي.

وعلى هذا الأساس، تضطلع الهيئة بدور فاعل في إشراك الشباب ضمن المبادرات الوطنية الرامية إلى تعزيز النزاهة والوقاية من الفساد، بتشجيعهم على تقديم أفكار ريادية مبتكرة تعتمد التكنولوجيا وسيلة لتعزيز النزاهة والشفافية. فقد أطلقت الهيئة بالتعاون مع جامعة اليرموك مسابقة «الابتكار في النزاهة» بمناسبة اليوم العالمي للشباب، وركزت على محاور الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي والفن التشكيلي، بهدف تحفيز البيئة الجامعية على تقديم حلول مبتكرة تحاكي مفاهيم النزاهة.

وشهدت المسابقة مشاركة فعّالة من الطلاب، حيث شارك في محوري الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي (55) طالبًا وطالبة توزعوا على (21) فريقًا، تأهل منها (14) فريقًا إلى المرحلة النهائية، ضمت (42) طالبًا، وفاز في النهاية ثلاثة فرق تضم سبعة طلاب. أما في محور الفن التشكيلي، فقد شارك (64) طالبًا تأهلوا جميعًا إلى المرحلة النهائية، وفاز منهم خمسة طلاب، ليبلغ إجمالي عدد المشاركين في المسابقة (119) طالبًا وطالبة. وكُرّم الفائزون في حفل رسمي، فيما تعمل الهيئة حاليًا على متابعة تطوير عدد من المشاريع الريادية الفائزة، تمهيدًا لتبنيها ضمن نطاق عمل الهيئة لما تحمله من قيمة مضافة وأفكار قابلة للتطبيق في بيئة العمل المؤسسي.

كما أطلقت الهيئة حملات إعلامية داخلية وخارجية تهدف إلى تحفيز الموظفين والمواطنين على تقديم أفكار ابتكارية وتطويرية، مع تبني المقترحات التي تحقق قيمة مضافة لأعمال الهيئة وتعزز توجهاتها في الابتكار المؤسسي. وفي ذات السياق، أطلقت الهيئة بالتعاون مع المركز الوطني للأمن السيبراني مسابقة «المصمم المبدع» لتعزيز مفاهيم النزاهة الرقمية بين موظفي الهيئة، حيث شارك فيها ستة موظفين تنافسوا على إنتاج أفضل فيديو يجسد مفهوم النزاهة الرقمية بأسلوب إبداعي، و كُرّم صاحب المركز الأول تقديرًا لتميزه وإبداعه.
تعكس هذه المبادرات التزام الهيئة بتحفيز الابتكار الرقمي والاستفادة من طاقات الشباب، بما ينسجم مع خارطة تحديث القطاع العام ويسهم في ترسيخ ثقافة النزاهة والشفافية، وتعزيز القدرة المؤسسية على تطوير حلول مبتكرة قابلة للتطبيق داخل الهيئة والمجتمع.

7. وفي إطار التزام الهيئة بتعزيز القدرات الوطنية وتنمية كفاءات بشرية متخصصة في مجالات الحوكمة ومكافحة الفساد، تعمل الهيئة بالتعاون مع الجامعة الأردنية، على تنفيذ برنامج ماجستير أكاديمي في «الحوكمة ومكافحة الفساد»، بهدف إعداد كوادر مؤهلة علمياً وعملياً تسهم بفاعلية في تعزيز منظومة النزاهة الوطنية.

ويُعد هذا البرنامج نموذجاً رائداً ضمن محور تنمية الموارد البشرية في خارطة تحديث القطاع العام، إذ يعزز من بناء القدرات المتخصصة ويغذي منظومة الإصلاح بالخبرات الأكاديمية والتطبيقية المتقدمة، وقد جرى العمل على إعادة النظر بخطة البرنامج الأكاديمي وذلك لتضمينه المستجدات في عالم النزاهة ومكافحة الفساد من جانب، ومن جانب آخر تم رفع الطاقة الاستيعابية نتيجة الطلب المتزايد للالتحاق بهذا البرنامج الأمر الذي يؤكد تحقيق الغاية من استحداثه.

8. إلى جانب هذا التوجه الأكاديمي، نفذت الهيئة برامج تدريبية متخصصة تستهدف شاغلي الوظائف ذات التماس المباشر مع المال العام في الإدارة العامة، بهدف تعزيز معارفهم ومهاراتهم في مجالات الحوكمة، والامتثال، وضمان النزاهة المؤسسية. وقد بلغ عدد المشاركين في جميع البرامج والورش التدريبية خلال هذا العام (1031) مشاركاً، بلغت نسبة الموظفين منهم (59 %) وبلغت نسبة الموظفات (41 %) من العدد الإجمالي للمتدربين.

البرامج والورش التدريبية التي نفذها مركز الابتكار والتدريب لجهات الإدارة العامة بالتعاون مع الشركاء

#	البرنامج/ الورشة	جهة التدريب	عدد ساعات التدريب	عدد المتدربين الاجمالي	عدد الموظفين	عدد الموظفات
1	برنامج متطلبات عملية التقييم لمجموعة العمل المالي الدولية (FATF).	البنك المركزي الأردني	20	18	13	5
2	برنامج مخاطر الفساد في عقد المقاول الإنشائي/الفيديك. (تكرّر عقد البرنامج 3 مرات).	نقابة المهندسين الأردنيين.	45	50	24	26
3	برنامج مخاطر الفساد في المشتريات الحكومية.	-دائرة العطاءات الحكومية -دائرة المشتريات الحكومية .	20	25	19	6
4	برنامج مخاطر الفساد في الجمارك.	دائرة الجمارك الأردنية .	20	16	10	6
5	برنامج مخاطر الفساد في المشتريات الحكومية لقطاع البلديات.	-دائرة العطاءات الحكومية -دائرة المشتريات الحكومية .	20	13	9	4
6	برنامج النزاهة ومكافحة الفساد (تكرّر عقد البرنامج 6 مرات).	مدربو الهيئة.	90	150	63	87
7	ورشة حماية الشهود والمبلغين. (تكرّر عقد الورشة 5 مرات).	مدربو الهيئة.	25	123	69	54
8	ورشة دور الرقمنة والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد. (تكرّر عقد الورشة 4 مرات).	مدربو الهيئة.	20	134	104	30
9	برنامج إجراءات الضابطة العدلية/سلامة ملف الدعوى الجزائية	مدربو الهيئة.	20	25	16	9
10	برنامج تعزيز القدرات المؤسسية للوقاية من الفساد (تكرّر عقد البرنامج 6 مرات)	معهد الإدارة العامة من خلال المدربين المعتمدين لدى الهيئة.	104	177	98	79
11	برنامج الامتثال لمعايير النزاهة الوطنية. (تكرّر عقد البرنامج 12 مرة)	معهد الإدارة العامة من خلال المدربين المعتمدين لدى الهيئة.	174	300	180	120
			المجموع الكلي لعدد ساعات التدريب 558	المجموع الكلي 1031	المجموع الكلي 605	المجموع الكلي 426
			النسبة المئوية		% 59	% 41

كما تولي الهيئة اهتمامًا بالغًا بتطوير الكفاءات المهنية لموظفيها بتقديم برامج تدريبية متخصصة ومعتمدة لدى المؤسسات المحلية والدولية الرائدة في مجالات التقييم المؤسسي، واكتشاف الاحتيال المالي، إضافة إلى تفعيل برنامج تعاون مشترك مع المعهد القضائي لغايات تدريب محققي الهيئة على المجالات التخصصية الاحترافية ذات الصلة. لأن هذه البرامج تعزز مهارات الموظفين وقدراتهم ، مما سيمكنهم من أداء مهامهم بكفاءة عالية.

وبفضل هذه الجهود التدريبية، أصبح جسم الهيئة يضم عددًا متزايدًا من الموظفين الحاصلين على شهادات دولية معترف بها.

وقد بلغ عدد المشاركين في جميع هذه البرامج والورش التدريبية خلال هذا العام (43) مشاركاً، حيث بلغت نسبة الموظفين (42 %) وبلغت نسبة الموظفات (58 %) من العدد الإجمالي للمتدربين.

البرامج والورش التدريبية التخصصية والمهنية المنعقدة لموظفي الهيئة والمعتمدة لدى المؤسسات المحلية والدولية الرائدة						
#	البرنامج/ الورشة	جهة التدريب	عدد ساعات التدريب	عدد المتدربين الإجمالي	عدد الموظفين	عدد الموظفات
1	البرنامج التدريبي المتخصص بشهادة مقيم معتمد رئيسي	مركز الملك عبدالله الثاني للتميز	24	13	7	6
2	البرنامج التدريبي المتخصص بشهادة «خبير الاحتيال المعتمد ACFE"	مكتب USAID	32	6	1	5
3	البرنامج التدريبي المتخصص في الموارد البشرية بالتعاون مع جمعية (ACHRM)	معهد الإدارة العامة	90	1	0	1
4	البرنامج التدريبي المتخصص في مجال الأمن السيبراني	المركز الأردني للتصميم والتطوير Cyber Shield -JODDB Academy	180	1	1	0
5	برنامج قيادات حكومية متقدم (ارتقاء)	معهد الإدارة العامة	96	4	1	3
6	البرنامج التدريبي المتخصص بإداري ابتكار معتمد المستوى الأول (GIMI)	مركز الملك عبدالله الثاني للتميز	18	4	1	3
7	الشهادة المهنية لإدارة الموارد البشرية (CEHRM)	معهد الإدارة العامة	48	2	1	1
8	ورشة عمل بتقنيات الذكاء الاصطناعي المتخصصة في مجال تعزيز النزاهة والوقاية من الفساد.	- الجمعية الأردنية التوعوية لحماية المعلومات. - شركة الفكر العميق للحلول الذكية	6	12	6	6
			المجموع الكلي 494	المجموع الكلي 43	المجموع الكلي 18	المجموع الكلي 25
			النسبة المئوية		%42	%58

مع الإشارة إلى أن الهيئة تحرص إلى جانب ما ورد في الجدول أعلاه على إشراك معظم كوادرها في برامج تدريبية أخرى داعمة لتنمية الكفايات القيادية والسلوكية والتخصصية اللازمة لتمكينهم من أداء مهامهم الموكلة إليهم بكفاءة واحترافية ومهنية عالية.

ثانياً: المسار الاقتصادي

في إطار مواءمة أعمال الهيئة مع رؤية التحديث الاقتصادي، عملت الهيئة خلال عام 2025 على تعزيز نزاهة بيئة الأعمال وحماية الاستثمارات، عن طريق متابعة الملفات والممارسات التي قد تؤثر سلبًا في مناخ الاستثمار، بما في ذلك قضايا الرشوة والابتزاز وإساءة استخدام النفوذ وذلك ضمن اختصاصها الرقابي، بما أسهم في دعم الثقة بالإطار المؤسسي المنظم للاستثمار.

كما واصلت الهيئة دورها الرقابي في مجال المشتريات الحكومية، من خلال متابعة التجاوزات والمخالفات المرتبطة بالعطاءات وعمليات الشراء العام، وأسهمت في تحديث منظومة الشراء العام بدعم تفعيل نظام الشراء الإلكتروني (JONEPS)، عبر المبادرة بإدراجه بوصفه مؤشراً فرعياً ضمن مؤشر النزاهة الوطني، بما يعزز الالتزام بالتحول الرقمي ويرسخ مبادئ الشفافية والكفاءة في إدارة الموارد المالية العامة.

كما أسهمت الهيئة، بالتعاون مع الجهات صاحبة الاختصاص، في دعم الجهود الوطنية لمكافحة التهرب الضريبي والجمركي، بما يعزز كفاءة تحصيل الإيرادات العامة ويحسن إدارة المال العام، انسجامًا مع مستهدفات التحديث الاقتصادي، ويظهر ذلك جليًا ضمن باب إنفاذ القانون.

ثالثاً: المسار السياسي

انسجامًا مع التوجيهات الملكية السامية ومخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، التي أكدت أهمية ترسيخ مبادئ النزاهة والمساءلة في الحياة العامة وتعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسات، عملت الهيئة على تطوير المبادرات التي تعزز الشفافية والمواطنة الفاعلة بين المواطنين وعلى وجه الخصوص الشباب.

أطلقت الهيئة مبادرة "سفراء النزاهة" ضمن رؤية استراتيجية تهدف إلى تدريب وتأهيل خمسة آلاف طالب وطالبة من مختلف الجامعات الأردنية، مع التركيز على إشراك هذه النخبة في بناء منظومة سياسية وطنية تقوم على الشفافية والمواطنة الفاعلة. وتستهدف المبادرة إعداد جيل واعٍ، مؤمن بدولة القانون والمؤسسات، وقادر على الدفاع عن القيم التي تصون كرامة الإنسان وتعزز الصالح العام، عن طريق الاستثمار في وعيهم وإشراكهم في قضايا الشأن العام، كما هو موضح ضمن قصص النجاح في باب تعزيز النزاهة والوقاية.

كما شاركت الهيئة في مشروع "تمكين الشباب في تعزيز نزاهة الأحزاب" بالتعاون مع الهيئة المستقلة للانتخابات ومركز الشفافية الأردني، انطلاقًا من قناعة راسخة بأن غياب معايير النزاهة في الحياة الحزبية يخل بثقة المجتمع في العمل الحزبي. وفي هذا السياق، تعمل الهيئة على تعزيز قيم المساواة وتمكين المرأة، بتشجيع مشاركتها في الحياة العامة ومواقع صنع القرار، بما ينسجم مع مبادئ الحوكمة الرشيدة، ويشكل عنصرًا جوهريًا في بناء منظومة سياسية واقتصادية وإدارية عادلة تستند إلى الشفافية والشمولية والتمثيل الحقيقي لكافة مكونات المجتمع.

وعلى صعيد الحوكمة، عملت الهيئة على تعزيز مبادئ الحوكمة في المجالس البلدية، بما يسهم في ترسيخ النزاهة ورفع مستوى المصداقية في أدائها. وقد أطلقت الهيئة مؤشرًا تجريبيًا لقياس وحوكمة البلديات لضمان حوكمة السياسات والعمليات والإجراءات الناظمة لعملها، وضمان امتثالها لمعايير النزاهة الوطنية، وسيُطلَق رسميًا مطلع العام القادم. وتأتي هذه الجهود دعمًا لمبدأ المساءلة، الذي عدَّتْهُ اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية ركيزة أساسية لتحقيق الإدارة الرشيدة في الشأن المحلي.

التطلعات المستقبلية: منصة نزاهة الأعمال

تهدف منصة نزاهة الأعمال إلى توفير قناة رقمية آمنة لتمكين المستثمرين من الإبلاغ عن التحديات ومخاطر الفساد، وتحويل ملاحظاتهم إلى مدخلات تحليلية تدعم الإصلاح المؤسسي، وتعزز النزاهة والعدالة الإجرائية، بما يرفع ثقة المستثمرين، ويحسّن تنافسية الاقتصاد الأردني وبيئة الاستثمار، انسجامًا مع رؤية التحديث الاقتصادي.

الباب الرابع:

الاستراتيجيّة الوطنيّة للنّزاهة ومكافحة الفساد 2026- 2030

«جذور النّزاهة»

جانب من المتحدثين في ندوة إطلاق الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد 2026 – 2030
«جذور النزاهة» في الاحتفال باليوم الدولي لمكافحة الفساد للعام 2025

باب الاستراتيجيّة الوطنيّة للنّزاهة
ومكافحة الفساد 2026 – 2030 "جذور النّزاهة"

أولاً: الرؤية والرسالة وأهداف ومحاور الاستراتيجية

الرؤيــة

VISION

أردن مزدهر، جوهره النزاهة، تترسخ ثقة المجتمع بمؤسساته وإنجازاته

الرسالة

MISSION

إدارة عامة تعمل بتكامل وشراكة استراتيجية محليًا ودوليًا لحماية المال العام وصون مكتسبات الوطن، وتعزيز قيم ومعايير النزاهة والعدالة لتكريس الثقة المجتمعية والتنمية المستدامة تتبنى نهجًا تشريعيًا ورقابيًا وإداريًا مبتكرًا يعزز الشفافية والإصلاح والمساءلة، توفر قنوات آمنة وسهلة للإبلاغ والمشاركة لتجفيف منابع الفساد، تُميزها قدرتها على التوظيف والدمج بين القيم الأخلاقية والابتكار لتكون نموذجًا وطنيًا وإقليميًا رائدًا في النزاهة ومكافحة الفساد.

ثانيًا: منهجية إعداد الوثيقة مع الشركاء

- أُعدت هذه الاستراتيجية بدعم فني من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).
- اعتمد إعداد الاستراتيجية على نهج تشاركي شامل يجمع جهات الإدارة العامة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية ووسائل الإعلام والمؤسسات الأكاديمية.
- تتولى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد مسؤولية قيادة وتنسيق عملية التخطيط الاستراتيجي الوطني للنزاهة ومكافحة الفساد، بهدف تحقيق التكامل في الجهود المبذولة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد على المستوى الوطني.
- كما استندت عملية الإعداد على منهجيات تحليلية (تحليل الوضع الراهن، وتقييم المخاطر والفرص) تعتمد على دراسة التحديات القائمة، والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية، واعتماد نظرية التغيير (الحالة الراهنة، والحالة المستقبلية المستهدفة)، و جمع البيانات عبر عقد حلقات نقاشية وطنية ومؤتمرات تشاورية واستطلاعات رأي والاستفادة من التقنيات الحديثة في رصد البيانات وتحليلها لا سيما للقطاعات الأكثر عرضة للفساد وفقًا لعدد الشكاوى المقدمة بحق الإدارات العامة .

ثالثًا: المحاور والأهداف الاستراتيجية والمبادرات

المحور	الهدف الاستراتيجي
1. المحور الأول: تحديث الإطار التشريعي: تعزيز النزاهة في القطاعين العام والخاص بتحديث وتطوير تشريعات مرنة، وأطر مؤسسية حديثة.	1.1 إطار قانوني منسّق ومُحدَّث، بثغرات أقل ومتوافق مع المعايير الدولية، يُيسّر النزاهة ويُحكم المساءلة.
	1.2 منظومة أداء مؤسسي تُدرج مؤشرات النزاهة الوطنية في التخطيط والتمويل، وتضمن التحسين المستمر لنتائج النزاهة.
	1.3 بنية حوكمة مؤسسية بركائز واضحة وتنسيق فعّال بين الجهات الرقابية والقضائية، ترفع فعالية الإنفاذ.
2. المحور الثاني: إدارة أخطار الفساد والرقابة: إرساء منظومة لإدارة أخطار الفساد، تدعمها آليات التدقيق والتقييم الداخلي والخارجي، لتعزيز الوقاية والاستجابة الفعّالة.	2.1 رقابة داخلية موحّدة وقائمة على المخاطر تكشف التجاوزات مبكرًا وتُقلّل الهدر وتُحصّن الامتثال.
	2.2 قرارات عامة نزيهة أثناء الطوارئ والأزمات مع شفافية فورية وآليات استثناء مقيّدة برقابة لاحقة.
3. المحور الثالث: الثقافة المؤسسية للنزاهة: دمج النزاهة في سياسات وإجراءات الموارد البشرية، من التوظيف إلى القيادة، بما يضمن الحوكمة القائمة على الكفاءة والمساءلة القيادية.	3.1 ثقافة مؤسسية يُجسّد فيها القادةُ والموظفون النزاهةَ سلوكًا ومعيارًا لاتخاذ القرار، بما يعزّز الثقة والانضباط المؤسسي.
4. المحور الرابع: التحول الرقمي: حوكمة المنظومة الرقمية وتكامل البيانات، وتسريع الإجراءات، وتوسيع نطاق الشفافية والرقابة الفعّالة.	4.1 أتمتة العمليات الحكومية عالية المخاطر وخدمات قابلة للتتبُّع، يقلّل الاحتكاك ويحدُّ فرصَ الفساد ويُسَرّع الخدمة.
5. المحور الخامس: التعاون الدولي: شراكات دولية فاعلة، وتعاون عابر للحدود لتبادل المعلومات والخبرات، وتنسيق الجهود، وتعزيز مكانة الأردن عالميًا في النزاهة ومكافحة الفساد.	5.1 تعاون قانوني دولي فعّال يسرّع تبادل المعلومات واسترداد الأصول ويُعزّز الامتثال للمعايير العالمية.
6. المحور السادس: النزاهة المجتمعية: تمكين المجتمع من الوقاية من الفساد عبر التوعية والتدريب والتعلم، والشراكة المجتمعية، وغرس قيم النزاهة أساساً للتعاملات والسلوكيات.	6.1 مجتمع أكثر وعيًا ومشاركةً يُبلّغ بأمان ويؤثر في القرار العام، بما يعزّز الوقاية المجتمعية من الفساد.
	6.2 قطاع خاص يُرسّخ ثقافة النزاهة، ويمتثل لمعاييرها، ويُقلّل أخطار الفساد داخل الشركات وفي سلاسل التوريد.
7. المحور السابع: إنفاذ القانون وحماية المبلغين: إعلاء سيادة القانون عبر إنفاذ عادل وشفاف، يضمن المساءلة الفورية، ويعزز ثقة المجتمع بمؤسساته القضائية والرقابية، ويوفر الحماية للشهود والمبلغين.	7.1 تحقيقات أسرع وأكثر احترافًا مدعومة بالأدلة الرقمية وتنسيق محكم بين الجهات، مما يرفع معدلات الإحالة والإدانة العادلة.
	7.2 منظومة حماية شاملة للشهود والمبلّغين تزيد الإبلاغ الآمن وترسّخ الثقة العامة.

رابعًا: ارتباط الاستراتيجية مع خارطة تحديث القطاع العام الحكومي

المدخل	نقاط القوة المعززة للتخطيط الاستراتيجي	مجالات التحسين المشمولة في الاستراتيجية
تحسين الخدمات الحكومية	- تعزيز جودة الخدمات للمواطنين. - رفع كفاءة المؤسسات الحكومية. - رفع مستويات الرضا العام في المجتمع عن الجهود المبذولة لتجذير ثقافة النزاهة	- تحديث وقياس مؤشرات أداء واضحة لقياس جودة الخدمات. - تعزيز الرقابة على مراكز تقديم الخدمات.
الإجراءات والرقمنة	- تبسيط الإجراءات والحد من الفساد الإداري. - تعزيز التحول الرقمي للحد من التلاعب. - إدخال التقنيات الحديثة في مفاصل العمل والإجراءات والعمليات المتعلقة بتقديم الخدمة.	- ضمان أمان الأنظمة الرقمية وحمـــايـــة البيـــانـــات. - تدريب الموظفين على الأنظمة الجديدة.
الهيكل التنظيمي والحوكمة	- تعزيز الشفافية في الهياكل التنظيمية. - تفعيل آليات المساءلة.	- مراجعة الهياكل التنظيمية بما يضمن كفاءة وفاعلية العمل. - تعزيز استقلالية الوحدات الرقابية.
رسم السياسات وصنع القرار	- تحسين جودة القرارات الحكومية. - تعزيز الشمولية في التخطيط.	- إشراك الخبراء والمجتمع المدني في صنع القرار. - ربط السياسات بالأدلة والبيانات.
الثقافة المؤسسية	- تعزيز القيم الأخلاقية في العمل الحكومي. - بناء ثقافة النزاهة.	- تصميم برامج تدريبية مستدامة حول النزاهة. - تعزيز الحوافز للموظفين النزيهين.
التشريعات	- تحديث القوانين لمكافحة الفساد. - تعزيز العقوبات الرادعة.	- تبسيط التشريعات لضمان الفهم والتطبيق. - تعزيز التنسيق بين الجهات التشريعية والتنفيذية.
الموارد البشرية	- تطوير كفايات الموظفين. - تعزيز الشفافية في التعيينات.	- مراجعة وتطوير أنظمة التوظيف لاختيار الأكفأ والأجدر للوظيفة . - ربط الترقيات بالأداء والجدارة.

خامسًا: معالم وسيطة نحو 2030 (جسور التنفيذ)

- تشغيل «لوحة النزاهة الوطنية» وربط (70 %) من موازنات الأداء بمؤشرات نزاهة مُدقَّقة.
- إطلاق «االمنصّة الوطنية للنزاهة» وربطها بأنظمة المشتريات والضرائب والجمارك والصحة والتعليم والمياه.
- أتمتة المسارات عالية المخاطر وتفعيل وحدات الرقابة الإلكترونية وسجلات التدقيق الرقمية.
- اعتماد بروتوكولات شفافية الطوارئ ونشرها الفوري.
- تفعيل قنوات إبلاغ آمنة محمية الهوية للمواطنين والقطاع الخاص، وتشريع يحقق حماية المبلّغين.
- تشكيل فرق تحقيق مشتركة ومختبر أدلة رقمية بمؤشرات زمنية.

سادسًا: ما ستحققه الاستراتيجية الوطنية للأعوام 2026–2030

المحور الأول: تحديث الإطار التشريعي

- مراجعة شاملة وتوحيد تشريعات تعارض المصالح والهدايا والإفصاح المالي.
- تضمين بنود نزاهة قياسية (تعارض المصالح، المصالح الذاتية- (Conflict of Interest, Beneficial Ownership) في التشريعات.
- لوحة متابعة مركزية (Dashboard) مع تدقيق سنوي لجودة قواعد البيانات المدخلة في الإدارة العامة.
- سياسات إفصاح عن مؤشرات قياس الأداء المؤسسي والوظيفي للعموم وتقارير التقدم السنوية.

- مصفوفة الأدوار والمسؤوليات بين الجهات.
- أمانة تنسيق مشتركة واجتماعات أداء منتظمة.
- تقييم الاستقلالية الوظيفية والهيكلية للجهات الرقابية مع توصيات معالجة.

المحور الثاني: إدارة أخطار الفساد والرقابة

- إطار وطني موحّد للرقابة الداخلية، وقوائم فحص معياريّة.
- خطط تدقيق مبنيّة على المخاطر، ووحدات تدقيق مستقلة.
- خرائط طريق نزاهة للقطاعات عالية المخاطر (مشتريات، ضرائب، جمارك، صحة، تعليم، مياه، سياحة).
- زيارات مفاجئة، وتدقيق امتثال دوري للمشتريات.
- بروتوكول قرارات الطوارئ (مبررات منشورة، سقوف، تتبّع).
- قوائم مورّدين مُدقّقة مسبقًا، ومعايير نزاهة إلزاميّة.

المحور الثالث: الثقافة المؤسسية للنزاهة

- حملات داخليّة، قصص نجاح، والتزامات قياديّة علنيّة.
- قنوات إبلاغ داخليّة آمنة، وسياسة عدم الانتقام.
- تقييم نضج الثقافة المؤسسية في جهات الإدارة العامة دوريًا.
- إدامة برامج (سفراء النزاهة).
- تعزيز الشافيّة والنزاهة في أنظمة الموارد البشرية/ سياسات/ إجراءات/ رقابة.

المحور الرابع: التحوّل الرقمي

- أتمتة مسارات المشتريات والترخيص والتحصيل والإعفاءات.
- بوابة تتبّع المعاملات للمراجعين.
- تسجيل آلي لسلاسل التدقيق (Audit Trails) ومراقبة الاستثناءات.
- تكامل بيني للمنظومات (Interoperability) وضوابط صلاحيات وهوية رقمية.

المحور الخامس: التعاون الدولي

- تحديث/ إبرام اتفاقيات المساعدة غير الرسمية المتبادلة (MLATs).
- نقاط اتصال وطنية، وتدريب مشترك، ومشاركة في شبكات إنفاذ عابرة للحدود.

المحور السادس: النزاهة المجتمعية

- حملات توعية وطنية متعددة القنوات.
- منصة بلاغات آمنة للمواطنين في الإدارة العامة مع حماية وهوية محفوظة.
- تعزيز دور المجتمع المدني في المحاسبة والمساءلة لقضايا الفساد.
- تشجيع اعتماد ISO 37001 وبرامج الامتثال داخل الشركات.
- «ميثاق نزاهة للمورّدين» وربطه بالعطاءات وفق التشريعات الحكومية الناظمة.
- برامج عمل جماعية (Collective Action) لغرف الصناعة والتجارة.
- آلية بلاغات آمنة واستشارات امتثال (للمشاريع المتوسطة والصغيرة) SMEsالتي تحُثُّ الحكومة على تشجيعها.

المحور السابع: إنفاذ القانون وحماية المبلّغين

- فرق تحقيق مشتركة وبروتوكولات تبادل بيانات بين جهات إنفاذ القانون.
- مختبر جنائي رقمي وتدريب محققين على الأدلة الرقمية.
- نظام إدارة قضايا بمؤشرات مدة/جودة وتتبّع زمني
- مراجعة وتحديث نظام حماية المبلّغين والشهود وقنوات سرّية متعددة.
- تفعيل المساعدات المالية والدعم القانوني وتدابير أمن/سرّية ومتابعة المبلغين والشهود.
- حملات تعريف وضمانات وصول ميسّرة.
- تطوير المرصد الوطني.

ملخص لأبرز إنجازات الاستراتيجية الوطنية المحدثة للنزاهة ومكافحة الفساد (2020-2025)

أولاً: الإطار العام للاستراتيجية

انطلقت الاستراتيجية الوطنية المحدثة للنزاهة ومكافحة الفساد (2020-2025) من قناعة الهيئة بأهمية التخطيط الاستراتيجي للنزاهة ومكافحة الفساد، وهي تحديث للاستراتيجية السابقة (2017-2025) حيث اعتمدت الاستراتيجية على المستجدات التشريعية والتنظيمية، وسعت إلى مواكبة متطلبات البيئة المحلية والدولية.

وارتكزت الاستراتيجية على ثلاثة محاور رئيسة:

1. تعزيز النزاهة والوقاية.
2. إنفاذ القانون.
3. بناء القدرات المؤسسية.

وتضمنت (24) مشروعاً استراتيجياً لتحقيق خمسة أهداف تدعم رؤية الهيئة "بيئة وطنية نزيهة مناهضة للفساد" كما جاءت منسجمة مع التوجيهات الملكية، وأولويات الحكومة، والتشريعات النافذة مثل قانون النزاهة ومكافحة الفساد، واعتمدت الهيئة في إعدادها على نهج تشاركي تشمل الإدارة العامة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، مما رسخ مفهوم الشراكة الفاعلة.

ثانياً: أبرز الإنجازات

محور النزاهة والوقاية:

هدف هذا المحور إلى تفعيل منظومة النزاهة الوطنية وضمان امتثال الإدارة العامة لها وتعزيز كفاءة العمل الوقائي في مكافحة الفساد ويتحقق عن طريق (11) مشروعاً، حيث حققت الهيئة ضمن هذا المحور العديد من الإنجازات ومن أهمها:

1. أطلقت الهيئة بالتعاون مع مركز الحياة - راصد - مؤشرَ النزاهة الوطني (NII) لقياس مستوى امتثال والتزام مؤسسات الإدارة العامة بمعايير النزاهة الوطنية المتمثلة بـ: سيادة القانون، والشفافية، والمساءلة والمحاسبة، والعدالة والمساواةوتكافؤ الفرص، والحاكمية الرشيدة، والذي استهدف (99) إدارة عامة ضمن مرحلته الأولى.

2. أطلقت الهيئة بالتعاون مع رشيد للشفافية ومركز الحياة –راصد- وشركاء الأردن، وبالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) المرحلة الثانية من مؤشر النزاهة الوطني واستهدف (119) إدارة عامة.

3. تقييم مدى امتثال جهات إدارات عامة لمعايير النزاهة الوطنية وتحليل بيئتها الداخلية ضمن المعايير الخمس وهي (سيادة القانون، والمساءلة والمحاسبة، والشفافية، والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، والحاكمية الرشيدة) لتجذيرها ومأسستها في هذه الإدارات.

4. تعيين (16) ضابط ارتباط لدى (22) جهة حكومية لغايات التحقق من مدى التزام الإدارة العامة بمعايير النزاهة الوطنية.

5. حصر الثغرات التشريعية التي يمكن أن تؤدي إلى ارتكاب أفعال الفساد وفقًا لبرنامج أولويات معدّ لهذه الغاية.

6. دراسة وتقييم مخاطر الفساد (قطاعية ومؤسسية) لدى العديد من جهات الإدارة العامة، وذلك بالتشارك مع ممثلي القطاعات المستهدفة وفق خطط عمل منهجة، وإصدار توصيات تخص هذه القطاعات.

7. تطوير آليات الرصد والتحري الاستباقي والرصد الميداني لأفعال الفساد.

8. تفعيل دور وحدات الرقابة الداخلية لدى الإدارة العامة في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه.

9. إذكاء الوعي ببرامج توعوية تستهدف المفاصل الرئيسة الآتية (المدارس والجامعات، والمساجد والكنائس، وموظفي الإدارة العامة، والأسرة) من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

10. تنفيذ العديد من الفعاليات والأنشطة بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في مجال النزاهة ومكافحة الفساد، وإعداد دراسات مشتركة حول تعزيز مفاهيم النزاهة ومكافحة الفساد.

محور إنفاذ القانون:

هدف هذا المحور إلى تعزيز كفاءة إدارة التحقيق والشكاوى وتطويرها، ويتحقق عن طريق (4) مشاريع استراتيجية، حيث حققت الهيئة ضمن هذا المحور العديد من الإنجازات ومن أهمها:

1. العمل على تطوير منظومة تلقي الشكاوى والتظلمات للتسهيل على المواطن تقديم شكواه بمختلف وسائل الاتصال والتواصل.

2. الربط الإلكتروني للهيئة مع الشركاء وفقًا لبرنامج أولويات معدّ لهذه الغاية.

3. العمل ضمن عطاء التحول الرقمي والذي يجري العمل عليه بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة لاستكمال إنجاز الربط الإلكتروني مع الجهات الشريكة.

4. بناء نظام استخبار رقمي يوفر الدعم الاستخباري في التحقيق الفني المتخصص بالجرائم الواقعة باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة.

محور بناء القدرات المؤسسية:

هدف هذا المحور إلى تعزيز إدارة الشراكات الاستراتيجية المحلية والدولية وتطوير القدرات المؤسسية والبشرية، ويتحقق عن طريق (9) مشاريع استراتيجية، حيث حققت الهيئة ضمن هذا المحور العديد من الإنجازات ومن أهمها:

1. تعزيز التعاون مع الجهات الدولية والنظيرة وفقًا للأولويات ومجالات التعاون المشتركة والأطر العامة الناظمة لهذا التعاون، إذ تشكل الهيئة مظلة للتعاون مع الجهات الدولية والنظيرة لدعم المشاريع ذات الاهتمام المشترك.

2. استحداث برنامج الماجستير في "الحوكمة ومكافحة الفساد" لدى الجامعة الأردنية.

3. تفعيل الشراكة مع مديرية الأمن العام في مجالات الاستخبار وتبادل المعلومات ونقل الخبرات.

4. وفي ضوء التوجهات الحديثة نحو تعزيز الحوكمة الرقمية، فقد عزَّزَت الهيئة منظومة الأمن السيبراني لديها، ورفعت مستوى الحماية الرقمية وضبطت المخاطر السيبرانية على المستوى المؤسسي.

5. في مجال الابتكار والتدريب؛ يسعى المركز المتخصص بالابتكار والتدريب لدى الهيئة إلى تشجيع المبادرات الريادية المبتكرة في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه، وإدماج الشباب في السياسات الوطنية الرامية إلى القضاء على الفساد.

6. إطلاق «هاكاثون النزاهة» ومكافحة الفساد بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة وصندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية وذلك بالشراكة مع الفريق التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP/ المكتب الإقليمي.

7. فـي إطـار التميّـز المؤسسـي، تسـتفيد الهيئـة باسـتمرار مـن فـرص التحسـين المتاحـة وتطبيـق أفضـل الممارسـات فـي مجـال النزاهـة ومكافحـة الفسـاد بإعـداد (الدراسـات، السياسـات التطويريـة، والمقارنـات المعياريـة، والتقاريـر الإحصائيـة لغايـات دعـم القـرار، ... إلـخ).

8. إدمـاج الاسـتراتيجية الوطنيـة للمـرأة ضمـن أنشـطة الهيئـة عـن طريـق مجموعـة مـن المسـتهدفات المتعلقـة بتعزيـز دور الهيئـة فـي تمكيـن المـرأة ضمـن مجـالات النزاهـة ومكافحـة الفسـاد.

ثالثـًا: المخرجات العامة

حققت الاستراتيجية المحدثة نتائج ملموسة تمثلت في:

- تعزيز مستوى النزاهة لدى جهات الإدارة العامة برفع مستويات الوعي والالتزام بمعايير النزاهة الوطنية.
- تعزيز الشفافية والمساءلة عبر برامج توعوية ومؤشرات علمية.
- الإسهام في الحد من فرص الفساد عبر الرقابة الوقائية وتحليل المخاطر.
- توسيع الشراكات الدولية والارتقاء بالكفاءة المؤسسية.
- نقل الهيئة إلى مستويات متقدمة من التفاعل مع المواطن والتكنولوجيا الحديثة.

الباب الخامس:

التعاون الدولي والإعلام والاتصال والعلاقات العامة

رئيس الوزراء يرعى الاحتفال باليوم الدولي لمكافحة الفساد للعام 2025
وإطلاق الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد (2026-2030) – « جذور النزاهة»

باب التعاون الدولي والإعلام والاتصال والعلاقات العامة

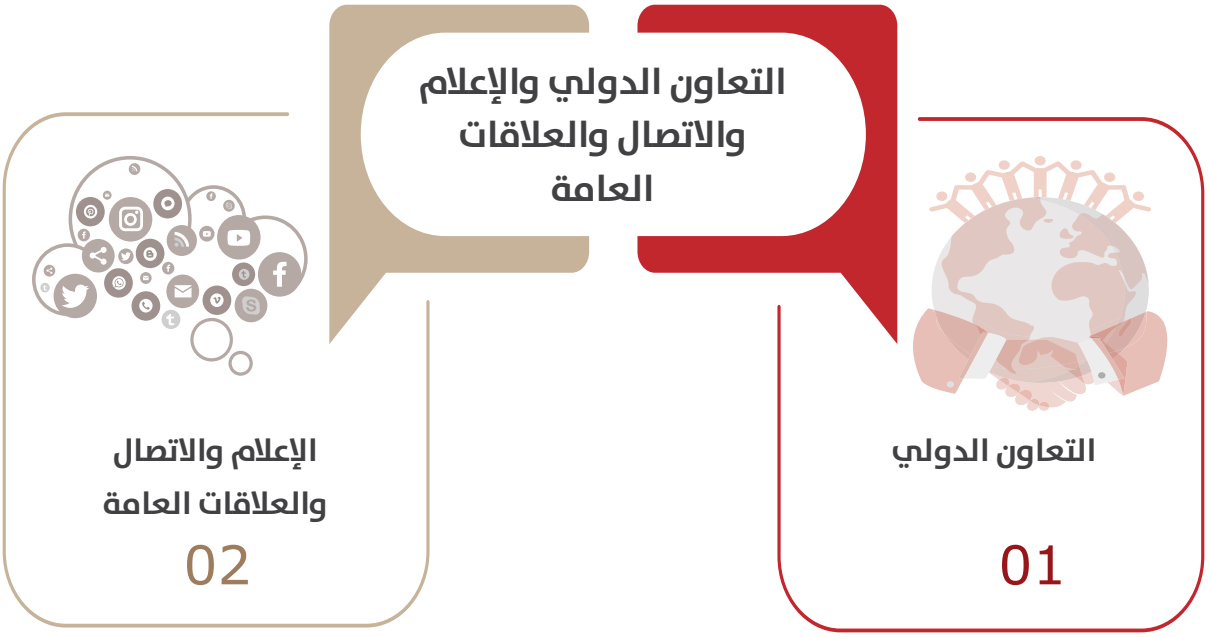

يتمحور التعاون الدولي في الهيئة في العمل على بناء جسور الشراكات الدولية وتعزيز التعاون مع جميع الأطراف الدولية، بما ينسجم مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فيما يتولى الإعلام والاتصال في الهيئة مهمة تأسيس اتصال فاعل ومباشر مع كافة الأطراف ذات العلاقة ومع وسائل الإعلام المختلفة، بهدف تفعيل التواصل المستمر مع الجمهور والشركاء لإيصال رسالتها وإبراز إنجازاتها في مجال مكافحة الفساد وترسيخ معايير النزاهة الوطنية.

التعاون الدولي

تعمل الهيئة من خلال وحدة التعاون الدولي على التواصل مع الأطراف والجهات الدولية المعنية وذلك في إطار تطبيق المعايير الدولية التي تسهم في تعزيز مبادئ النزاهة والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد بالتوافق مع المعايير الوطنية المعتمدة مع هذه الاتفاقيات.

كما تعمل الهيئة على تعزيز العلاقات والتواصل مع الجهات الدولية النظيرة مثل مجلس أوروبا ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة (UNODC) و جهات إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في دول العالم والأكاديميات ذات الصلة مثل

الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد (IACA) ، وذلك بتبادل الخبرات التخصصية والفنية، بالإضافة إلى توفير البرامج التدريبية اللازمة لتمكين العاملين في الهيئة من مواكبة التطورات العالمية في مجالات مكافحة الفساد والنزاهة واسترداد الأصول الناجمة عن جرائم الفساد حيث جرت المشاركة ببرنامج التعاون الدولي الرسمي وغير الرسمي في مجالات استرداد الأصول وإدارتها ، ومنع الفساد في المشتريات العامة واستثمار قوة البيانات في دعم مكافحة الفساد من أجل التنمية المستدامة.

نشاطات الهيئة على الصعيد الدولي:

اتخذت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد خطوات فعالة تعكس التزام الأردن بتعزيز الشفافية والتعاون الدولي في مكافحة الفساد، تماشيًا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فقد انضمت المملكة رسميًا إلى ائتلاف الاتفاقية عبر توقيع تعهّد الشفافية، وتم الإعلان عنه عبر منصات الائتلاف الرسمية، كما أنجزت الهيئة استبيانين أعدهما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أحدهما حول حماية المبلغين والآخر حول التعاون الدولي في قضايا الفساد المرتبطة بالجريمة المنظمة ، بهدف دعم إعداد دراسات وتوصيات دولية في هذا المجال.

كما شاركت الهيئة في أعمال الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الذي عُقد في دولة قطر خلال الفترة من 15–2025/12/19، حيث ناقش المؤتمر موضوعات التعاون الدولي، واسترداد الموجودات، وتنفيذ أحكام الاتفاقية. واستعرض رئيس مجلس الهيئة، في كلمة رئيسة خلال الجلسة الافتتاحية، دور الهيئة في تعزيز منظومة النزاهة ومكافحة الفساد في ضوء الاستراتيجية الوطنية للأعوام (2026–2030)، مؤكدًا الدعم الملكي لمسار النزاهة في الأردن، كما أشار إلى الأثر الإيجابي لمؤشر النزاهة الوطني في تعزيز التزام مؤسسات القطاع العام بمعايير النزاهة، وشاركت الهيئة في عدد من الجلسات والفعاليات المتخصصة على هامش المؤتمر، وأجرت مشاورات مع جهات معنية وسلطات إنفاذ القانون لبناء شراكات وتبادل الخبرات في مجالات استرداد الأصول ونزاهة الأعمال.

نشاطات الهيئة على الصعيد العربي والإقليمي:

قدمت الهيئة في النصف الأول من عام 2025 إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مبادرة إقليمية باسم تواءَم: نحو حكومات رقمية شفافة، حيث عُرِضَت للتصويت في الاجتماع الثامن للجنة العامة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد وقد لاقت قبولاً عربياً كبيراً.

شراكات الهيئة على المستوى الدولي:

أولاً: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

يُعدّ التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من أبرز وأعمق الشراكات الدولية لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد، حيث شهد هذا التعاون خلال الأعوام الأخيرة نقلة نوعية وتحولاً من الدعم الفني التقليدي إلى شراكة استراتيجية طويلة الأمد أسهمت في تطوير منظومة النزاهة والحوكمة العامة في المملكة يدعمها الاتحاد الأوروبي.

وفي هذا السياق، استكملت الهيئة بالتعاون مع المنظمة إعداد الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد للأعوام (2026–2030)، والتي أُنجزت وفق منهجية تشاركية على المستوى الوطني، ارتكزت على إجراء مشاورات عامة موسّعة مع المواطنين، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجهات الحكومية ذات العلاقة.

وتُعد هذه المقاربة ممارسة رائدة على المستويين الإقليمي والدولي، إذ عزّزت شرعية الاستراتيجية، ورفعت مستوى الملكية الوطنية لها، وأسهمت في مواءمة أولوياتها مع التحديات الواقعية، بما يعكس التزام الهيئة بمبادئ الشفافية والشمولية والمساءلة في إعداد السياسات العامة.

وفي موازاة ذلك، تواصل الهيئة العمل ضمن مشروع «معاً لتعزيز النزاهة والمساءلة في القطاع العام في الأردن»، والذي أسهم في تطوير مصفوفة مؤشر النزاهة الوطني في دورته الثانية بوصفها أداة وطنية متقدمة لقياس امتثال مؤسسات القطاع العام لمعايير النزاهة، اعتماداً على مؤشرات واضحة وقابلة للقياس ومدعومة بالأدلة.

وفي إطار تعميق هذا المسار، انضمت الهيئة إلى مبادرة مؤشرات النزاهة العامة (Public Integrity Indicators – PII) التي تطورها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي تُعد من أكثر الأدوات الدولية تقدماً في تقييم فاعلية أنظمة النزاهة العامة، ليس فقط من حيث وجود الأطر القانونية والسياسات، بل من حيث مدى تطبيقها العملي، ودرجة تكاملها، وقدرتها على الوقاية الاستباقية من مخاطر الفساد. وقد مكّنت هذه المشاركة الهيئة من الانتقال من منطق الامتثال الشكلي إلى تحليل معمّق لأداء منظومة النزاهة، بمؤشرات تغطي مجالات الحوكمة، وحق الحصول على المعلومات، وإدارة الموارد البشرية، وتضارب المصالح، والشفافية، والمساءلة، والرقابة الداخلية، وتكامل السياسات العامة، بما يدعم تحديد الأولويات الإصلاحية وقياس التقدم المتحقق بصورة دورية وقابلة للمقارنة دولياً.

وفي سياق ترجمة المؤشرات والسياسات إلى تطبيقات عملية، تواصل الهيئة، بالتعاون مع المنظمة، العمل على تقييم وإدارة مخاطر الفساد في قطاع السياحة بوصفه من القطاعات ذات الأولوية الوطنية، وقد شمل هذا التعاون إعداد تقييم تشخيصي لمواطن الضعف والمخاطر المحتملة في عدد من مجالات القطاع بما ينسجم مع منظومة النزاهة الوطنية ويسهم في خلق بيئة استثمارية جاذبة ومستدامة.

وعلاوة على ذلك، استفادت الهيئة من مراجعتين متخصصتين أجراهما فريق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في كانون الأول 2024، تناولتا مجالي النزاهة والحوكمة العامة في الأردن ،حيث قدمت مراجعة النزاهة تقييماً معمقاً للتحديات والفرص المرتبطة بتعزيز الشفافية وبناء قدرات أجهزة إنفاذ القانون والرقابة، فيما ركزت مراجعة الحوكمة العامة على تحديث الإدارة العامة وتعزيز المساءلة وضمان اتساق السياسات مع مبادئ الحكم الرشيد، وقد شكّلت نتائج هاتين المراجعتين مرجعاً أساسياً في دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الجديدة، وترسيخ نهج إصلاحي قائم على الأدلة والتعلّم المؤسسي المستمر.

ثانياً: مجلس أوروبا (COE)

في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا، أنهت الهيئة المرحلة الخامسة من البرنامج الإقليمي المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا «حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية من خلال المعايير المشتركة في جنوب البحر الأبيض المتوسط» برنامج الجنوب الخامس (SNAC 5) والذي استمر خلال الفترة من 2022 وحتى 2025، وهدف إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة والوقاية من الفساد وغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط.

وقد حققت الهيئة خلال المرحلة الخامسة من البرنامج إنجازات نوعية على المستويين التشريعي والتقني، شملت تطوير الإطار الوطني لحماية المبلّغين عن الفساد، وتعزيز أدوات تقييم المخاطر المؤسسية والقطاعية، وتنظيم ورش عمل حول تعزيز التعاون بين الهيئات الرقابية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، الأمر الذي أسهم في توسيع دائرة الوقاية من الفساد على المستويين الوطني والإقليمي.

كما شاركت الهيئة بفاعلية في عدد من ورش العمل الإقليمية المتخصصة حول الاستخبارات مفتوحة المصدر (OSINT) في التحقيقات المالية، ما مكّن المشاركين من اكتساب مهارات تحليل البيانات المفتوحة واستخدامها لتعزيز فاعلية التحقيقات وكشف أنماط الجرائم المالية العابرة للحدود، وإدارة الأصول الافتراضية ومقدمي خدماتها، إضافة إلى برنامج أفضل الممارسات في استرداد الأصول، مما أسهم في بناء قدرات الكوادر الوطنية وتطوير أدوات عملية متقدمة في مجالات التحقيق المالي والرقابة.

كذلك، استضافت المملكة عدداً من الفعاليات الإقليمية المتعلقة باسترداد الأصول وتعزيز التعاون الدولي، بما رسّخ موقع الأردن بصفته شريكاً فاعلاً في منظومة النزاهة الإقليمية.

شاركت الهيئة في الاجتماع التوجيهي الرابع للبرنامج الإقليمي المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا، وفي أعمال منتدى لشبونة العالمي بعنوان «الذكاء الاصطناعي والحوكمة العالمية»، وفي حفل تسليم جائزة الشمال والجنوب لمجلس أوروبا لسنة 2024، واستعرضت الهيئة خلال الاجتماع نتائج تعاون المملكة مع مجلس أوروبا ضمن المرحلة الخامسة من البرنامج، حيث عكس ذلك على التزام الأردن بتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة وتوظيف الذكاء الاصطناعي في دعم النزاهة والشفافية.

ثالثاً: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP

المشاركون في المؤتمر الإقليمي الرفيع المستوى بعنوان «نزاهة قطاع النقل في المنطقة العربية»

وفي إطار تعزيز حوكمة قطاعي الصحة والمياه وحمايتهما من مخاطر الفساد، شكلت الهيئة فرق وطنية لدراسة وتقييم مخاطر الفساد في هذين القطاعين، وقد أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورات تدريبية للفرق الوطنية المشكلة حول إدارة المخاطر، من قطاعي الصحة والمياه والري في الأردن حيث أُعِدَّت دراسات متخصصة حول مخاطر الفساد في القطاعين.

من جهة أخرى، شكّل تنظيم المؤتمر الإقليمي الرفيع المستوى بعنوان «نزاهة قطاع النقل في المنطقة العربية: المخاطر والحلول وأدوار الأطراف المعنيين» الذي استضافته عمّان خلال الفترة من 23–24 نيسان/أبريل 2025 محطة بارزة في جهود الهيئة لتعزيز النزاهة على المستوى القطاعي والإقليمي.

وقد شارك في المؤتمر ممثلون رفيعو المستوى من الحكومات العربية، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ناقشوا المخاطر التي تواجه قطاع النقل وسبل الوقاية منها، حيث عزّز هذا المؤتمر مكانة الأردن بصفته مركزاً إقليمياً للحوار حول النزاهة والحوكمة، وأسفر عن توصيات عملية تمثل مرجعاً لصانعي السياسات في المنطقة، كما رسّخ دور الهيئة بصفتها جهة رائدة قادرة على تحويل التحديات القطاعية إلى أجندة إقليمية مشتركة قائمة على التعاون وتبادل الخبرات.

وقد خلُص المؤتمر إلى مجموعة من التوصيات أبرزها اعتبار نزاهة قطاع النقل ركيزة أساسية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية وجذب الاستثمارات، والتأكيد على شفافية العقود العامة وإدارة الأموال باستخدام الحلول الرقمية، إضافة إلى تعزيز الشراكات بين وزارات النقل وهيئات النزاهة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، مع تمكين البلديات والمنظمات غير الحكومية من المشاركة الفاعلة في مراقبة وتنفيذ المشاريع.

رابعاً : شبكة هيئات الوقاية من الفساد (NCPA) :

تُعدّ الهيئة عضواً فاعلاً في شبكة هيئات الوقاية من الفساد (NCPA)، التي تُعَدّ منصة دولية لتبادل الخبرات والمعلومات بين أعضائها، وفضاءً مهنياً لتنسيق الجهود وتعزيز ممارسات الوقاية من الفساد على نحو جماعي.

وفي عام 2025، بادرت الهيئة بطلب من الأمانة العامة لهذه الشبكة التواصل مع الدول الأعضاء بهدف جمع خبراتها وممارساتها في مجال مخاطر الأمن السيبراني التي تواجه هيئات مكافحة الفساد، وذلك في ضوء تزايد التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي وحماية البيانات الحساسة.

وستتولى الهيئة جمع وتحليل المساهمات الواردة من الأعضاء لإعداد وثيقة مرجعية موحّدة تُعرض على الأمانة العامة للشبكة لاعتمادها وإدراجها ضمن خطة عملها، بما يسهم في دعم الجهود المشتركة لمواجهة مخاطر الفساد الرقمي وتعزيز التعلم المتبادل وبناء القدرات المؤسسية في هذا المجال.

خامساً: برنامج دعم تحسين الإدارة والحكم الرشيد (SIGMA)

في إطار التعاون القائم بين هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وبرنامج دعم تحسين الإدارة والحكم الرشيد (SIGMA)، نُفذت خلال عامي 2024–2025 سلسلة من الأنشطة الهادفة إلى تعزيز النزاهة والوقاية من الفساد في المشتريات العامة على مستوى البلديات، وذلك استناداً إلى نهج قائم على التحليل الميداني وتبادل الخبرات العملية.

وشمل التعاون تنفيذ مهمة ميدانية لخبراء البرنامج ، تضمنت لقاءات مع الجهات الوطنية المعنية وزيارات لعدد من البلديات أسفرت عن إعداد تقرير تشخيصي يتضمن تقييماً لمخاطر الفساد في المشتريات البلدية وتوصيات عملية لمعالجتها. كما أعدت الهيئة مدخلات فنية متخصصة عكست تكامل الجهود الوطنية والدعم الفني المقدم من البرنامج.

وبناءً على نتائج هذه المهمة، عُقدت ورشة عمل وطنية متخصصة بمشاركة المؤسسات ذات العلاقة لمناقشة التحديات العملية في المشتريات البلدية واستعراض أفضل الممارسات الدولية في الوقاية من الفساد. كما شمل النشاط بعداً إقليمياً تمثل بحضور ممثلين عن الجانب اللبناني بصفة مراقبين، الأمر الذي عزز تبادل الخبرات الإقليمية وأسهم في تقديم نموذج تطبيقي للتعاون العابر للحدود في مجال الحوكمة الرشيدة.

سادساً: جهود الهيئة في مجال استرداد الأموال والأصول

انضمت الهيئة إلى شبكة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لاسترداد الأصول (MENA-ARIN) ، التي انطلقت كآلية إقليمية لتعزيز التعاون في استرداد الأصول ومكافحة الفساد وغسل الأموال، خلال الاجتماع التأسيسي الأول للشبكة في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية في تشرين الأول 2025، وقد شاركت الهيئة في هذا الحدث الإقليمي بدفع جهود التنسيق والتبادل المعلوماتي بين الدول الأعضاء لتعزيز الشفافية وتطوير آليات التعاون الدولي في قضايا استرداد الأصول المتأتية عن الفساد.

بالإضافة لعضويتها في الشبكة العالمية لتبادل المعلومات في مجال مكافحة الفساد (GLOBE)، كما شاركت الهيئة بعدد من الاجتماعات والورش والبرامج التدريبية المعنية باسترداد الأصول، وأهمها الاجتماع السادس لشبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد والذي انبثق عنه إصدار ميثاق الشبكة العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد للدول الأعضاء في الشبكة.

وعلى صعيد آخر فعَّلَت الهيئة شراكاتها مع معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة (UNICRI) وتم إرسال مقترحات لإيجاد آليات للدعم وتقديم المشورة الفنية ، كما شاركت الهيئة في ورشة العمل الإقليمية الأولى لمشروع «الشفافية الآن» الممول من الاتحاد الأوروبي.

سابعاً: التعاون مع المعهد الدولي للدراسات الجنائية وحقوق الإنسان – معهد سيراكوزا (إيطاليا)

في إطار جهود الهيئة لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية وتماشياً مع المعايير الدولية، تواصلت مع المعهد الدولي للدراسات الجنائية وحقوق الإنسان – معهد سيراكوزا، أعقب ذلك زيارة رسمية من مدير عام المعهد إلى الهيئة في شهر أيلول 2025. وقد تَسَلّمت الهيئة من جانب المعهد مسودة مذكرة تفاهم غير ملزمة، إلى جانب برنامج تدريبي لمدة ثلاثة أيام بعنوان: «النزاهة قيد التنفيذ: إرشادات تشغيلية للإبلاغ والاستقبال والحماية.

ثامناً: التعاون مع شركة (Adam Smith International -(ASI

في إطار توجهات هيئة النزاهة ومكافحة الفساد لتعزيز محور الاتصال والتوعية والوقاية، باشرت الهيئة التواصل مع شركة(Adam Smith International ASI) بهدف تطوير أدوات الاتصال المؤسسي وتوسيع نطاق وصول رسائل النزاهة إلى مختلف فئات المجتمع.

يرتكز هذا التعاون على مقاربة مبتكرة تقوم على توجيه الرسائل التوعوية من خلال أصوات مستقلة، تشمل وسائل إعلام مستقلة وصنّاع محتوى أفراد ومؤسسات، بما يسهم في زيادة انتشار الرسائل عبر قنوات متعددة، وتعزيز مصداقيتها وتأثيرها، وضمان وصولها إلى شرائح أوسع من الجمهور بأساليب تواصل أكثر قرباً ووضوحاً.

ويأتي هذا التعاون استجابةً لنتائج تحليل تفاعل الجمهور على منصات التواصل الاجتماعي، التي أظهرت الحاجة إلى تطوير الخطاب التوعوي، وتبسيط الرسائل، وتقديمها بأساليب أكثر تأثيراً لبناء الثقة وتعزيز الفهم العام لدور الهيئة وآليات عملها .

كما شكّل هذا التعاون امتداداً للعمل المشترك مع شركة (Adam Smith International) في إطار برنامج الحوكمة في الأردن (JGF)، الذي اختُتم خلال عام 2025 بعد خمسة عشر شهراً من التنفيذ، وشمل مجالات الاتصال، واسترداد الأصول، وتعزيز التعاون مع مجلس النواب. وأسهم هذا البرنامج في تحقيق تقدم ملموس في تطوير أدوات الاتصال المؤسسي، ووضع أسس عملية لتعاون مستدام في مجالات الوقاية والتوعية، بما يدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد ويعزز حضور الهيئة وتأثيرها في الفضاء العام.

مذكرات التفاهم على الصعيد الدولي

حققت وحدة التعاون الدولي إنجازًا ملموسًا في مجال مذكرات التفاهم، حيث فُعِّلَت مذكرات التفاهم العربية والإقليمية والدولية الموقعة، بما أسهم في تعزيز قنوات التعاون المشترك وتبادل الخبرات والمعارف في مجال النزاهة ومكافحة الفساد. وقد انعكس هذا التفعيل في تنفيذ أنشطة مشتركة، وتبادل أفضل الممارسات، وبناء القدرات المؤسسية والبشرية، بما يدعم توحيد الجهود وتكاملها على المستويات العربية والإقليمية والدولية، وجُسّد هذا الإنجاز الدور الفاعل للوحدة في تحويل مذكرات التفاهم من إطارها النظري إلى شراكات عملية مؤثرة تسهم في ترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية وتعزيز منظومات مكافحة الفساد.

مشاركات الهيئة بالفعاليات الدولية (الخارجية والداخلية)

يُمثّل الجدول الآتي عدد الأنشطة والفعاليات الدولية ونسبة العاملين بالهيئة الذين شاركوا بها:

الأنشطة والفعاليات الدولية التي شاركت بها الهيئة	عدد المشاركين في الفعاليات	نسبة الموظفين المشاركين من الهيئة	مشارك	مشاركة
النشاطات الخارجية الوجاهية	66	% 27.4	46	20
النشاطات الافتراضية	41	% 17	16	25
النشاطات داخل المملكة	45	% 18.7	24	21

الإعلام والاتصال والعلاقات العامة:

تحرص الهيئة من خلال وحدة الإعلام والاتصال والعلاقات العامة على الوصول إلى كافة شرائح المجتمع بهدف التعريف بدور الهيئة وإيصال رسائلها حول ترسيخ معايير النزاهة الوطنية وتعزيز الثّقة بها.

ويتلخص عمل الهيئة في هذا المجال خلال العام 2025 بالآتي:

الأنشطة والبرامج الرئيسة:

- **الحملات الإعلامية:**

1. إطلاق حملةٍ إعلاميةٍ بالتعاون مع وحدة الأمن السيبراني في الهيئة في شهر حزيران بعنوان" نزاهة رقمية .. اقتصاد رقمي آمن"، استهدفت المواطنين وموظفي مؤسسات الإدارة العامة وكافة شرائح المجتمع لتعريفهم بالنزاهة الرقمية وأثر ترسيخها في التعاملات الرقميّة على استدامة البيئة الاستثمارية، ودور الأمن السيبراني في نمو الاقتصاد الرقمي، وتعزيز الثقة بالهيئة من خلال توعية الجمهور بدورها في رفع الوعي بمخاطر الفساد والأمن السيبراني، إلى جانب زيادة وعي الجمهور المستهدف بالممارسات الصحيحة التي يجب عليهم الالتزام بها لحماية أنفسهم من الوقوع كضحايا لعمليات الاحتيال الإلكتروني، ومن ثم دعم الاقتصاد الرقمي، والإسهام في بيئة أعمال آمنة، حيث نُشِرت عبر حسابات الهيئة ومنصات التواصل الاجتماعي لعددٍ من مؤسسات الدولة.

2. تنفيذ حملة إعلامية في شهر شباط لتعريف مؤسسات الإدارة العامة وموظفيها ببدء تفعيل النظام الإلكتروني لمصفوفة مؤشر النزاهة الوطني، الذي يمكّنهم من تحميل الوثائق والبيانات المتعلقة بقياس مدى امتثال المؤسسات لمعايير النزاهة الوطنية، وتضمنت الحملة إعداد وتصميم رسائل إعلامية تضمنت الإعلان عن مواعيد بدء تفعيل رابط النظام، والموعد النهائي لاستقبال الوثائق وتحميلها، ونشر التصاميم عبر حسابات الهيئة على قنوات التواصل الاجتماعي، والتعاون مع الوزارات ومؤسسات الإدارة العامة لإعادة نشرها عبر منصاتهم الإعلامية الرقمية.

3. تنفيذ حملة إعلامية في شهر تشرين أول بعد إعلان نتائج الدورة الثانية من مؤشر النزاهة الوطني لتعريف المواطنين ومؤسسات الإدارة العامة وموظفيها بنتائج الدورة الثانية للمؤشر والتي استهدفت الهيئة من خلاله (119) جهة حكومية لقياس مدى التزامها بتطبيق معايير النزاهة الوطنية، نُشِرَت عبر حسابات الهيئة ومنصات التواصل الاجتماعي لعددٍ من مؤسسات الإدارة العامة، حيث تضمنت ترتيب أسماء الجهات الفائزة، ومعايير النزاهة الوطنية، وركزت على أهمية نتائج المؤشر للإدارات العامة بأنها ليست ترتيبًا أو تصنيفًا عابرًا، بل منصةً وطنيةً للتطوير المؤسسي تنبع من الالتزام برفع كفاءة القطاع العام ضمن خارطة التحديث الإداري وضمان استدامة النمو.

4. إطلاق حملة إعلامية في تشرين أول بعنوان "نزاهة رقمية... تحول رقمي فعال ومستدام"، بالتعاون مع وحدة الأمن السيبراني في الهيئة، ركزت على إبراز دور النزاهة في حماية الخدمات الرقمية وضمان استمراريتها، هدفت إلى تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الأمن السيبراني، وترسيخ قيم الشفافية في الفضاء الرقمي، وإبراز دور النزاهة في استدامة الخدمات الرقمية وحمايتها من التلاعب والفساد،و تشجيع المؤسسات على تبنّي ممارسات النزاهة الرقمية المستدامة والآمنة.

5. إطلاق حملةً إعلاميةً في شهر كانون الأول من العام 2025 استهدفت المواطنين وموظفي مؤسسات الإدارة العامة وكافة شرائح المجتمع، للتعريف بالاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد (2026-2030)، وتضمنت الحملة التي ستستمر في العام 2026 نشر أخبار وتقارير وفيديوهات وتصاميم حول هذه الاستراتيجية الجديدة للتعريف برسالتها ورؤيتها ومحاورها وأهدافها وأبرز مشاريعها.

- نشر أخبار وتقارير إعلامية

تـم خـلال العـام 2025 ،إعـداد وتصميـم رسـائل إعلاميـة وإضـاءات توعويـة وفيديوهـات بالتعـاون مـع الإعلاميـين، والوسـائل الإعلاميـة الوطنيـة والدوليـة حـول النشـاطات والفعاليـات التـي تنفذهـا وتشـارك بهـا الهيئـة، كمـا نشـرت الوحـدة العديـد مـن الفيديوهـات القصيـرة فـي وسـائل الإعـلام، وعبـر الموقـع الإلكترونـي الرسـمي للهيئـة، ومنصاتهـا علـى مواقـع التواصـل الاجتماعـي.

والجـدول الآتـي يوضّـح تفاصيـل أعـداد المـواد التـي نُشِـرت، والزيـادة علـى أعـداد المتابعيـن لمنصـات الهيئـة عبـر وسـائل الاتصـال الاجتماعـي، وعـدد الاجتماعـات واللقـاءات التـي أُجْريـت التحضيـرات لإقامتهـا، وعـدد الشـكاوى والاستفسـارات الـواردة عبـر منصـات الهيئـة علـى مواقـع التواصـل الاجتماعـي:

قناة التواصل	عدد المتابعين /الزوار/المتصفحين بداية العام 2025	العدد الإجمالي للمتابعين / الزيارات لنهاية شهر كانون الأول 2025	عدد الأخبار المنشورة على الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة	عدد الأخبار والفيديوهات والمنشورات على حسابات الهيئة على مو اقع التواصل الاجتماعي	عدد اللقاءات التلفزيونية والمقابلات الإذاعية
الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة	5230777	6657805	56	191	18
"الفيسبوك"	126572	130230			
"إكس"	21140	24739			

- تنظيم الفعاليات والنشاطات

تعمـل وحـدة الإعـلام والاتصـال والعلاقـات العامـة علـى ضمـان تعزيـز حضـور الهيئـة المؤسسـي علـى المسـتوى الوطنـي، وذلـك مـن خـلال الإشـراف علـى الفعاليـات الكبـرى التـي تنظمهـا الهيئـة والنشـاطات المحليّـة التـي تشـارك بهـا، بـدءًا مـن التخطيـط لإقامـة الفعاليـة وإعـداد الخطـة الإعلاميـة المناسـبة لـكل حـدث، مـرورًا بالتنسـيق مـع الجهـات المعنيـة، وصـولًا إلـى إدارة النشـاط وإجـراء التغطيـة الإعلاميـة الشـاملة التـي تعكـس صـورة الهيئـة بأعلـى درجـات المهنيـة. وقـد تجلـى هـذا الـدور فـي إنجـازات ملموسـة خـلال العـام 2025، مثـل الاحتفـال باليـوم الدولـي لمكافحـة الفسـاد، وحفـل إعـلان نتائـج مؤشـر النزاهـة الوطنـي، وإطـلاق الاسـتراتيجية الوطنيـة للنزاهـة ومكافحـة الفسـاد، ومؤتمـر نزاهـة قطـاع النقـل فـي المنطقـة العربيـة: المخاطـر والحلـول ، بالإضافـة إلـى الفعاليـات والأنشـطة التـي تعقـد داخـل الهيئـة.

يُمثّل الجدول التالي عدد النشاطات الإعلامية خلال العام2025:

النشاط الإعلامي	العدد
الأخبار والفيديوهات المنشورة والتي بُثَّت على حسابات الهيئة على مواقع التواصل الاجتماعي.	(191) خبراً وفيديو ومنشوراً
عدد الأخبار المنشورة على الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة.	(56) خبراً
عدد الرسائل الإلكترونية عبر البريد الإلكتروني لمنصة (سند).	(24) رسالة
التنسيق مع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة المحلية لظهور الهيئة الإعلامي	(18) لقاءً تلفزيونياً ومقابلة إذاعية مع مسؤولين في الهيئة.
عدد زيارات الموقع الإلكتروني	(1427030) زيارة
الزيادة في عدد متابعي حساب الهيئة الرسمي على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك.	(3685) متابعاً جديداً العدد الإجمالي للمتابعين (130230) متابعاً
الزيادة في عدد متابعي حساب الهيئة على منصة إكس	(4147) متابعاً جديداً ليصبح عدد المتابعين الإجمالي (25287) متابعاً.
عدد الاجتماعات واللقاءات التي أُجْرِيَت التحضيرات لإقامتها والإشراف على ترتيبها	فعالية 235
الشكاوى والاستفسارات الواردة عبر منصات الهيئة على مواقع التواصل الاجتماعي	(155) شكوى واستفساراً
عدد الشكاوى الواردة عبر الموقع الإلكتروني (المسجّلة)	(171) شكوى
تقارير الرصد الإخباري ذات العلاقة بقضايا الفساد المنشورة في وسائل الإعلام	(105) تقريرًا

مذكرات التفاهم على الصعيد المحلي

تُعد مذكرات التفاهم وسيلة مهمة لتعزيز التعاون المشترك بين الهيئة والجهات ذات العلاقة، بما يتيح تبادل الخبرات والتدريب في مجالات تعزيز النزاهة، ومكافحة الفساد ومنع انتشاره بوصفه جريمة عابرة للحدود. كما تسهم في تطوير القدرات المؤسسية وتبادل المعلومات ذات الصلة. وتحرص الهيئة على الاستمرار في تفعيل جميع مذكرات التفاهم المبرمة سابقاً، والعمل على إيجاد آليات فعّالة لضمان تنفيذها وتفعيلها المستدام. وقد سبقت الإشارة إلى هذه المذكرات، وتعمل وحدة الإعلام والاتصال والعلاقات العامة على التواصل مع الجهات ذات العلاقة بعمل الهيئة، لتنسيق الإجراءات اللازمة لتوقيع مذكرات التفاهم، حيث أجرت الوحدة خلال العام 2025 الترتيبات اللازمة لتوقيع أربع مذكرات تفاهم محلية هي:

1. مذكرة تفاهم بين القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية- الجيش العربي وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد بشهر حزيران من العام 2025، هدفت إلى تزويد القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية باحتياجات الهيئة من الموارد البشرية والكوادر ، وتوفير الاختصاصات التي تساعد الهيئة على أداء مهامها الأداء الأمثل وفقاً للتشريعات النافذة، مما سيسهم بدعم كوادر الهيئة بالخبرات المتميزة، التي ستمكنها من القيام بالواجبات والمهام لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

2. مذكرة تفاهم بين هيئة النزاهة ومكافحة الفساد و المركز الوطني للأمن السيبراني بشهر تموز، بهدف تعزيز التعاون والتنسيق في تقديم الدعم الفني والاستشاري بين الطرفين ضمن نطاق اختصاصاتهما وأحكام التشريعات النافذة، وتبادل الآراء والأفكار والمقترحات وعقد ورش العمل والمحاضرات التدريبية المشتركة وعقد المؤتمرا ت والدورات والندوات العملية في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، ونشر الرسائل التوعوية.

3. مذكرة تفاهم بين هيئة النزاهة ومكافحة الفساد و مركز الشفافية الأردني بشهر أيلول،بهدف تحديد آفاق التعاون والتنسيق بين الجانبين في مجالات النزاهة والتوعية من مخاطر الفساد وفق المبادئ والأهداف التي حددها قانون النزاهة ومكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد.

4. مذكرة تفاهم بين هيئة النزاهة ومكافحة الفساد والمركز الأردني للتصميم والتطوير (JODDB)بشهر تشرين الثاني، بهدف التعاون في مجالات خدمات الأمن السيبراني وعقد دورات تدريبية في مجال تكنولوجيا المستقبل وفقًا للتشريعات السارية والإسهام في إعداد الألعاب الإلكترونية والمسابقات المُعتمِدة على الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي إضافة إلى إجراء فحوصات الاختراق وحملات التصيّد .

«إن الإبـداع ودور المؤسسـات في احتضانـه هـي مـن أهـم الركائـز الداعمـة للتنميـة الاقتصاديـة الشـاملة التـي تشـارك فيهـا كل الأطـراف مـن القطاعـين :العـام والخـاص»

عبداللّه الثاني ابن الحسين
مؤتمر إطلاق الإبداع العربي
عمان 2007/4/30

«The Creativity of institutions in fostering innovation is one of the key pillars supporting comprehensive economic development, in which all partners from both the public and private sectors take part.»

Abdullah II bin Al Hussein
Conference on the Launch of Arab Creativity
Amman, 30 /4/ 2007

لقطات من تسليم التقرير السنوي 2024

Highlights from the presentation of the 2024 Annual Report

جلالة الملك يتسلم التقرير السنوي لعام 2024 من رئيس مجلس الهيئة

His Majesty the King received the commission`s
2024 Annual Report from the Chairman

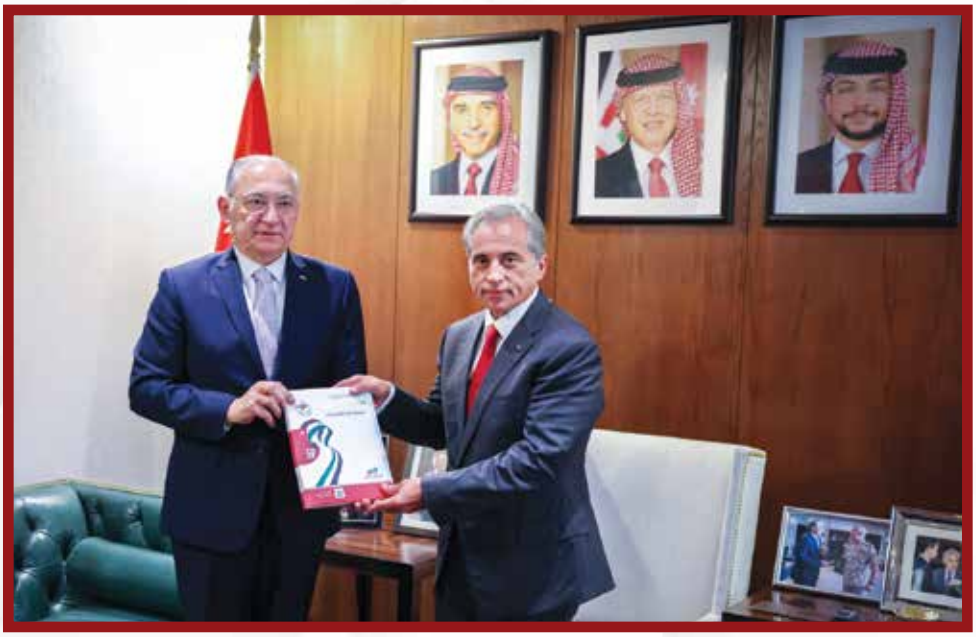

رئيس الوزراء يتسلم التقرير السنوي لعام 2024 من رئيس مجلس الهيئة

The Prime Minister received the commission`s
2024 Annual Report from the Chairman

Summary of Media Activity During 2025

Media Activity	Number
Social media posts and videos published	191
News items published on the official website	56
Email communications via the SANAD platform	24
Television and radio appearances	18
Website visits	1,427,030
Increase in Facebook followers	(Total: 130,230) 3,685
Increase in " X " platform followers	(Total: 25,287) 4,147
Meetings and events coordinated and supervised	235
Complaints and enquiries via social media	155
Complaints registered via website	171
Media monitoring reports on corruption-related coverage	105

Memoranda of Understanding

Memoranda of Understanding represent an important mechanism for strengthening cooperation between the Commission and relevant entities, enabling exchange of expertise and training in integrity promotion and anti-corruption efforts.
In 2025, the Unit coordinated the signing of four domestic memoranda:

- Jordan Armed Forces – Arab Army (June 2025): Supporting the Commission's human resource needs and enhancing specialised expertise in line with applicable legislation.

- National Cybersecurity Centre (July 2025): Strengthening cooperation in technical and advisory support, joint workshops and awareness initiatives.

- Jordan Transparency Centre (September 2025): Expanding cooperation in integrity awareness, aligned with national legislation, UNCAC, and the national strategy.

- Jordan Design and Development Bureau (JODDB) (November 2025): Collaboration in cybersecurity services, advanced technology training, AI-based competitions, penetration testing and awareness campaigns.

Media Coverage and Publications

Throughout 2025, the Unit:

- Published news reports and media statements regarding Commission activities.
- Produced awareness materials and videos in cooperation with national and international media outlets.
- Disseminated short informational videos through official platforms and social media.

Media and Communication Statistics for 2025

Communication Channel	Followers / Visitors at Start of 2025	Total by End of December 2025	News Published on Website	Social Media Posts & Videos	TV & Radio Appearances
Official Website	5,230,777	6,657,805	56	191	18
Facebook	126,572	130,230			
(X) formerly Twitter	21,140	24,739			

Organisation of Events and Activities

The Media, Communication and Public Relations Unit ensures strong national institutional presence by overseeing major events organised by the Commission and coordinating participation in local activities. Responsibilities include planning, developing event-specific media strategies, coordinating with stakeholders, managing event execution, and ensuring comprehensive media coverage.
Notable events during 2025 included:

- International Anti-Corruption Day celebration.
- Announcement ceremony of the National Integrity Index results.
- Launch of the National Integrity and Anti-Corruption Strategy.
- Regional Conference on Integrity in the Transport Sector in the Arab Region.
- Various internal institutional events.

Media, Communication and Public Relations

Through its Media, Communication and Public Relations Unit, the Commission seeks to reach all segments of society in order to raise awareness of its mandate, reinforce national integrity standards, and strengthen public trust.
The Commission's key achievements in this area during 2025 are summarised below:

Key Campaigns and Programmes

Media Campaigns

1. "Digital Integrity... A Secure and Sustainable Digital Economy" (June 2025)
Launched in cooperation with the Commission's Cybersecurity Unit, this campaign targeted citizens, public sector employees, and broader society to promote digital integrity and highlight its role in sustaining investment environments. The campaign raised awareness of cybersecurity's importance in supporting economic growth and informed the public about safe practices to prevent electronic fraud. Materials were published across the Commission's social media platforms and shared by various public institutions.

2. Activation of the National Integrity Index Electronic System (February 2025)
A targeted campaign was conducted to inform public institutions and employees about the launch of the electronic platform enabling institutions to upload documentation related to compliance with national integrity standards. The campaign included digital announcements regarding activation dates and submission deadlines and was widely disseminated through official digital channels.

3. Second Cycle Results of the National Integrity Index (October 2025)
Following the announcement of results covering 119 government entities, a public awareness campaign was launched to communicate outcomes to citizens and public institutions. The campaign emphasised that the Index is not a ranking exercise, but a national platform for institutional development aligned with the Public Administration Modernisation Roadmap.

4. "Digital Integrity... Effective and Sustainable Digital Transformation" (October 2025)
Implemented in partnership with the Cybersecurity Unit, this campaign highlighted integrity's role in safeguarding digital services and ensuring their continuity. It promoted cybersecurity awareness and encouraged institutions to adopt sustainable and secure digital integrity practices.

5. National Integrity and Anti-Corruption Strategy 2026–2030 Campaign (December 2025)
A comprehensive awareness campaign introduced the new Strategy to citizens, public institutions, and employees. The campaign—continuing into 2026—includes news coverage, reports, videos, and visual materials outlining the Strategy's vision, objectives and flagship projects.

Operational Network of Anti-Corruption Law Enforcement Authorities (GlobE Network). The Commission actively participated in related meetings, workshops and training activities aimed at strengthening international cooperation in asset recovery.

Cooperation with the United Nations Interregional Crime and Justice Research Institute (UNICRI) was also activated, alongside participation in the EU-funded "Transparency Now" project.

7. International Institute for Criminal Sciences and Human Rights – Siracusa (Italy)

The Commission engaged with the Siracusa Institute and received a draft non-binding Memorandum of Understanding, alongside a specialised three-day training programme entitled "Integrity in Action: Operational Guidelines for Reporting, Reception and Protection".

8. Adam Smith International (ASI)

To strengthen communication, awareness and prevention efforts, the Commission initiated cooperation with Adam Smith International (ASI) aimed at developing institutional communication tools and broadening the reach of integrity messaging. The approach relies on amplifying awareness messages through independent media outlets and content creators to enhance credibility, accessibility and impact.
This collaboration builds on prior joint work under the Jordan Governance Facility (JGF), completed in 2025, which supported communication development, asset recovery efforts and parliamentary cooperation.

Memoranda of Understanding

The International Cooperation Unit activated Arab, regional and international Memoranda of Understanding, transforming them from formal agreements into operational partnerships through joint activities, exchange of best practices and institutional capacity building. This activation strengthened coordination across different levels and reinforced the Commission's role in advancing integrity and transparency frameworks regionally and internationally.

Participation of the Commission in International Events (External and Domestic)

The table below reflects the number of international activities and events in which the Commission participated, along with the proportion of staff members involved:

Type of Activity	Number of Participants	Percentage of Staff Participating	Male	Female
In-person international events abroad	66	27.4%	46	20
Virtual international activities	41	17%	16	25
International activities held within Jordan	45	18.7%	24	21

and civil society, and participating in specialised regional workshops on open-source intelligence (OSINT), virtual asset management and asset recovery.
Jordan also hosted several regional events related to asset recovery and international cooperation, reinforcing its position as an active regional partner in integrity initiatives.

3. United Nations Development Programme (UNDP)

To strengthen governance in the health and water sectors, the Commission established national teams to assess corruption risks in both sectors.
UNDP supported these efforts by delivering risk management training programmes, culminating in specialised sectoral studies.

A landmark milestone was the high-level regional conference titled "Integrity in the Transport Sector in the Arab Region: Risks, Solutions and Stakeholder Roles", hosted in Amman in April 2025. The conference enhanced Jordan's standing as a regional hub for dialogue on sectoral integrity and resulted in practical policy recommendations for the region.

4. Network of Corruption Prevention Authorities (NCPA)

The Commission remains an active member of the NCPA. In 2025, it initiated a coordinated effort among member states to collect and analyse experiences regarding cyber security risks faced by anti-corruption bodies. The outcome will be a unified reference document supporting collective responses to digital corruption risks and strengthening institutional capacity.

5. SIGMA Programme

In cooperation with SIGMA, activities during 2024–2025 focused on strengthening integrity in municipal public procurement. This included a field mission, diagnostic assessment, preparation of technical inputs and a national workshop to discuss practical challenges and international good practices. Regional participation, including observers from Lebanon, enriched the exchange of expertise.

6. Asset Recovery Efforts

The Commission joined the Middle East and North Africa Asset Recovery Inter-Agency Network (MENA-ARIN) in October 2025 and remains a member of the Global

Strategic International Partnerships

1. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD)

Cooperation with the OECD represents one of the Commission's most significant and advanced international partnerships. In recent years, this cooperation has evolved from traditional technical assistance into a long-term strategic partnership, supported by the European Union, contributing to the development of Jordan's public integrity and governance system.

In this context, the Commission, in cooperation with the OECD, finalised the preparation of the National Integrity and Anti-Corruption Strategy (2026–2030), based on a comprehensive participatory methodology that included wide-ranging public consultations with citizens, civil society organisations, the private sector, and relevant public institutions. This inclusive approach enhanced national ownership of the Strategy, strengthened its legitimacy, and ensured alignment with real-world challenges.

The Commission continues to implement the project "Ma`an" : Together to Strengthen Integrity and Accountability in the Public Sector in Jordan", which contributed to the development of the second cycle of the National Integrity Index as an advanced national tool for measuring public sector compliance with integrity standards, based on clear, measurable and evidence-based indicators.

The Commission also joined the OECD Public Integrity Indicators (PII) initiative, one of the most advanced international tools for assessing the effectiveness of public integrity systems. This participation enabled a shift from formal compliance assessment towards a deeper evaluation of system performance across governance, access to information, human resource management, conflict of interest, transparency, accountability, internal control and policy coherence.

The OECD further conducted specialised reviews in December 2024 covering integrity and public governance in Jordan. Their findings have served as a key reference in supporting implementation of the new national strategy and embedding an evidence-based reform approach grounded in continuous institutional learning.

2. Council of Europe (CoE)

Within the framework of the joint European Union–Council of Europe regional programme "Protecting Human Rights, the Rule of Law and Democracy through Shared Standards in the Southern Mediterranean" (South Programme V – SNAC 5), implemented between 2022 and 2025, the Commission achieved qualitative progress at both legislative and technical levels.

Achievements included strengthening the national whistleblower protection framework, enhancing institutional and sectoral risk assessment tools, conducting workshops to improve cooperation between oversight bodies, the private sector

Crime (UNODC), anti-corruption law enforcement bodies worldwide, and specialised academic institutions such as the International Anti-Corruption Academy (IACA).
This cooperation includes the exchange of technical expertise, delivery of specialised training programmes, and participation in both formal and informal international cooperation mechanisms in areas such as asset recovery and management, corruption prevention in public procurement, and leveraging data to support anti-corruption efforts for sustainable development.

The Commission's International Activities

The Commission has taken concrete steps reflecting Jordan's commitment to transparency and international cooperation in combating corruption, in line with UNCAC. The Hashemite Kingdom of Jordan formally joined the UNCAC Coalition through the signing of a Transparency Pledge, publicly announced on the Coalition's official platforms.

The Commission also completed two questionnaires prepared by UNODC, one concerning whistleblower protection and the other addressing international cooperation in corruption cases linked to organised crime, contributing to the preparation of international studies and policy recommendations.

Furthermore, the Commission participated in the Eleventh Session of the Conference of the States Parties to the United Nations Convention against Corruption, held in the State of Qatar from 15 to 19 December 2025. The Conference addressed matters relating to international cooperation, asset recovery and implementation of the Convention.

During the opening session, the Chairman of the Commission delivered a keynote address highlighting the Commission's role in strengthening Jordan's integrity framework within the context of the National Integrity and Anti-Corruption Strategy (2026–2030), underlining the Royal support for the integrity agenda in Jordan. The positive impact of the National Integrity Index on reinforcing public sector compliance with integrity standards was also emphasised.
The Commission further engaged in a series of specialised sessions and bilateral consultations aimed at strengthening partnerships and exchanging expertise in asset recovery and business integrity.

Arab and Regional Engagement

In the first half of 2025, the Commission submitted a regional initiative to the General Secretariat of the League of Arab States entitled:

"Tawa'am: Towards Transparent Digital Governments."
The initiative was presented for voting during the Eighth Meeting of the Open-Ended General Committee of Governmental Experts and Representatives of Independent Bodies of the States Parties to the Arab Anti-Corruption Convention and received broad Arab endorsement.

Chapter Five:

International Cooperation, Media, Communication & Public Relations

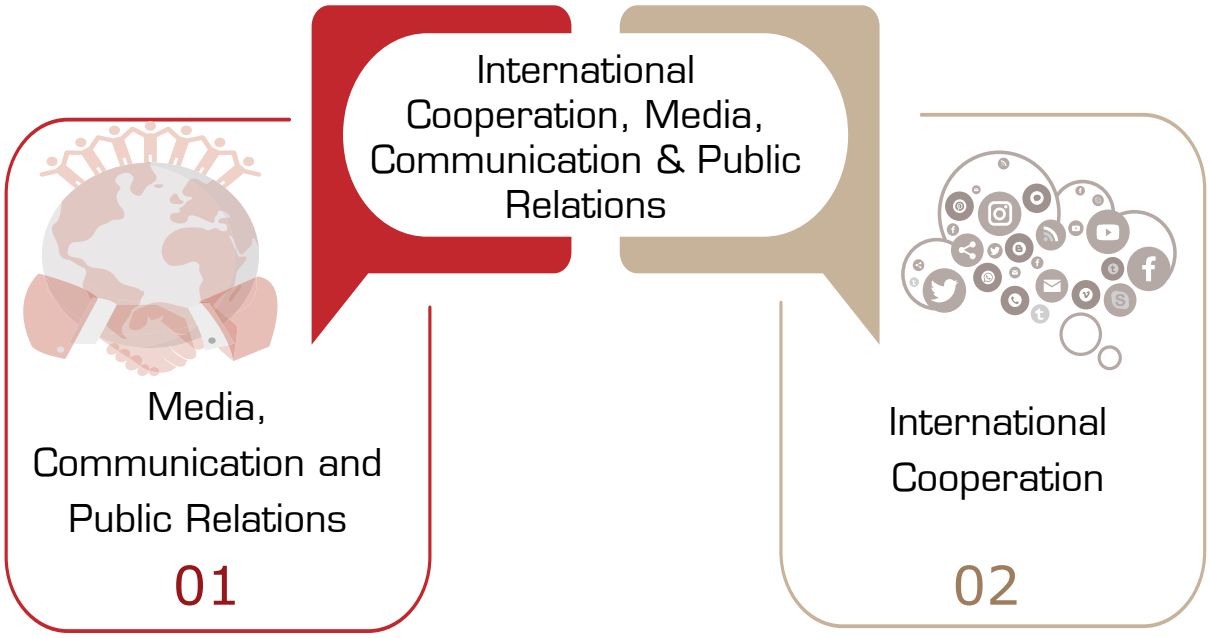

International cooperation within the Commission centres on building bridges of strategic partnership and strengthening collaboration with international actors, in full alignment with the United Nations Convention against Corruption (UNCAC).

In parallel, the Media, Communication and Public Relations function plays a vital role in establishing effective and direct engagement with stakeholders and the wider media landscape, ensuring continuous communication with the public and partners to convey the Commission's message, highlight its achievements in combating corruption, and reinforce national integrity standards.

International Cooperation

Through its International Cooperation Unit, the Commission maintains active engagement with relevant international bodies and partners in support of the application of international standards that promote integrity, good governance and anti-corruption, in line with nationally adopted frameworks.

The Commission has strengthened relations with peer institutions and international organisations, including the Council of Europe, the United Nations Office on Drugs and

Chapter Five:

International Cooperation, Media, Communication & Public Relations

Celebration of the International Anti-Corruption Day for the year 2025

Pillar Two: Law Enforcement

This pillar aimed to enhance the efficiency of investigations and complaint management through four strategic projects. Key achievements included:

1. Development of an improved complaints and grievances system to facilitate citizen access through multiple communication channels.
2. Electronic interconnection with national partners according to a structured prioritisation plan.
3. Advancement of a digital transformation tender in cooperation with the Ministry of Digital Economy and Entrepreneurship to complete institutional interoperability.
4. Establishment of a Digital Intelligence System to support specialised technical investigations involving technologically facilitated crimes.

Pillar Three: Institutional Capacity Building

This pillar focused on strengthening strategic partnerships and enhancing institutional and human capacities through nine strategic projects. Key achievements included:

1. Expanded cooperation with international and counterpart institutions in line with strategic priorities and governing frameworks, positioning the Commission as a national coordination platform for integrity-related partnerships.
2. Establishment of a Master's Programme in Governance and Anti-Corruption at the University of Jordan.
3. Activation of operational cooperation with the Public Security Directorate in intelligence sharing and expertise exchange.
4. Strengthening of the Commission's cybersecurity framework, elevating institutional digital protection standards and mitigating cyber risks.
5. Advancement of innovation and training initiatives through the Commission's Innovation and Training Centre, encouraging youth engagement in anti-corruption policymaking.
6. Launch of the Integrity and Anti-Corruption Hackathon, in cooperation with the Ministry of Digital Economy, the King Abdullah II Fund for Development, and UNDP (Regional Office).
7. Continuous pursuit of institutional excellence through analytical studies, policy development, benchmarking exercises, and statistical reporting to inform evidence-based decision-making.
8. Integration of the National Strategy for Women into the Commission's activities, promoting women's empowerment within integrity and anti-corruption efforts.

III. Overall Outcomes

The Strategy yielded tangible and measurable results, including:

- Enhanced compliance with National Integrity Standards across public institutions.
- Strengthened transparency and accountability through scientific indicators and awareness programmes.
- Reduced corruption risks through preventive oversight and structured risk analysis.
- Expanded international partnerships and improved institutional performance.
- Increased institutional responsiveness through digital transformation and improved citizen engagement.

Summary Report on the Key Achievements of the Updated National Anti-Corruption Strategy (2020–2025)

I. Strategic Framework

The Updated National Integrity and Anti-Corruption Strategy (2020–2025) was developed based on the Commission's firm conviction that strategic planning constitutes the cornerstone of sustainable integrity reform. It represented an enhancement of the previous Strategy (2017–2025), incorporating legislative and regulatory developments, while aligning with evolving national and international contexts.

The Strategy was structured around three principal pillars:

1. Integrity Enhancement and Prevention
2. Law Enforcement
3. Institutional Capacity Building

It comprised 24 strategic projects designed to achieve five overarching objectives in support of the Commission's vision: "A National Integrity-Based Environment that Rejects Corruption."
The Strategy was fully aligned with Royal directives, governmental priorities, and prevailing legislation, including the Integrity and Anti-Corruption Law. Its formulation adopted a comprehensive participatory approach, engaging public institutions, civil society, and the private sector, thereby reinforcing the principle of effective partnership in advancing national integrity.

II. Key Achievements

Pillar One: Integrity Enhancement and Prevention

This pillar aimed to operationalise the National Integrity System, ensure public sector compliance with integrity standards, and strengthen preventive anti-corruption mechanisms. It was implemented through 11 strategic projects, resulting in several notable achievements, including:

1. Launch of the National Integrity Index (NII), in collaboration with Al-Hayat Centre – RASED, to measure public sector compliance with National Integrity Standards, namely: Rule of Law, Transparency, Accountability, Justice and Equality, Equal Opportunities, and Good Governance. The first phase covered 99 public institutions.
2. Launch of the second phase of the NII, in partnership with Rasheed for Transparency, Al-Hayat Centre – RASED, Jordanian stakeholders, and with technical support from the OECD, expanding coverage to 119 public entities.
3. Systematic assessment of public institutions' compliance with integrity standards, including analysis of their internal environments to institutionalise these principles.
4. Appointment of 16 Integrity Liaison Officers across 22 government entities to monitor compliance with National Integrity Standards.
5. Identification of legislative gaps that may facilitate corrupt practices, based on a structured prioritisation programme.
6. Conduct of sectoral and institutional corruption risk assessments, in collaboration with sector representatives, followed by actionable recommendations.
7. Enhancement of proactive monitoring and investigative mechanisms.
8. Activation of internal control units within public institutions to strengthen preventive oversight.
9. Implementation of comprehensive awareness programmes targeting key societal segments: schools, universities, mosques, churches, public officials, and families through various media platforms.
10. Organisation of joint initiatives and analytical studies with the private sector and civil society to reinforce integrity concepts.

• Periodic assessment of institutional culture maturity across public administration entities.
• Sustaining Integrity Ambassadors programmes.
• Strengthening transparency and integrity within HR systems, policies, procedures, and oversight.

Pillar 4: Digital Transformation

• Automation of procurement, licensing, revenue collection, and exemption processes.
• Development of transaction tracking portals for service users.
• Implementation of automated audit trails and exception monitoring systems.
• Ensuring interoperability between systems, with access controls and digital identity management.

Pillar 5: International Cooperation

• Updating and concluding Mutual Legal Assistance Treaties (MLATs) and informal cooperation frameworks.
• Establishment of national contact points, joint training programmes, and participation in cross-border enforcement networks.

Pillar 6: Societal Integrity

• Implementation of multi-channel national awareness campaigns.
• Establishment of secure public reporting platforms within public administration, ensuring confidentiality and identity protection.
• Strengthening the role of civil society in accountability and oversight of corruption cases.
• Encouraging adoption of ISO 37001 and corporate compliance programmes.
• Introduction of a Supplier Integrity Charter, linked to public procurement processes.
• Promotion of collective action programmes through chambers of industry and commerce.
• Establishment of secure reporting and compliance advisory mechanisms for SMEs, encouraging government support for their participation.

Pillar 7: Law Enforcement and Whistleblower Protection

• Establishment of joint investigation teams and data-sharing protocols among law enforcement agencies.
• Development of a digital forensic laboratory and training of investigators in digital evidence.
• Implementation of a case management system with time and quality indicators and tracking mechanisms.
• Review and update of whistleblower and witness protection systems, with multiple confidential reporting channels.
• Activation of financial assistance, legal support, and security/confidentiality measures for whistleblowers and witnesses.
• Implementation of awareness campaigns and accessible reporting mechanisms.
• Development of the National Integrity Observatory.

V. Interim Milestones Towards 2030 (Implementation Bridges)

• Operationalisation of the National Integrity Dashboard, with 70% of performance-based budgets linked to independently audited integrity indicators.
• Launch of the National Integrity Platform, integrated with procurement, tax, customs, health, education, and water sector systems.
• Automation of high-risk processes, activation of electronic oversight units, and implementation of digital audit records.
• Adoption and immediate publication of emergency transparency protocols.
• Activation of secure, identity-protected reporting channels for citizens and the private sector, supported by legislation ensuring effective whistleblower protection.
• Formation of joint investigation teams and establishment of a digital forensics laboratory with defined performance timelines.

VI. What the National Strategy 2026–2030 Will Deliver

Pillar 1: Legislative Framework Modernisation

• Comprehensive review and harmonisation of legislation related to conflict of interest, gifts, and financial disclosure.
• Incorporation of standard integrity provisions (Conflict of Interest, Beneficial Ownership) into legislation.
• Establishment of a central monitoring dashboard, with annual audits of data quality within public administration systems.
• Adoption of public disclosure policies for institutional and individual performance indicators, along with annual progress reports.
• Development of a roles and responsibilities matrix across institutions.
• Establishment of a joint coordination secretariat and regular performance meetings.
• Assessment of the functional and structural independence of oversight bodies, with recommendations for improvement.

Pillar 2: Corruption Risk Management and Oversight

• Establishment of a unified national internal control framework, supported by standardised checklists.
• Development of risk-based audit plans and independent audit units.
• Development of integrity roadmaps for high-risk sectors (procurement, taxation, customs, health, education, water, tourism).
• Conducting unannounced inspections and periodic procurement compliance audits.
• Adoption of an emergency decision-making protocol (published justifications, thresholds, and traceability).
• Establishment of pre-vetted supplier lists and mandatory integrity standards.

Pillar 3: Institutional Integrity Culture

• Implementation of internal awareness campaigns, success stories, and public leadership commitments.
• Establishment of secure internal reporting channels and non-retaliation policies.

IV. Alignment with the Public Sector Modernisation Roadmap

Entry Point	Strengths Supporting Strategic Planning	Areas for Improvement Addressed by the Strategy
Improving Public Services	- Enhancing the quality of services provided to citizens. - Improving the efficiency of public institutions. - Increasing public satisfaction with efforts to entrench a culture of integrity.	- Developing and measuring clear performance indicators for service quality. - Strengthening oversight over service delivery centres.
Procedures and Digitalisation	- Simplifying procedures and reducing administrative corruption. - Promoting digital transformation to reduce manipulation. - Introducing modern technologies into workflows and service delivery processes.	- Ensuring the security of digital systems and data protection. - Training employees on new systems.
Organisational Structure and Governance	- Enhancing transparency in organisational structures. - Activating accountability mechanisms.	- Reviewing organisational structures to ensure efficiency and effectiveness. - Strengthening the independence of oversight units.
Policy Formulation and Decision-Making	- Improving the quality of government decisions. - Enhancing inclusiveness in planning.	- Engaging experts and civil society in decision-making. - Linking policies to evidence and data.
Institutional Culture	- Promoting ethical values in public service. - Building a culture of integrity.	- Designing sustainable training programmes on integrity. - Strengthening incentives for employees demonstrating integrity.
Legislation	- Modernising anti-corruption legislation. - Strengthening deterrent sanctions.	- Simplifying legislation to ensure clarity and applicability. - Enhancing coordination between legislative and executive bodies.
Human Resources	- Developing staff competencies. - Promoting transparency in recruitment.	- Reviewing and developing recruitment systems to ensure merit-based selection. - Linking promotions to performance and merit.

III. Strategic Pillars and Objectives (2026–2030)

Pillar	Strategic Objective
1. Pillar One: Modernisation of the Legislative Framework	Enhancing integrity in both the public and private sectors through the modernisation and development of flexible legislation and updated institutional frameworks.
	1.1 A coordinated and updated legal framework with fewer gaps, aligned with international standards, facilitating integrity and reinforcing accountability.
	1.2 An institutional performance system that integrates National Integrity Indicators into planning and budgeting processes, ensuring continuous improvement in integrity outcomes.
	1.3 An institutional governance architecture with clearly defined foundations and effective coordination among oversight and judicial bodies, enhancing enforcement effectiveness.
2. Pillar Two: Corruption Risk Management and Oversight	Establishing a corruption risk management system supported by internal and external audit and evaluation mechanisms to strengthen prevention and effective response.
	2.1 A unified, risk-based internal control system that detects irregularities early, reduces waste, and improves compliance.
	2.2 Integrity in public decision-making during emergencies and crises, with immediate transparency and limited exception mechanisms subject to subsequent oversight.
3. Pillar Three: Institutional Integrity Culture	Integrating integrity into human resource policies and procedures, from recruitment to leadership, ensuring governance based on competence and accountability.
	3.1 An institutional culture in which leaders and employees embody integrity as both a value and a standard for decision-making, enhancing trust and institutional discipline.
4. Pillar Four: Digital Transformation	Governing the digital ecosystem, integrating data, accelerating procedures, and expanding transparency and effective oversight.
	4.1 Automation of high-risk government processes and traceable services, reducing discretionary interaction, limiting opportunities for corruption, and accelerating service delivery.
5. Pillar Five: International Cooperation	Effective international partnerships and cross-border cooperation to exchange information and expertise, coordinate efforts, and enhance Jordan's global standing in integrity and anti-corruption.
	5.1 Effective international legal cooperation that accelerates information exchange and asset recovery while strengthening compliance with global standards.
6. Pillar Six: Societal Integrity	Empowering society to prevent corruption through awareness, training, learning, and community partnerships, and embedding integrity as a foundation for behaviour and interactions.
	6.1 A more aware and engaged society that reports through safe channels and influences public decision-making, strengthening societal prevention of corruption.
	6.2 A private sector that embeds a culture of integrity, complies with its standards, and reduces corruption risks within companies and supply chains.
7. Pillar Seven: Law Enforcement and Whistleblower Protection	Upholding the rule of law through fair and transparent enforcement that ensures timely accountability, strengthens public trust in judicial and oversight institutions, and provides protection for witnesses and whistleblowers.
	7.1 Faster, more professional investigations supported by digital evidence and strong inter-agency coordination, supporting fair convictions.
	7.2 A comprehensive protection system for witnesses and whistleblowers that increases safe reporting and strengthens public trust.

Chapter Four:

National Integrity and Anti-Corruption Strategy
2026 - 2030
"Roots of Integrity"

I. Vision, Mission, Strategic Objectives and Pillars

VISION

A prosperous Jordan, grounded in integrity, where public trust in institutions and achievements is firmly embedded.

MISSION

A public administration operating through integration and strategic partnerships, nationally and internationally, to safeguard public funds, preserve national gains, and strengthen the values and standards of integrity and justice.
The Strategy adopts an innovative legislative, supervisory and administrative approach that enhances transparency, reform, and accountability, while providing secure and accessible channels for reporting and participation to stem the sources of corruption.
It is distinguished by its ability to combine ethical values with innovation, positioning Jordan as a national and regional model in integrity and anti-corruption.

II. Methodology for Developing the Strategy with Partners

- The Strategy was developed with technical support from the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD).
- A comprehensive participatory approach was adopted, bringing together public sector institutions, the private sector, civil society organisations, international partners, media representatives, and academic institutions.
- The Commission led and coordinated the national strategic planning process to ensure coherence and complementarity across efforts to enhance integrity nationwide.
- Analytical methodologies were employed, including situation analysis, risk and opportunity assessment, and the Theory of Change approach (current state vs. targeted future state).
- Data was gathered through national dialogue sessions, consultative conferences, opinion surveys, and advanced data monitoring and analytical tools, particularly for sectors most vulnerable to corruption based on complaint volumes.

Chapter Four:

National Integrity & Anti-Corruption Strategy 2026 - 2030 "Roots of Integrity"

Celebration of the International Anti-Corruption Day for the year 2025 and the launch of the National Strategy for Integrity and Anti-Corruption 2026 - 2030 'Roots of Integrity'

The Commission also participated in the "Empowering Youth to Strengthen Party Integrity" project, in cooperation with the Independent Election Commission and the Jordan Transparency Centre. This engagement stems from the firm conviction that the absence of integrity standards within party life undermines societal confidence in political participation. In this context, the Commission works to promote equality and women's empowerment by encouraging women's participation in public life and decision-making positions, in alignment with good governance principles. Such efforts constitute a fundamental pillar in building a fair political, economic, and administrative system rooted in transparency, inclusiveness, and genuine representation.

With regard to governance at the local level, the Commission worked to reinforce governance principles within municipal councils to enhance integrity and strengthen credibility in their performance. A pilot index for measuring and governing municipal performance was developed to ensure that municipal policies, processes, and procedures comply with national integrity standards. The Index is scheduled for official launch at the beginning of next year. These efforts support the principle of accountability, which the Royal Committee for the Modernisation of the Political System identified as a cornerstone of sound local governance.

Future Outlook: Business Integrity Platform

The proposed Business Integrity Platform aims to provide a secure digital channel enabling investors to report challenges and corruption risks. Their submissions will be transformed into analytical inputs supporting institutional reform, strengthening integrity and procedural fairness, enhancing investor confidence, and improving the competitiveness of the Jordanian economy and investment environment, in alignment with the Economic Modernisation Vision.

It should be noted that, in addition to the programmes outlined in the table above, the Commission remains committed to engaging the majority of its staff in supplementary training initiatives aimed at strengthening leadership, behavioural, and technical competencies. These programmes are designed to equip staff with the skills necessary to perform their assigned duties with a high degree of efficiency, professionalism, and integrity.

Second: The Economic Track

In alignment with the Economic Modernisation Vision, the Commission continued throughout 2025 to strengthen the integrity of the business environment and safeguard investments. This was achieved through the monitoring of files and practices that may adversely affect the investment climate, including cases involving bribery, extortion, and abuse of influence, within the scope of the Commission's oversight mandate. These efforts contributed to reinforcing confidence in the institutional framework governing investment.

The Commission also maintained its oversight role in the field of public procurement by following up on violations and irregularities associated with tendering and public purchasing processes. It contributed to the modernisation of the public procurement system by supporting the activation of the electronic procurement system (JONEPS) and initiating its inclusion as a sub-indicator within the National Integrity Index. This step strengthens the digital transformation agenda while embedding principles of transparency and efficiency in the management of public financial resources.
In addition, and in cooperation with competent authorities, the Commission supported national efforts to combat tax and customs evasion, thereby enhancing the efficiency of revenue collection and improving public financial management in line with economic modernisation objectives. This role is further detailed in the chapter on Law Enforcement.

Third: The Political Track

In harmony with the Royal Directives and the outcomes of the Royal Committee for the Modernisation of the Political System, which underscored the importance of entrenching integrity and accountability in public life and strengthening citizens' trust in institutions, the Commission continued to develop initiatives that promote transparency and active citizenship, particularly among youth.

The Commission launched the "Integrity Ambassadors" Initiative as part of a strategic vision aimed at training and qualifying 5,000 students from various Jordanian universities. The initiative seeks to engage this distinguished group in building a national political system grounded in transparency and active citizenship. It aims to cultivate a generation that believes in the rule of law and institutions and is capable of upholding values that safeguard human dignity and advance the public good, by investing in their awareness and involving them in public affairs. Further details are provided in the Success Stories section under the chapter on Integrity Enhancement and Prevention.

Specialised and Professional Training Programmes

Delivered to Commission Staff and Accredited by Leading National and International Institutions

No.	Programme / Workshop	Training Provider	Training Hours	Total Participants	Male	Female
1	Certified Lead Assessor Programme	King Abdullah II Centre for Excellence	24	13	7	6
2	Certified Fraud Examiner (CFE – ACFE) Specialised Programme	USAID Office	32	6	1	5
3	Specialised Human Resources Programme (in cooperation with ACHRM)	Institute of Public Administration	90	1	0	1
4	Specialised Cybersecurity Programme	Jordan Design and Development Bureau (JODDB) – Cyber Shield Academy	180	1	1	0
5	Advanced Government Leadership Programme (Irtiqaa)	Institute of Public Administration	96	4	1	3
6	Certified Innovation Manager – Level I (GIMI)	King Abdullah II Centre for Excellence	18	4	1	3
7	Certified Executive Human Resources Manager (CEHRM)	Institute of Public Administration	48	2	1	1
8	Specialised Workshop on Artificial Intelligence Technologies in Enhancing Integrity and Preventing Corruption	Jordan Information Security Awareness Association / Deep Thought Company for Smart Solutions	6	12	6	6
			Total 494	**Total 43**	**Total 18**	**Total 25**
	Percentage				**42%**	**58%**

The Commission accords significant importance to the continuous development of its staff's professional competencies through the provision of specialised training programmes accredited by leading national and international institutions in fields such as institutional assessment and financial fraud detection.

In addition, a joint cooperation programme has been activated with the Judicial Institute to provide specialised professional training for the Commission's investigators in relevant technical disciplines. These programmes enhance staff capabilities and professional expertise, thereby enabling them to perform their duties with a high degree of efficiency and proficiency.

As a result of these sustained training efforts, the Commission now comprises an increasing number of employees holding internationally recognised professional certifications.

During the reporting year, a total of 43 participants attended these specialised programmes and workshops, of whom 42% were male and 58% were female.

Training Programmes and Workshops Implemented by the Innovation and Training Centre

In Cooperation with Partner Institutions

No.	Programme / Workshop	Implementing Partner	Training Hours	Total Participants	Male	Female
1	FATF Mutual Evaluation Requirements Programme	Central Bank of Jordan	20	18	13	5
2	Corruption Risks in Construction Contracts (FIDIC) (Delivered three times	Jordan Engineers Association	45	50	24	26
3	Corruption Risks in Public Procurement	Government Tenders Department / Government Procurement Department	20	25	19	6
4	Corruption Risks in Customs	Jordan Customs Department	20	16	10	6
5	Corruption Risks in Municipal Procurement	Government Tenders Department / Government Procurement Department	20	13	9	4
6	Integrity and Anti-Corruption Programme (Delivered six (times	Commission Trainers	90	150	63	87
7	Witness and Whistleblower Protection Workshop (Delivered five times	Commission Trainers	25	123	69	54
8	The Role of Digitalisation, Cybersecurity and Artificial Intelligence in Combating Corruption (Delivered four times	Commission Trainers	20	134	104	30
9	Judicial Police Procedures and Criminal Case File Integrity	Commission Trainers	20	25	16	9
10	Institutional Capacity-Building Programme for Corruption Prevention (Delivered six (times	Institute of Public Administration (Accredited Trainers	104	177	98	79
11	Compliance with National Integrity Standards Programme ((Delivered twelve times	Institute of Public Administration (Accredited Trainers	174	300	180	120
			The total number of training hours 558	**Total 1031**	**Total 605**	**Total 426**
	Percentage				**59%**	**41%**

A total of 134 Commission employees received cybersecurity awareness training during the year, raising overall staff coverage to 70%.

Interactive awareness initiatives titled "Cyber Aware" were conducted using digital engagement platforms, concluding with an awards ceremony attended by the President of the National Cyber Security Centre and senior officials.
The Unit also implemented a comprehensive cybersecurity response plan in cooperation with the National Cyber Security Centre to address phishing campaigns, security vulnerabilities, and digital incident management, thereby safeguarding sensitive data and critical infrastructure.

5. Institutional Culture Transformation
The Commission continues to embed national integrity standards in the daily work of public officials, fostering a transparent and ethical professional environment fully aligned with the principles of public sector modernisation.

6. Innovation and Youth Engagement
The Commission actively fosters innovation and youth engagement through technology-driven initiatives. In collaboration with Yarmouk University, it launched the "Innovation in Integrity" Competition, focusing on cybersecurity, artificial intelligence, and visual arts.
Participation included:

• 55 students (21 teams) in the cybersecurity and AI tracks, with 14 teams reaching the final stage and three teams ultimately winning.
• 64 students in the visual arts track, with five winners.
• Total participants: 119 students.
Winning projects are currently under review for institutional adoption.
In cooperation with the National Cyber Security Centre, the Commission also launched the "Creative Designer" Competition among staff members to promote digital integrity awareness. These initiatives demonstrate the Commission's commitment to fostering innovation aligned with the Public Sector Modernisation Roadmap.

7. Academic Capacity Building – Master's Programme
In partnership with the University of Jordan, the Commission continues to implement a Master's Programme in Governance and Anti-Corruption aimed at preparing academically and practically qualified professionals.
The programme constitutes a pioneering model within the human capital development stream of the Public Sector Modernisation Roadmap. The academic plan has been revised to incorporate contemporary developments in integrity and anti-corruption, and intake capacity has been expanded to meet increasing demand.

8. Specialised Training Programmes
The Commission delivered specialised training programmes targeting public officials in roles directly associated with public funds. A total of 1,031 participants attended training programmes during the year, comprising 59% male and 41% female participants.

that may enable corruption. This process allows for the design of preventive and integrity-enhancing measures that embed good governance practices and improve fairness and efficiency in service delivery, in alignment with the public sector modernisation agenda.
(Discussed in detail in the chapter on Integrity Enhancement and Prevention.)

3. Strategic Investment in Digital Transformation
Digital transformation represents a central pillar of the Public Sector Modernisation Roadmap under the stream of procedures and digitalisation. The Commission continues to demonstrate its commitment to adopting digital tools that enhance institutional efficiency and strengthen integrity and transparency.

In this regard, the Commission implemented several qualitative digital initiatives:
• Development of a comprehensive case management system enabling full lifecycle tracking of information -from receipt (complaints, reports, grievances, protection requests, and international cooperation matters) through all stages of processing to final decision. The system unifies procedures, automates workflows, and digitally links relevant directorates, thereby improving speed and accuracy.
• Establishment of a digital intelligence system integrated with relevant government entities to create digital profiles of individuals or entities subject to corruption suspicions. The system serves as an investigative support tool and assists in monitoring abnormal wealth growth, enabling proactive, data-driven approaches.
• Cooperation with the Sharia Courts Department, the Civil Status and Passports Department, and the Ministry of Digital Economy and Entrepreneurship to digitise marriage and divorce records and ensure their direct transfer to national databases.
• Full upgrade of digital infrastructure, including data servers, security systems, integration tools, and end-user equipment, in accordance with the standards of the National Cyber Security Centre. This included network segmentation, the establishment of a secure internal Wi-Fi network, and the implementation of role-based access controls to enhance cybersecurity resilience.
• Ongoing development of the Digital Evidence Laboratory through the acquisition of internationally accredited hardware and software to enhance the capacity for forensic digital analysis.
• Development of a comprehensive interactive digital platform dedicated to integrity and anti-corruption awareness, providing training content, interactive tools, and spaces for dialogue and participation.
The Commission is also integrating artificial intelligence tools, including:
• An interactive digital assistant (chatbot) on its website,
• Automated hotline response systems,
• AI-supported complaint registration,
• Advanced data analytics for corruption risk prediction and investigation support.

4. Activation of the Cybersecurity Unit
The Cybersecurity Unit played an active role in disseminating cybersecurity awareness through programmes delivered by the Commission's Innovation and Training Centre. Five dedicated training hours were incorporated into the "Integrity and Anti-Corruption" programme, alongside a specialised workshop on cybersecurity and artificial intelligence.

Accordingly, throughout 2025 the Commission directed its strategic efforts and institutional tools toward strengthening the national integrity system across various sectors, in line with modernisation requirements, ensuring the protection of public funds, preventing abuse of authority, and reinforcing the confidence of both investors and citizens.
In fulfilment of this vital role, the Commission's principal efforts in the field of capacity building are outlined below across the three national modernisation tracks: administrative, economic, and political.

First: The Administrative Track

Within the framework of the Public Sector Modernisation Roadmap, the Commission plays a foundational role in consolidating an institutional culture grounded in transparency, accountability, and the rule of law. Pursuant to the objectives set out in Article (4) of its governing law, the Commission's role extends beyond traditional oversight toward enabling public administration to adhere effectively to the principles of good governance, improve service quality, and ensure fairness in policies and transparency in decision-making.

The Commission's contribution to the modernisation agenda therefore transcends its traditional investigative and accountability functions. It encompasses strengthening the institutional environment that promotes integrity, equal opportunity, and the right to information, while embedding a value-based framework reflecting the State's commitment to building a modern, efficient, and equitable administration. Through this collaborative role, the Commission contributes to building a reliable public administration capable of meeting the demands of reform and sustainable development.

To this end, the Commission undertook the following:

1. Launch of the Second Cycle of the National Integrity Index
The National Integrity Index measures the extent to which public administration entities comply with national integrity standards, forming a core pillar of administrative reform and transparency enhancement.
The Index constitutes a systematic tool for measuring institutional integrity, based on the principle that "what is not measured cannot be managed." In the absence of measurement tools, strategies lose effectiveness and institutions are unable to assess impact meaningfully. The Index represents a qualitative leap in supporting administrative reform by:
• Promoting positive competition among government entities;
• Enabling leadership to assess and improve institutional performance;
• Relying on international standards, developed in partnership with the OECD.
The Index aims to enhance overall public sector performance, close avenues for corruption, and establish a work environment grounded in competence and integrity. It also seeks to address perception-based corruption by fostering a fair and transparent professional environment that strengthens confidence in public institutions.
(Discussed in detail in the chapter on Integrity Enhancement and Prevention.)

2. Comprehensive Institutional Analysis of Corruption Risks in Vital Sectors
The analysis and assessment of corruption risks in key sectors such as water and health contributes to identifying potential vulnerability points and evaluating administrative or legislative contexts

Chapter Three:

Capacity Building

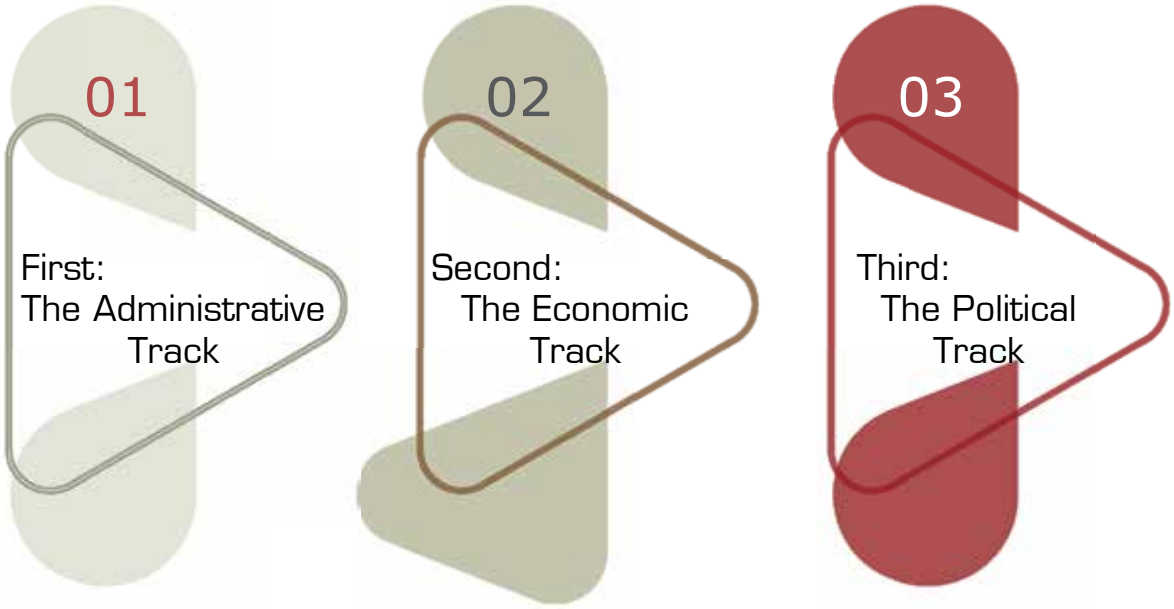

Amid Jordan's ongoing modernisation and reform across multiple domains, the Integrity and Anti-Corruption Commission stands as a key institutional pillar supporting the achievement of national objectives within the three pillars of modernisation: administrative, economic, and political.

The Commission recognises that embedding standards of integrity, transparency, and accountability constitutes an indispensable foundation for ensuring an efficient administrative environment, a productive economy, and a political trajectory anchored in the rule of law and public trust in institutions.

The Commission has therefore accorded particular importance to institutional and individual capacity building by strengthening the efficiency of its administrative apparatus, enhancing preventive and oversight tools, and developing the professional capabilities of its staff.

At the same time, it continues to support national institutions in reinforcing integrity and compliance frameworks and in promoting a culture of good governance through training programmes, strategic partnerships, media campaigns, and a range of public initiatives and activities.

Chapter Three:

Capacity Building

HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN
المملكة الأردنية الهاشمية
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
INTEGRITY AND ANTI-CORRUPTION COMMISSION
Nazaha نزاهــة

Table: Volume of samples and files handled by the Digital Evidence Laboratory and supporting units (2025)

Unit	Samples / files	Percentage
Digital Evidence Laboratory	525	84.3
Digital Support Section	86	13.8
Information Technology Section	9	1.4
Digital Intelligence Section	3	0.5
Total	623	100.0

Settlements and Recovery of Funds

In 2025, the Commission recovered, or contributed to the recovery and safeguarding of, funds derived from acts of corruption amounting to JOD 78,939,203.800 (seventy-eight million nine hundred thirty-nine thousand two hundred and three Jordanian dinars and eight hundred fils).
Protection of Witnesses, Whistleblowers, Informants, and Experts in Corruption Cases

The Commission provides protection to witnesses, whistleblowers, informants, and experts through clear and expedited procedures to ensure their security and safety, with the aim of strengthening trust and encouraging reporting of corruption cases without fear of retaliation or harm.
The Commission's protection extends to these categories, their relatives up to the fourth degree, and persons closely connected to them, pursuant to the Witnesses, Whistleblowers, Informants and Experts Protection Regulation in Corruption Cases No. 62 of 2014. Secure and confidential digital platforms were also launched to enable whistleblowers to provide information without disclosing their identities, supported by modern technologies designed to prevent traceability and to encourage reporting through effective confidentiality safeguards. (This does not apply to witnesses, as a witness's identity may not be concealed.)

Grievances

Reviewing grievances is among the principal functions stipulated in the Integrity and Anti-Corruption Law No. 13 of 2016 and its amendments. Grievances are received subject to a set of conditions, criteria, and controls, provided that the grievance is submitted by the complainant personally or by their authorised representative, using the approved form. Grievances are examined and decided upon in accordance with established procedures.

Statistics: Grievances and complaints received in 2025

Carried over from 2024	Referred to joint committee	Accepted	Not accepted	Total	Concluded	Under review	Completion rate
7	16	11	89	123	116	7	94.3%

Investigations

Investigations within the Commission are conducted by several organisational units with specialised and diverse expertise, including the Investigation Directorate, which undertakes all necessary investigative procedures, including completing evidence collection and the taking of statements.

Upon completion, the file is submitted in full to the Commission's Board together with recommendations so that the appropriate decision may be taken: either to archive the file due to the absence of corruption suspicions, the invalidity of the information, or following corrective action; or to refer it to the Public Prosecutor for Integrity and Anti-Corruption.
In addition to the Investigation Directorate, the Operations Unit manages field investigation files that require rapid, on-the-ground intervention, whether to secure documents and evidence or to apprehend a crime in flagrante, such as bribery. The Financial Investigation Unit is tasked with offences requiring financial investigations and analyses, preparing financial reports on suspicious movements (including bank account information, property files, vehicle and travel records, among others).

Table: Investigation files handled in 2025

Item	Number of investigation files	Percentage distribution
*Carried over from previous period	727	37.5
New files received	1,213	62.5
Total	**1,940**	**100.0**
Files concluded	1,318	68.0
Files under procedure	622	32.0
Files referred to the Public Prosecutor for Integrity / Attorney General	298	22.6
Files archived	1,020	77.4

* As per the report's internal definition of "carried over".

Table: Types of technical expertise (2025)

Type of technical expertise	Number of files	Percentage distribution
Financial	58	41.1
Engineering	53	37.6
Handwriting expert / external expert	29	20.6
(Internal expert (within the Commission	1	0.7
Total	141	100.0

Organisational arrangements supporting the law enforcement function

A group of specialised organisational units, operating under the supervision of the Commission's Board, undertake law enforcement work. They are supported by a number of specialised technical units comprising experts and specialists who operate with high levels of professionalism and ethical and professional discipline.
The specialised units receive information and complaints, register and classify them, review and assess them (including checking for duplicate complaints), complete intelligence-gathering processes, and initiate and mature preliminary investigations. They also collect information through the various legal means and tools available, classify sources, and assess information in accordance with approved criteria.

These units additionally take statements, collect evidence and supporting documentation, prepare legal opinions, analyse the elements of each corruption offence, and prepare referral letters to the specialised judicial authorities. They also manage files that require immediate or field intervention to secure evidence and gather information to establish the elements of corruption offences under review, prevent suspects from concealing evidence, and adopt necessary proactive measures such as rapid monitoring and close follow-up of suspects, preventing escape, and preventing the transfer of criminal proceeds outside the country.

Financial investigations and proceeds of corruption (money laundering)

With respect to financial aspects, suspicions of money-laundering offences arising from corruption cases are examined by a specialised financial investigations unit. The unit monitors and analyses financial information linked to a corruption incident in close cooperation with the Anti-Money Laundering and Counter-Terrorist Financing Unit and other relevant competent entities. This includes conducting financial analyses, tracking suspicious movements, and linking them to the corruption offence and associated criminal proceeds.

The unit also carries out parallel financial analysis that supports criminal investigations in corruption cases by identifying sources of funds, tracing their path, determining the beneficial owner, and uncovering illicit proceeds. In addition, it investigates cases of abnormal growth in wealth among public officials (and those in comparable positions), whether covered under the Illicit Gain Law or otherwise, where such growth is inconsistent with lawful income derived from legitimate activities.

Compliance with FATF standards and strengthening systems

As part of technical compliance with Financial Action Task Force (FATF) standards, the Commission aligned its procedures with international and national recommendations and standards and strengthened analytical and investigative capacities for complex financial cases by developing digital systems that enabled the creation of databases and their electronic linkage with competent entities.

The Commission also strengthened international cooperation frameworks by concluding a number of Memoranda of Understanding to facilitate international cooperation and information exchange. It further maintained a focus on tracing and recovering funds by adopting the precautionary measures necessary to prevent the disposal of suspicious assets.

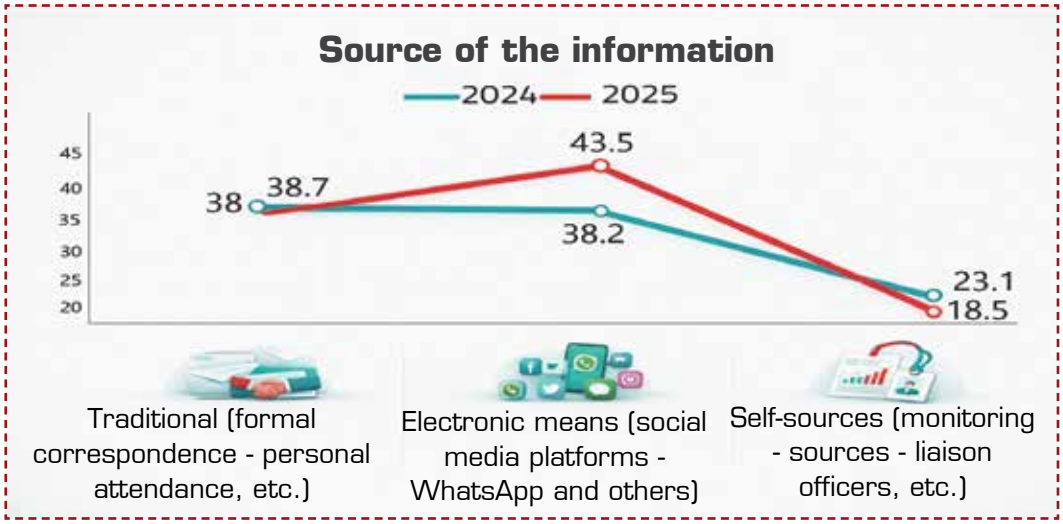

Figure: A chart illustrating sources of information and reports and their classification for 2025 compared with 2024.

Chapter Two:
Law Enforcement

Law enforcement constitutes one of the Commission's core mandates and is divided into several sub-functions:

1. Intelligence gathering (inquiry/verification): identifying potential corruption vulnerabilities and collecting relevant information and evidence.
2. Investigation, seizure, and field inspection procedures: conducted in accordance with legal requirements, including collecting necessary evidence and information, taking statements, preparing technical reports, adopting precautionary measures (such as precautionary seizure, travel bans, and other measures), preparing legal opinions, and issuing referral letters to the competent judicial authorities.
3. Settlements and recovery: undertaken in accordance with applicable procedures and legislation, including follow-up with relevant competent entities.
4. Protection of witnesses, whistleblowers, experts, and informants in corruption cases, as well as their relatives and persons closely connected to them, given the importance of this function in securing information and encouraging its provision.
5.Receiving grievances (complaints/appeals), examining admissibility requirements, and taking the necessary actions accordingly.

Chapter Two:

Law Enforcement

The findings indicate that the hospitals sector is also positioned at the stage of "legislative readiness versus implementation challenge" in the path towards institutional integrity.
Despite the availability of regulatory and legislative frameworks and written policies that provide an appropriate foundation for strengthening integrity, practical activation and institutional commitment remain partial. This places hospitals in an intermediate zone between partial compliance and genuine institutional transformation. The second-cycle results show an average score of 50.86% for public hospitals.

The moderate integrity levels reflect the existence of certain organisational procedures alongside partial application of accountability and an incomplete linkage between performance and governance requirements, in addition to slow responsiveness to oversight recommendations.

Accordingly, the hospitals sector may be described as being in a stage of incomplete activation, requiring clear decisions to move towards a higher level of institutional maturity grounded in effective compliance, proactive transparency, and performance-linked accountability, in order to achieve sustainable and measurable impact in strengthening integrity and improving healthcare service quality.

Notable practices presented by public administration entities

1) Rule of Law
• The presence of relatively complete core legislative and regulatory frameworks within public administration entities.
2) Accountability and Liability
• Involving internal control units in committees.
3) Transparency
• Providing information request templates.
• Comprehensive automation of financial and administrative systems.
4) Justice, Equality, and Equal Opportunities
• Applying instructions and foundations for awarding bonuses and incentives fairly and equitably.
5) Good Governance
• Aligning strategic plans with national visions.

Areas for improvement and development in public administration

1) Rule of Law
• Moving from partial compliance to impact-based compliance.
• Proposing and issuing integrated regulatory instructions for institutional work.
2) Accountability and Liability
• Transforming oversight from a procedural function into a tool for institutional improvement.
3) Transparency
• Moving from reactive transparency to preventive (proactive) transparency.
4) Justice, Equality, and Equal Opportunities
• Linking annual performance appraisal to career progression.
5) Good Governance
• Building governance founded on data and risk.

Major strategic recommendations

1.Shift from a compliance-based approach to an integrated integrity approach.

2.Strengthen accountability across all administrative levels as a key entry point to combating corruption.

3. Integrate integrity standards into strategic planning and performance management.

4. Standardise risk management frameworks and critical functions across government.

5. Invest in institutional culture and proactive transparency.

6. Adopt institutional integrity performance indicators within annual performance evaluations.

7. Establish an "Institutional Integrity Unit" reporting directly to university boards of trustees.

8. Launch mandatory training programmes on public service ethics and conflicts of interest.

9. Activate a culture of safe internal reporting of corrupt acts.

Second: Sectoral Report – Government Departments and Institutions Sector

- Average score for government departments and institutions: 59.81%
- Overall average score across all sectors: 54.09%

Based on the findings, institutions and authorities are positioned at the stage of "legislative readiness versus implementation challenge" within the trajectory of institutional integrity and anti-corruption.

The results indicate that institutions possess legislative and regulatory frameworks and written policies that provide a sound basis for strengthening integrity. However, practical activation and institutional commitment remain limited, placing them midway between limited compliance and genuine institutional transformation.

The moderate integrity indicators reflect a reality in which organisational efforts and declared procedures exist, yet are offset by weaknesses in implementation, accountability, and the linkage between performance and governance. They also point to slow responsiveness to oversight recommendations and weak systematic management of corruption risks.

The results of the five standards show promising organisational and legislative foundations. However, the key challenge remains activating these foundations, linking them to performance and accountability, and adopting integrated institutional methodologies for risk management and governance.

Accordingly, the sector may be described as having moved from the establishment stage to a stage of "incomplete activation". The next phase requires clear decisions to progress to a higher level of institutional maturity, based on effective compliance, proactive transparency, and performance-linked accountability, thereby generating tangible impact in combating corruption and embedding sustainable integrity.

Third: Sectoral Report – Universities Sector

- Average score for the universities sector: 53.95%
- Overall average score across all sectors: 54.09%

The results of the second cycle of the National Integrity Index show that Jordan's public universities achieved tangible progress in strengthening a culture of institutional integrity, with an average score of 53.95%.

Positioned among the more advanced institutions, universities stand at a decisive crossroads: between accumulated institutional experience and real challenges related to governance, transparency, and accountability.

Several universities demonstrated an acceptable level of commitment to integrity, including the presence of codes of conduct and partial disclosure policies. However, the culture of proactive compliance remains at an early stage. In some universities, weaknesses were observed in comprehensive corruption-reporting policies and/or procedures for whistleblower protection, which reduces the workplace's ability to detect risks at an early stage.

Overall, the second-cycle results suggest that Jordanian public universities are balancing traditional institutional foundations with a shift towards sustainable integrity practices. While "integrity groundwork" has begun to take shape through administrative efforts, accelerating reform requires decisive direction towards:

- Digitisation of oversight functions;
- Functional linkage between integrity and performance;
- Value-based institutionalisation of daily practices;
- Strengthening private sector partnership.

Fourth: Sectoral Report – Public and University Hospitals Sector

- Average score for public and university hospitals: 50.86%
- Overall average score across all sectors: 54.09%

Introduction

This report provides an analytical synthesis of the second cycle of the National Integrity Index assessment (2024 / 2025), which represents an advanced step in building an institutional culture that strengthens integrity.

Its purpose is not limited to presenting results. Rather, it goes further by offering a practical and executable roadmap for each sector, aimed at closing gaps, leveraging strengths, and strengthening effective governance.
This is achieved through reviewing and analysing the detailed indicators of each institution using a benchmarking approach against global best practices and relevant international reports in the fields of integrity and transparency.This assessment constitutes an open invitation to public administration entities to use the findings to develop institutional plans, improve the quality of performance, strengthen a culture of compliance, and deliver tangible added value to society.
Integrity today is not a standalone objective; it is a launch platform for comprehensive administrative and developmental modernisation, reflecting the confidence of both citizens and investors.

First: Sectoral Report – Ministries Sector

- Average score for the ministries sector: 55.35%
- Overall average score across all sectors: 54.09%

The performance of the ministries sector in the second cycle of the National Integrity Index reflects a moderately mature landscape in integrity practices. The sector achieved an overall average score of 55.35%, marginally exceeding the overall average across all government sectors. This indicates a relative improvement in institutional foundations, though it does not yet amount to a fully integrated integrity system.

Overall picture of the institutional environment

The results show that ministries possess existing legislative and regulatory frameworks as well as oversight systems. However, the core challenge lies in the limited translation of these frameworks into effective, impact-oriented practice. This is reflected in the gap between the existence of policies on the one hand and the level of implementation and enforcement on the other, particularly in high-sensitivity areas such as risk management, leadership accountability, and decision governance.

Implications of the compliance matrix results

The matrix results confirm that most evaluation elements remain within the scope of procedural compliance, with noticeable underperformance in several areas, including:

- Analysing judicial rulings and drawing lessons from them;
- Holding direct supervisors accountable;
- Identifying critical functions and applying staff rotation;
- Using performance evaluation and managing corruption-related risks.

These indicators suggest that integrity is still largely managed as an oversight function rather than as an integrated governance system.

Overall, the ministries sector may be described as transitional: it has moved from weak integrity towards structured compliance, but has not yet shifted to preventive integrity embedded in planning, leadership, and decision-making. This constitutes a strategic opportunity for decision-makers to move from managing integrity as a standalone file to embedding it as a determinant of government performance, led by the top of the administrative hierarchy and measured by impact rather than procedure.

Announcement of the National Integrity Index Results

Stage Four: Announcement of results

The Commission announced the results of the National Integrity Index at a ceremony under the patronage of the Prime Minister on 22 October 2025, during which the top three entities in each category were honoured as follows:

1. Ministries
    - 1st place: Ministry of Digital Economy and Entrepreneurship
    - 2nd place: Ministry of Planning and International Cooperation
    - 3rd place: Ministry of Public Works and Housing

2. Government departments and institutions
    - 1st place: Government Tenders Department
    - 2nd place: Jordan Customs Department
    - 3rd place: Securities Depository Centre

3. Public universities
    - 1st place: Jordan University of Science and Technology
    - 2nd place: German Jordanian University
    - 3rd place: University of Jordan

4. Public and teaching hospitals
    - 1st place: Al-Bashir Hospital
    - 2nd place: Al-Iman Government Hospital
    - 3rd place: King Abdullah University Hospital

Comparative table: improvements from the first to the second cycle

Comparison item	First cycle	Second cycle
Number of entities targeted	99	119
Number of main standards	5	5
Number of sub-standards	21	14
Number of compliance matrix items	122	77
Evaluators	Joint	Joint
Opinion surveys	Single	Tripartite
Final score calculation	Matrix + 10% 90% survey – number of corruption cases and Audit Bureau clarifications	Matrix comprises five main standards weighted at 60% of the total score as follows: Rule of Law 25%; Accountability 24%; Transparency 17%; Justice/Equality/Equal Opportunities 17%; Good Governance 17%; plus 40% opinion surveys
Categorisation of institutions	Not available	Available
Final report	Evaluation reports	New content based on integrity practices

Stage Two: Launch

The Commission launched the second cycle of the Index on 22 December 2024 during the International Anti-Corruption Day event, followed by key activities clarifying the Index procedures and requirements:

1. The National Integrity Index (second cycle) was launched under the patronage of the Prime Minister on 22 December 2024 under the slogan:
"**Justice and integrity are the approach of every official and employee.**"
A subsequent circular was issued to all public administration entities to cooperate with the Commission and fulfil the Index requirements.

2. Awareness and training meetings were held with targeted entities and sectors in the following categories: ministries; departments and independent institutions; public universities; and public and teaching hospitals. Meetings were conducted with secretaries general and their equivalents (directors-general, heads of authorities, deputy university presidents, and hospital directors), as well as training sessions with those responsible for the Index within the targeted entities. Meetings were held across the three regions (North, Central, South), covering 360 employees.

Stage Three: Assessment

1. All targeted entities worked on the Index electronic system for one month, from 16 February 2025 to 17 March 2025.

2. Following completion of the electronic matrix, the Commission began the evaluation process. Participating entities were assessed by two evaluators (internal and external).

3. Tripartite field surveys were conducted, comprising: employee self-assessment (5%); institutional integrity assessment (10%); and service recipient assessment (25%).

Honoring Ceremony for Government Agencies Receiving the
National Integrity Index Shield / Second Session

1. Rule of Law: ensuring legislative quality and fair application of the law to all without exception; a cornerstone for building an integrity-based society.
2. Accountability: This standard requires that all employees within the institution be held accountable for their decisions and actions, and be subject to appropriate sanction or incentive in accordance with performance indicators and the applicable legal framework. It reflects the existence of effective oversight mechanisms that contribute to strengthening integrity, reducing corruption, and reinforcing public trust in institutions.
3. Transparency: disclosure of documented and classified information, data, and decisions relating to the entity and relevant officials, in accordance with legally defined conditions and controls.
4. Justice, Equality, and Equal Opportunities: ensuring decisions and procedures are applied fairly to employees and service recipients; enabling equitable access to opportunities; and achieving service quality for external stakeholders, reflecting a fair approach within and beyond institutions.
5. Good Governance: ensuring application of legislative and regulatory frameworks in managing institutions, operations, procedures, services, and resources to achieve strategic and operational objectives efficiently and effectively; principles that the Index seeks to embed across all state institutions through measuring institutional practice within governance-based regulatory frameworks.

Key stages in the Index journey

Stage One: Development, improvement, and learning

1. Following the announcement of results of the first cycle (2022–2023), the Commission held discussion sessions to gather feedback from evaluators participating in the Index, through sectoral and bilateral meetings with public administration entities.
2. A decision was taken to establish the periodic implementation of the National Integrity Index, and procedures were launched to introduce improvements and updates based on the feedback received.
3. Through the "Ma'an" project, cooperation was undertaken with the OECD to develop the Index version.

Third: Recommendations relating to low-level risks

1. Reviewing the instructions and foundations governing Teachers' Clubs management in a manner that enables Ministry oversight of the elected administrative body and follow-up of its work.
2. Continuous follow-up and auditing of private educational institutions and ensuring their compliance with granted licences in accordance with applicable procedures.

Compliance Pillar

Municipal Governance Roadmap

As part of the Commission's efforts to entrench a culture of integrity and governance within public administration, to translate Royal directives on the application of national integrity standards and principles of good governance across all state institutions, and in response to government directions under the Public Sector Modernisation Roadmap, the Commission announced, on the International Anti-Corruption Day (8 December 2025), the launch of the Municipal Governance Roadmap (First Cycle – 2025).

This project is designed as a structural initiative to bridge the gap between current municipal realities and the desired state by establishing a governance model that enhances efficiency, improves service delivery, and embeds transparency in decision-making.

The project targets municipalities across the Kingdom in their three categories (large, medium, and small), through an audit matrix designed to reflect the reality of municipal operations on the ground and tailored to each category.

Specialised, trained audit teams will conduct field visits to each municipality to review procedures, assess alignment with the matrix, and request supporting documentation and evidence. The process also includes the implementation of multiple surveys covering citizens, municipal employees, and local entities.

The project aims to diagnose the state of governance in municipalities, identify strengths and weaknesses, promote a culture of evidence-based performance, and produce recommendations to develop municipal systems and improve their outputs and outcomes in practice, thereby positively impacting the quality of services provided to citizens.

Field visits, structured audit processes, and surveys will commence progressively during the first half of 2026.

مؤشر النزاهة الوطني
NATIONAL INTEGRITY INDICATOR

National Integrity Index: "A Race Towards Integrity"

The Commission launched the National Integrity Index (first cycle) in 2022 to advance the reform vision advocated by His Majesty King Abdullah II Ibn Al Hussein, through adopting the directions set out in the Discussion Papers and the economic, political, and administrative modernisation visions. The Index covered 99 public administration entities. This resulted in detailed recommendations issued in reports to all entities for action and response, with the aim of identifying bottlenecks and obstacles to reform.
The National Integrity Standards constitute the foundation of the National Integrity Index. They comprise five core standards that are inseparable from the reform agenda:

14. Strengthening the role of internal oversight over judicial police inspectors linked to agricultural activity, forestry field officers, all animal and plant shipments arriving through border crossings, imported goods in free zones, associations benefiting from Ministry activities, inspection campaigns on non-parcelled communal lands, issuance of holdings letters, funds disbursed to projects, and the payment of financial rewards to employees subject to criminal judgments.
15. Establishing electronic linkage between Ministry directorates, quarantine stations, and relevant entities and institutions (Jordan Customs, Ministry of Industry and Trade, Ministry of Labour, Jordan Food and Drug Administration) for transaction follow-up and auditing.

Recommendations of the corruption risk assessment for the Ministry of Education

First: Recommendations relating to high-level risks

1. Ensuring the responsible parties follow up on international grants received by the Ministry to complete them in line with approved Ministry plans.
2. Complying with the Government Buildings System and its amendments No. (64) of 2007 when conducting tender studies, to avoid poor selection and/or withdrawal of grants.
3. Strengthening internal audit functions by providing specialised competencies, adopting a periodic oversight plan, setting performance indicators for directorates, and introducing performance evaluation for auditors to ensure effective execution of oversight functions. This includes auditing receipt and disbursement documents for school textbook warehouses, entry and exit operations, strengthening oversight of cash counts, and implementing documentary cycles and bank reconciliations in accordance with applicable procedures.
4. Ensuring the preparation of bank reconciliation statements by the responsible employee, including counting cheques, reviewing bank statements, matching them with daily records, identifying outstanding and cleared cheques, and preparing reconciliation notes to identify any discrepancies.
5. Strengthening supervision of task performance across all organisational levels, with serious follow-up by supervisors of their staff, subject to disciplinary accountability under relevant legislation, without leniency in applying this requirement.
6. Strengthening penalties for negligence, laxity, or error resulting in loss of employee passwords used for computers, misuse of passwords, or sharing them with others for any reason, and restricting system access rights to relevant employees only.
7. Building and enhancing the competencies of staff working in the procurement/supplies section and in schools affiliated with the Ministry.
8. Completing all stages of the procurement process through the JONEPS procurement system up to proper notification of tender award.

Second: Recommendations relating to medium-level risks

1. Establishing clear foundations and criteria for selecting members of technical committees according to job titles, taking into account committee specialisation, and ensuring active participation.
2. Complying with governing legislation when granting bonuses, incentives, and overtime allowances, and adopting comprehensive foundations and instructions that set out the types of bonuses, maximum limits, and eligibility conditions.
3. Complying with governing legislation regarding recruitment under the additional education budget.
4. Ensuring tasks performed align with job descriptions, particularly in financial functions; activating succession and replacement planning; aligning job descriptions with actual work; and basing recruitment on competencies.

7. Deactivating unused user accounts when their holders leave employment, to prevent improper use.
8. Developing Hakeem to reject expired insurance cards.
9. Establishing electronic linkage between public administration entities covered by health insurance and the health insurance system, to identify cases of job loss and resignation.
10. Encouraging Hakeem personnel to report suspected corruption.
11. Measuring service recipient satisfaction.

* Hakeem Programme (definition):
Hakeem is Jordan's national programme for the computerisation of the health sector. It supports digital transformation and provides a unified electronic medical record for patients and physicians, thereby improving healthcare quality and reducing operating costs through process automation. It also enables access to health information at any time and from anywhere via the Hakeemi application.

Institutional corruption risk assessments

Recommendations arising from the agricultural sector risk assessment

The study resulted in a set of recommendations, including:

1. Ensuring compliance with national integrity standards to prevent practices that may lead to corruption.
2. Issuing regulatory instructions governing the import of animal products, accreditation of slaughterhouses, biosecurity, periodic epidemiological surveillance, and inspection.
3. Complying with veterinary quarantine instructions for shipments of all types.
4. Documenting all agricultural holdings of farmers in the Kingdom and adopting modern technologies such as remote sensing, electronic tagging/chips, or updated aerial imagery such as geographic maps.
5. Reassessing and evaluating exemptions granted by the Ministry to importing and exporting companies.
6. Providing transport for inspectors and field officers and equipping them with cameras and GPS systems.
7. Establishing a specialised technical committee to assess import applications based on clear scientific and health criteria; strengthening oversight of animal health committees that approve first-time import applications; and committees reviewing tenders for vaccines, medicines, and veterinary pesticides; and ensuring the presence of oversight representatives at all sessions, as well as auditing minutes, signatures, and objections.
8. Rotating qualified and experienced staff in sensitive positions related to permits for importing live animals, vaccines, veterinary medicines, or licensing animal facilities.
9. To mitigate risks relating to fictitious holdings, activating penalties stipulated in the Ministry of Agriculture Law concerning fictitious holdings; documenting all holdings through the Ministry's Holdings Directorate and conducting periodic inspections.
10. Strengthening oversight of on-site land inspections for certificates of origin used to estimate wheat production quantities; taking random samples to ensure grains are not mixed to inflate quantities and increase support values.
11. Establishing electronic linkage between the Ministry of Agriculture and relevant entities (Department of Lands and Survey; Ministry of Industry and Trade).
12. To reduce risks related to corruption in marketing and quality, issuing regulatory instructions governing the import of agricultural products.
13. Developing an integrated electronic system for plant and animal wealth laboratories, incorporating coded (anonymised) sample entry and system-based results, thereby preventing manipulation or falsification of laboratory results and prohibiting the release of fruit and vegetable shipments without pesticide residue inspections.

Given the importance of the issue of licensing for drilling a production well, in light of the numerous challenges currently associated with it and the potential future risks that may arise, the team agreed to adopt a single decision area. The necessary approvals were issued accordingly, and work commenced along the defined track in line with the methodology adopted by the Commission in cooperation with experts from the United Nations Development Programme (UNDP).

• Health sector (the patient journey in health centres):

The focus was primary healthcare services within the Ministry of Health, as the umbrella authority responsible for the health sector. This area was defined as "the patient journey in health centres", due to its importance and direct impact on citizens and service recipients, for the following reasons:

1. The number of health centres exceeds 500 nationwide.
2. Health centres are geographically distributed across all governorates, districts, and villages.
3. They provide multiple healthcare services.
4. Health services generate significant associated financial costs.

Third: Corruption risk assessment around decision points (impact and likelihood analysis of distorted outcomes)

This stage assessed potential corruption risks in each sector by analysing decision-making points and examining the likelihood of deviation in light of the internal and external operating environments. The potential impact of such deviations was assessed across administrative, financial, service-delivery, and environmental dimensions. The assessment produced findings highlighting weaknesses in governance systems within the targeted sectors.

Fourth: Recommendations arising from the study

Based on the findings of the previous stages, the team proposed corrective recommendations and the mechanisms required to address and reduce the identified and assessed corruption risks in the water and health sectors.

Fifth: Planning and implementation

Based on the results of the risk assessment, a preventive plan was developed to reduce the risks identified in the water and health sectors.

Water sector recommendations

Three main recommendations were issued to address potential risks leading to corrupt acts, summarised as follows:

- Automating procedures related to granting licences for drilling a productive well and adopting digitaltransformationtechnologies.
- Reviewing and updating legislation governing the granting of such licences.
- Simplifying regulatory procedures and clarifying authority and responsibility structures.

Health sector recommendations (patient journey in health centres)

General recommendations:

1. An integrated queue management system linked to the appointments system and the central registry.
2. Monitoring systems (CCTV).
3. Reviewing all access permissions within the electronic medical record system.
4. Making all patient-identification fields mandatory when registering a patient in the Hakeem system.
5. Taking administrative and legal measures to ensure the relevant employee does not permit others to use their access rights on Hakeem and other systems.
6. Taking administrative and legal measures to ensure the relevant employee closes the electronic service recipient file immediately upon completion of the service, to prevent use of the same file for another recipient.

Objectives of the sectoral corruption risk assessments

The principal aim of the water and health sector studies was to prevent corruption before it occurs by analysing the institutional reality and offering practical, actionable recommendations through an effective partnership with the sectors concerned.
The studies sought to achieve the following:

1. Identifying potential corruption "hotspots" in each sector
Both sectors are vital and service-oriented, and among the highest recipients of government expenditure, grants, and loans, directly affecting citizens' lives. Any form of corruption undermines service quality and weakens public trust.

2. Building an accurate, data-driven understanding of pressures and challenges that may lead to corrupt practices Such as conflicts of interest, misuse of resources, tender manipulation, and gaps in oversight systems and legislation.

3. Supporting decision-makers
Risk assessments support informed decision-making by providing a practical reference that contributes to the development of proactive and effective policies and procedures to mitigate risks.

4. Strengthening good governance
In the delivery of public services in these sectors, ensuring fair and efficient access for all citizens, in line with the Sustainable Development Goals.

Key achievements in preparing the risk studies

Sectoral corruption risk assessments (water and health)

Two corruption risk studies were prepared for the water and health sectors, using a methodology focused on corruption risk management and assessment, in cooperation with the UNDP Regional Programme. The work included several stages:

First: Preparation stage

1. Specialised training workshops were held for a team from the Commission and the targeted entities, delivered by UNDP experts under the title:
"Strengthening national capacities in sectoral corruption risk management within the Commission."
2. Working teams were formed from Commission staff and representatives of the targeted entities in the water and health sectors, with participation from the Audit Bureau as an independent oversight body.

Second: Defining context and scope

During this stage, meetings were held for the working team in person and remotely. UNDP experts reviewed the methodology on which the team was trained and defined the focus areas for each sector as follows:
• Water sector: licensing for drilling a productive well.
• Health sector: the patient journey in health centres, divided into three main service pathways:
1. Pathway for obtaining general medical care services
2. Pathway for ambulance and emergency services
3. Pathway for women/children to obtain maternity and child health services

Reasons for selecting the specified focus areas

• Water sector (licensing for drilling a productive well):

Ambassadors Initiative, providing an ideal environment for organising activities, implementing programmes, and engaging with communities in a space that promotes learning, action, and civic dialogue.

Through the Integrity Garden project, the Commission aims to embody integrity values through symbolic and impactful initiatives, including tree planting and the establishment a multi-purpose hall to host awareness activities. This will help transmit integrity values to younger generations in a dynamic and effective manner, while supporting environmental sustainability by integrating environmental and integrity values.

The project is considered one of the Commission's ongoing success stories.

Third: Training of (13,834) male and female teachers

Ongoing cooperation between the Commission and the Ministry of Education resulted in the training of 13,834 teachers, who received online training on the National Integrity Standards Compliance Programme, developed in partnership with the Ministry's Educational Supervision Directorate and delivered through the Ministry of Education's electronic training platform.

Corruption Risk Assessment Pillar

The Commission's work is grounded in the firm conviction that proactive prevention of corruption is a strategic entry point for strengthening good governance and improving the effectiveness of public administration.
In this context, corruption risk assessment studies are a priority tool for diagnosing potential vulnerabilities, strengthening legislative compliance, and embedding transparency and accountability in public resource management. This includes supporting the transparent application of legislation and strengthening the legal frameworks governing accountability for officials and decision-makers in the management public funds, ensuring they are subject to oversight and accountability on fair and transparent grounds.

In 2025, the Commission conducted a series of specialised studies targeting priority sectors and institutions, with the aim of supporting evidence-based decision-making and reinforcing preventive to anti-corruption approaches. These studies included:

1. Sectoral corruption risk assessments: the water and health sectors.
2. Institutional corruption risk assessments: the Ministries of Agriculture and Education.

These efforts produced a package of practical, implementable recommendations aligned with the Kingdom's international commitments, and were conducted within the framework of expanded strategic partnerships with national and international partners.

The importance of sectoral corruption risk assessments

Sectoral corruption risk assessments are a strategic tool for understanding how each public or private sector functions and for identifying strengths and weaknesses. Corruption risks and manifestations differ by sector, making such studies essential for identifying institutional, procedural, and legislative gaps that may be exploited for corrupt practices, including bribery offences, abuse of power, and conflicts of interest.

Accordingly, the Commission adopted an initiative to conduct corruption risk management studies in the water and health sectors, in cooperation with the UNDP Regional Programme on Anti-Corruption and Integrity in the Arab Countries.

Success Stories

First: Integrity Ambassadors Programme

The Integrity Ambassadors Programme was implemented across 12 public and private universities, with 5,000 male and female students participating.
The programme was delivered in two phases:
• Phase One:
Applied Science Private University; Zarqa University; Yarmouk University; Middle East University; Al al-Bayt University; Mu'tah University.
• Phase Two:
Jordan University of Science and Technology; Tafila Technical University; University of Jordan; Amman Arab University; Isra University; Amman National University.

The programme aims to establish an active network of university students as Integrity Ambassadors, empowering them to deliver the Commission's awareness messages to their peers. It is grounded in the view that young people are strategic partners in combating corruption and embedding integrity values, and in demonstrating corruption's negative impact on their future, working lives, and sustainable development.

The importance of the Integrity Ambassadors Initiative lies in strengthening integrity and anti-corruption values among youth at three levels:

1. Individual level through:
• Promoting ethical values
• Strengthening awareness of responsibility
• Building leadership capacities
2. Community level through:
• Spreading a culture of integrity
• Enhancing community participation
3. National level through:
• Developing a generation resilient to corruption and grounded in integrity concepts
• Supporting national anti-corruption strategies
• Enhancing the Kingdom's reputation internationally

Second: Integrity Gardens

1. Launch of the "Integrity Seedlings" Initiative in cooperation with Yarmouk University

This activity was implemented with the participation of 1,000 students from Yarmouk University, who planted 1,000 seedlings in Al-Bayyadah Garden in the Industrial City area of Irbid, as part of the Kingdom's celebrations of the 79th Independence Day.

Integrity Seedlings Initiative

2.Developing an "Integrity Garden" in Amman

The concept of the Integrity Garden was introduced as an integrated national project designed to engage young people effectively in corruption prevention efforts. The Garden will serve as a practical extension of the Integrity

delivered by liaison officers within public administration entities.
•Utilising technology to disseminate the Commission's messages to all public administration employees through electronic awareness messages on integrity enhancement and anti-corruption.

3. Cooperation with youth and educational institutions (schools and universities), as well as civil society organizations, aimed at fostering comprehensive awareness among this broad and important segment across its various stages, has led the Commission to implement the following activities to prepare a generation aware of the importance of integrity:

• Specialised camps on integrity and anti-corruption, held with several youth centres in cooperation with the Ministry of Youth. The Commission conducted 9 sessions at youth centres, attended by 228 participants (111 male and 117 female), as follows:

1. Russeifa Youth Centre (Boys and Girls)
2. Capital Governorate Girls' Centre / Marka
3. Ain Al-Basha Youth Centre (Boys and Girls)
4. Al Balqa' Youth Centre (Boys and Girls)
5. Qafqafa Youth Centre
6. Amman Girls' Youth Centre/ visit to the Commission
7. Al Faisaliyya Youth Centre
8. Al Sareeh Youth Centre (Boys and Girls)
9. Al Hussein Youth City

• Supervising the implementation of the "Integrity School" and "Friends of Integrity" initiatives, in cooperation and coordination with Rasheed (Transparency International – Jordan). These initiatives included awareness sessions with the most influential students, supported by Commission speakers. A total of 17 sessions and activities were implemented, attended by 1,023 participants (530 male and 493 female).

• Holding 21 awareness sessions with universities, attended by 7,063 students (4,038 male and 3,025 female).

Overview of awareness achievements in 2025
A total of (218 sessions) were delivered in 2025, as set out below:

Target group	Number of sessions	Total attendees	Male participants	Female participants
Public sector	99	3,622	2,067	1,555
Civil society organisations	35	1,738	940	798
Public Security Directorate	41	1,025	1,025	0
Universities	21	7,063	4,038	3,025
Schools	17	1,060	415	645
Islamic and Christian religious bodies	5	153	123	30
Total	**218**	**14,661**	**8,608**	**6,053**

Sessions were distributed across the Kingdom's regions as follows:

Central Region	Northern Region	Southern Region
178	28	12

Chapter One:
Integrity Enhancement and Prevention

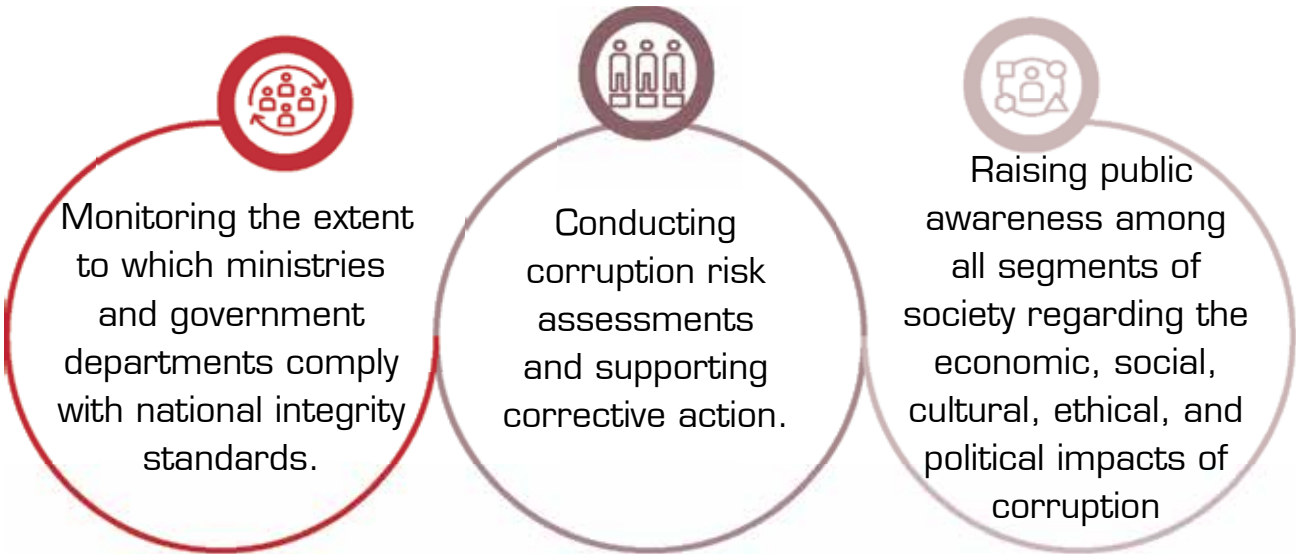

In line with the Commission's efforts to activate the national integrity system, ensure the compliance of the public administration with its standards, and enhance the effectiveness of preventive and proactive measures to prevent and contain corruption before it occurs, the Commission pursues this objective through three complementary pillars with different tools, all directed towards a unified approach.
The first pillar focuses on monitoring the extent to which ministries and government entities comply with national integrity standards. The second pillar focuses on conducting corruption risk assessments and addressing them. The third pillar focuses on raising awareness among all segments of society regarding the economic, social, cultural, ethical, and political impacts of corruption, and encouraging its rejection and combating it.

Within these pillars, the Commission has achieved a number of key accomplishments, most notably:

Awareness Pillar

1. Raising awareness through targeted programmes
Awareness programmes focused on the following key audiences:

- Schools and universities
- Mosques and churches
- Public sector employees
- Families, through various media channels

2.Strengthening public sector capacity in integrity and anti-corruption
The Commission implemented a range of activities aimed at building the integrity-related capacities of public sector employees, including:

- Awareness sessions for senior leadership and supervisory management.
- Awareness lectures for executive-level staff and newly appointed employees,

Chapter One:

Integrity Enhancement and Prevention

Honoring Ceremony for Government Agencies Receiving the National Integrity Index Shield / Second Session

corruption, ensuring coherence and integration across national efforts. The Strategy was built on analytical methodologies, including situational analysis, risk and opportunity assessment, international best practices, and the Theory of Change framework. Data collection relied on national focus groups, consultative workshops, surveys, and advanced data-monitoring and analysis technologies, particularly for sectors most vulnerable to corruption.

Chapter Five: International Cooperation, Media, Communication, and Public Relations

This chapter presents the Commission's efforts at national, regional, and international levels. International cooperation focuses on building and activating strategic partnerships with regional and international organisations and counterpart bodies, in line with Jordan's obligations under international agreements, particularly the United Nations Convention against Corruption and the Arab Convention against Corruption.

In 2025, the Commission strengthened its international and regional presence by joining the UNCAC Coalition through signing the Transparency Pledge, participating in the Eleventh Conference of States Parties held in Doha, contributing to specialised international surveys, and supporting regional initiatives, notably "the Tawa`am initiative " : Towards Transparent Digital Governments" submitted to the Arab League. These engagements reinforced Jordan's standing as a trusted and effective partner in international anti-corruption efforts.

Cooperation with the OECD remained a central pillar, culminating in the preparation and Royal launch of the National Integrity and Anti-Corruption Strategy (2026–2030) during the International Anti-Corruption Day celebration on 8 December 2025, attended by the Prime Minister.

The Commission also strengthened evidence-based approaches through the National Integrity Index and its participation in the Public Integrity Indicators (PII) initiative, transitioning from formal compliance to systematic performance evaluation.
This cooperation expanded to include practical applications for corruption risk management in priority sectors, including tourism.
Additionally, the Commission broadened its partnerships with the Council of Europe, the United Nations Development Programme, the EU-funded SIGMA Programme, and regional and international asset recovery networks, thereby enhancing prevention, risk assessment, asset recovery, and technical capacity building. These multi-stakeholder efforts supported national reforms and reinforced Jordan's position in global integrity initiatives.

To ensure inclusive communication and sustained public engagement, the Commission diversified its communication channels and enhanced its digital presence through official social media platforms and its website. In 2025, it disseminated 209 media items, including news articles, awareness messages, highlights, and television and radio interviews, in collaboration with media outlets and partner institutions.

Five media campaigns were launched, focusing on:

•Digital integrity and its role in secure digital transactions and investment sustainability;

• Activation of the electronic system for the second cycle of the National Integrity Index;

• Public dissemination of the second cycle results as a national platform for institutional development;

• Cybersecurity awareness and integrity in the digital space;

• Promotion of the National Integrity and Anti-Corruption Strategy (2026–2030), including its vision , objectives, and key initiatives.

In strengthening national coordination, the Commission signed four Memoranda of Understanding with:

• The General Command of the Jordan Armed Forces – Arab Army;

• The National Cybersecurity Centre;

• Jordan Transparency Centre;

•Jordan Design and Development Bureau (JODDB).

procedures, settlements, asset recovery, and the protection of whistleblowers, witnesses, experts, and informants.

In 2025, the total number of registered complaints and reports reached 1,669, all of which were examined through investigative procedures to determine the existence of suspected corruption, including the collection of documentation and evidence.

Within the law enforcement track, the Commission handled (1,940) investigation files, of which:
• (1,318) files were closed;
• (298) files were referred to the Public Prosecutor for Integrity and Anti-Corruption and the Public Prosecution;
• (1,020) files were archived due to lack of evidence of corruption;
• (622) files remained under review.

During the year, the Commission placed strong emphasis on corrective and preventive action within ministries and public institutions, issuing over (78) preventive recommendations and addressing irregularities in (179) cases. The Commission also formally engaged with the Anti-Money Laundering and Counter-Terrorist Financing Unit on 20 occasions to obtain financial intelligence necessary for analysing money-laundering cases arising from corruption offences under review.

In 2025, the Commission recovered, or contributed to the recovery and safeguarding of, funds derived from acts of corruption amounting to JOD (78,939,203.800) (seventy-eight million nine hundred thirty-nine thousand two hundred and three Jordanian dinars and eight hundred fils).

Regarding protection mechanisms, the Commission received (56) protection requests during 2025 and issued decisions on (54) requests, of which (51) were rejected due to lack of legal justification and/or failure to meet eligibility conditions. Given that concealing the identity of information sources constitutes a key protection measure, (195) complaints and reports were anonymised during the year.

Chapter Three: Capacity Building

This chapter outlines the Commission's commitment to supporting the three national modernisation pathways. Institutional and individual capacity building was prioritised as a cornerstone for strengthening the integrity system and good governance.

Administratively, the Commission enhanced the effectiveness of its institutional structure through digital transformation, the development of integrated digital case-management and investigation systems, the launch of the second cycle of the National Integrity Index, and the conduct of advanced corruption risk analyses in key sectors. These measures contributed to improving the efficiency of public administration, ensuring fairness in service delivery, and strengthening transparency in decision-making.

Economically, the Commission supported investment protection and public procurement reform in coordination with governmental partners, while contributing to national efforts to combat tax and customs evasion, thereby reinforcing fairness and competitiveness within the economic environment.

Politically, the Commission promoted active citizenship and governance principles through targeted initiatives such as the Integrity Ambassadors Programme and youth empowerment for political and party engagement, in addition to enhancing women's participation in public life and institutionalising integrity within municipal councils.

Chapter Four: National Integrity and Anti-Corruption Strategy (2026–2030)

The Strategy was developed with technical support from the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), using a comprehensive participatory approach involving public administration bodies, the private sector, civil society organisations, international organisations, the media, and academic and religious institutions.

The Commission led and coordinated the national strategic planning process for integrity and anti-

Chapter One: Integrity Enhancement and Prevention

During 2025, the Integrity and Anti-Corruption Commission continued to consolidate its expanding portfolio of achievements. This chapter presents the Commission's efforts to activate the national integrity system, founded on the rule of law and the principles of justice, equality, transparency, effective performance, and good governance, while ensuring public administration's compliance with these principles.

A central milestone was the launch of the National Integrity Index, which sought to reshape the relationship between public institutions and citizens. The Index aimed to transform public administration from a mere service provider into a custodian of trust, and from an executive apparatus into a reflection of the state's core values. These efforts also strengthened the effectiveness of preventive anti-corruption measures.

The Commission intensified awareness-raising initiatives to emphasise the importance of integrity standards and to highlight the detrimental impacts of corruption across all sectors. In parallel, it prepared corruption risk assessment studies for a number of entities, in partnership with their representatives, to identify legislative and procedural gaps based on systematic action plans.

Key achievements under this chapter included:

1. The launch of the second cycle of the National Integrity Index (2024–2025) during the International Anti-Corruption Day celebration held on 22 December 2024. The Index covered 119 entities, and the results were announced on 20 October 2025.

o **Ministries:**
1st place: Ministry of Digital Economy and Entrepreneurship
2nd place: Ministry of Planning and International Cooperation
3rd place: Ministry of Public Works and Housing

o **Government Departments and Institutions:**
1st place: Government Tenders Department
2nd place: Jordan Customs Department
3rd place: Securities Depository Centre

o **Universities:**
1st place: Jordan University of Science and Technology
2nd place: German Jordanian University
3rd place: University of Jordan

o **Public and Teaching Hospitals:**
1st place: Al-Bashir Hospital
2nd place: Al-Iman Government Hospital
3rd place: King Abdullah University Hospital

2. Issuing four sectoral reports related to the National Integrity Index, providing a comprehensive overview of the institutional environment in targeted sectors, analytical assessments of compliance with national integrity standards, and the identification of strengths and areas for improvement.

3. Launching the first cycle of the Municipal Governance Index on 8 December 2025.

4. Delivering 218 awareness lectures on anti-corruption and national integrity standards, targeting all segments of society, including public sector institutions, schools, universities, youth groups, and civil society organisations.

5.Conducting corruption risk assessments in 2025 for the water and health sectors, as well as for the Ministries of Agriculture and Education. These resulted in:
o (3) key recommendations for the water sector
o (11) general recommendations for the health sector
o (16) general recommendations for the Ministry of Agriculture
o (14) recommendations for the Ministry of Education

Chapter Two: Law Enforcement

This chapter covers the Commission's work in intelligence gathering, receipt of complaints, reports and information, investigative

Executive Summary

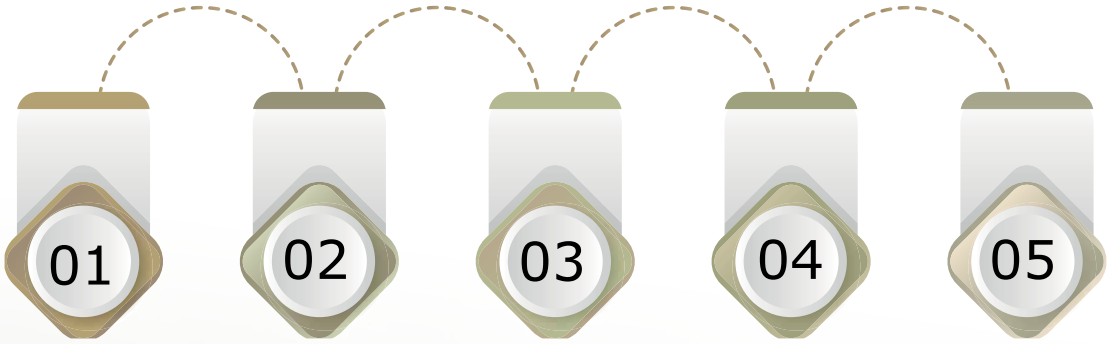

Chapter One: Integrity Enhancement and Prevention

Chapter Two: Law Enforcement

Chapter Three: Capacity Building

Chapter Four: National Integrity and Anti-Corruption Strategy (2026 – 2030)

Chapter Five: International Cooperation, Media, Communication, and Public Relations

This Executive Summary highlights the most significant achievements realised during 2025. The Annual Report is structured around five main chapters, each addressing a core pillar of the Commission's mandate and activities, as follows:

1. Chapter One: Integrity Enhancement and Prevention
2. Chapter Two: Law Enforcement
3. Chapter Three: Capacity Building
4. Chapter Four: National Integrity and Anti-Corruption Strategy (2030–2026)
5. Chapter Five: International Cooperation, Media, Communication, and Public Relations.

Chairman's Foreword

The year 2025 marked an exceptional milestone in the journey of the Integrity and Anti-Corruption Commission, across the breadth of its mandates, areas of work, and overall performance. The Commission continued to distinguish itself through seriousness, transparency, and a proactive approach aimed at meeting the aspirations and vision of His Majesty King Abdullah II ibn Al Hussein, particularly with regard to the modernisation of Jordan's administrative, economic, and political pathways. In this context, 2025 represented a significant step forward in strengthening the national integrity system, in alignment with the broader reform process that calls for embedding a culture of integrity within state institutions and society at large.

The launch of the second cycle of the National Integrity Index constituted a defining milestone in consolidating and institutionalising national integrity standards within the public sector. This achievement crowned sustained efforts to develop the structure of standards, as well as assessment and measurement tools, leading to more accurate and comprehensive indicators. These indicators place particular emphasis on institutional accountability, civil society engagement, and the effective utilisation of digital transformation, which was accomplished with notable efficiency. This was complemented by corruption risk assessments conducted by the Commission's teams in the water, health, education, and agriculture sectors, alongside serious preparations for the forthcoming launch of the Municipal Governance Roadmap.

Feedback received and the results of the National Integrity Index confirmed the emergence of positive competition among state institutions. Adherence to national integrity standards has become an integral component of public sector performance, while the rule of law, transparency, accountability, justice, equality, equal opportunities, and sound governance have firmly established themselves as non-negotiable principles with no viable alternative. This collective progress has generated a reassuring sense of confidence within the Commission's Board that national efforts, when aligned and coordinated, do indeed yield tangible results.

Furthermore, under Royal Patronage, the Commission launched the National Integrity and Anti-Corruption Strategy 2026–2030 during the commemoration of the International Anti-Corruption Day in December of the past year, an event attended by the Prime Minister on behalf of His Majesty. The Strategy is grounded in the highest level of political will and Royal support, reflecting a deeply rooted vision of integrity as a national philosophy. It aims to embed integrity values in both thought and behaviour and presents a national framework that adopts a proactive approach to safeguarding the future.

The Strategy empowers institutions and individuals alike to assume their responsibilities in protecting national achievements, positioning the fight against corruption as a shared national duty and an ethical social contract.

Within the framework of the Economic Modernisation Vision, the Commission plays a pivotal role in supporting and safeguarding the investment and business environment against distortions that may arise from bribery, extortion, or abuse of power.

It also monitors irregularities associated with public procurement, including violations and malpractice throughout all stages of the procurement process.

The Board of the Commission firmly believes that the efficiency of state institutions is not measured solely by the volume of services delivered to citizens, but rather by their capacity to build and sustain trust through adherence to national integrity standards. In this regard, the Board noted with satisfaction the strong demand witnessed during the years 2024–2025 for enrolment in the joint Master's programme with the University of Jordan entitled Governance and Anti-Corruption.

Recognising young people as the builders of tomorrow and leaders of the future, the Commission has ensured their inclusion in national efforts to instil integrity values. This has been achieved by encouraging youth-led, technology-based innovative initiatives, including the launch of the "Innovation in Integrity" competition at Yarmouk University, as well as the "Creative Designer" competition in cooperation with the National Cybersecurity Centre. In addition, the Integrity Ambassadors Initiative aimed to train five thousand male and female university students to contribute to the development of a national system founded on transparency and active citizenship. The Commission also participated in the Youth Empowerment Project for Enhancing the Integrity of Political Parties.

Finally, and as a consistent policy and approach, the Commission continues to build bridges of cooperation with counterpart bodies at the Arab and international levels, as well as with regional and international organisations. Through this engagement, it seeks to exchange expertise, benefit from successful experiences, and highlight the Commission's efforts and achievements in fulfilling its legal mandates.

Dr. Muhannad Hijazi
Chairman
Integrity and Anti-Corruption Commission

Index

Executive Summary 17

Chapter One: 21

Integrity Enhancement and Prevention

Chapter Two: 37

Law Enforcement

Chapter Three: 43

Capacity Building

Chapter Four: 53

National Integrity & Anti-Corruption Strategy
2026–2030 “Roots of Integrity”

Chapter Five: 61

International Cooperation, Media,
Communication & Public Relations

The Board of the Integrity and Anti-Corruption Commission

Dr. Muhannad Hijazi
Chairman
Integrity and Anti-Corruption Commission

Sami Al- Salaita
Vice Chairman and Board Member

Saad Shehab
Board Member

Hazim Al-Majali
Board Member

Nasser Al-Qadi
Board Member

MISSION

A public administration operating through integration and strategic partnerships, nationally and internationally, to safeguard public funds, preserve national gains, and strengthen the values and standards of integrity and justice.

The Strategy adopts an innovative legislative, supervisory and administrative approach that enhances transparency, reform, and accountability, while providing secure and accessible channels for reporting and participation to stem the sources of corruption.

It is distinguished by its ability to combine ethical values with innovation, positioning Jordan as a national and regional model in integrity and anti-corruption.

VISION

A prosperous Jordan, grounded in integrity, where public trust in institutions and achievements is firmly embedded.

HRH Crown Prince Al-Hussein bin Abdullah II

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

Annual Report

2025

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد

Integrity & Anti-Corruption Commission

Annual Report Preparation Committee – 2025
Prepared under the supervision of:

Vice Chairman of the Board of the Integrity and Anti-Corruption Commission
Mr. Sami Al-Salaita

Chairman of the Annual Report Committee: Secretary General of the Integrity and Anti-Corruption Commission
Mr. Amjad Narmok

Committee Members

Director of Institutional Development Directorate
Dr. Asem Al-Jadou

Director of Media, Communication and Public Relations Unit
Ms. Suhair Al-Deik

Director of Innovation and Training Center
Dr. Mahmoud Allouzy

Director of Integrity and Prevention Directorate
Dr. Khaled Al-Qudah

Director of Financial Affairs Directorate
Mr. Hassan Salem

Committee Rapporteur:
Ms. Sanaa Al-Alawneh

English Translation and Language Review Head of International Cooperation Division:
Ms. Hala Alshuriki

Report Cover Design:
Mr. Oday Shweitar

Designed by:
Ms. Sanaa Al-Alawneh

لجنة إعداد التقرير السنوي للهيئة لعام 2025

بإشراف نائب رئيس مجلس هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
سامي السلايطة

رئيس لجنة التقرير السنوي
أمين عام هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
أمجد نارموق

أعضاء اللجنة

مدير مديرية التطوير المؤسسي
الدكتور عاصم الجدوع

مدير مديرية الإعلام والاتصال والعلاقات العامة
سهير الديك

مدير مركز الابتكار والتدريب
الدكتور محمود اسماعيل

مدير مديرية النزاهة والوقاية
الدكتور خالد القضاة

مدير الشؤون المالية
حسان سالم

مقرر اللجنة
سناء العلاونه

إعداد النسخة الإنجليزية للتقرير (ترجمة ومراجعة لغوية)
رئيس قسم التعاون الدولي
حلا الشريقي

تصميم غلاف التقرير
عدي شويطر

تصميم التقرير
سناء العلاونه

Annual Report

Nazaha نزاهـة

Integrity-Driven and Transparent Institutional Environment

Integrity And Anti- Corruption Commission
(Nazaha)

مؤشر النزاهة الوطني
NATIONAL INTEGRITY INDICATOR

www.jiacc.gov.jo